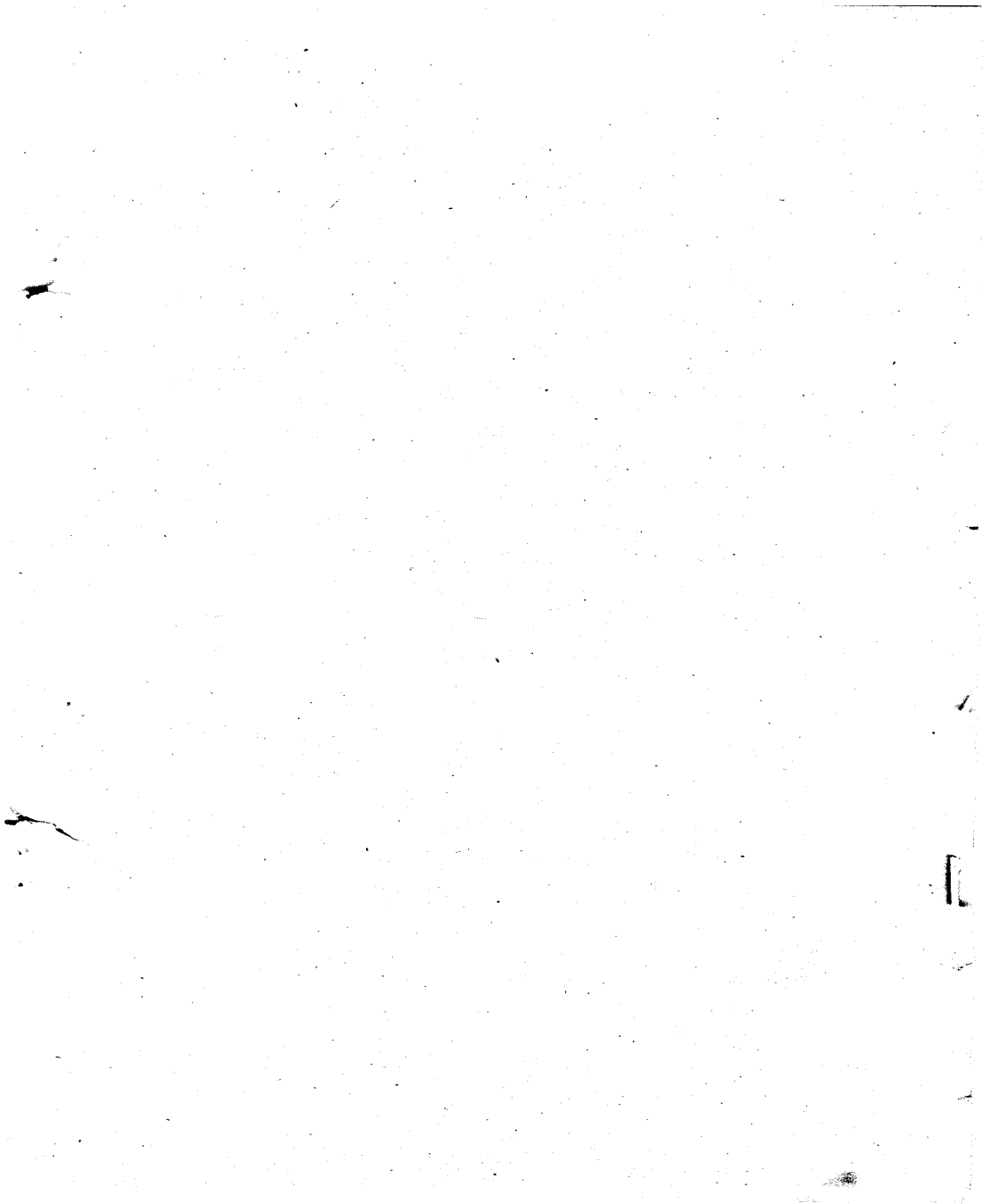


جامعة الأزهر  
كلية الدراسات الإسلامية والعربية  
للبنين - بالقاهرة

# محاضرات في أصول الفقه (الفرقة الثالثة)

دكتور  
سيد عبد العزيز محمد

دكتور  
عبد المولى مصطفى الطليباوى



## "بسم الله الرحمن الرحيم"

الحمد لله رب العالمين الذى جعل العلم علامة لمن اختصهم من بـ...  
خلقه بالخلق العظيم ، والصلاة والسلام على خاتم أنبياء الله المرسلين  
وعلى اله وصحبه وسلم .

وبعد ..

فإن علم الأصول يعطى لدارسيه معان لكل الموضوعات التى يعرض لها  
علماءه بياناً فوق البيان الذى يكون عندهم فى جميع العلوم التى درسوها  
وعلموها حيث إنهم سوف يرون دراسة مستفيضة فيه لكل موضوع يدرس .

وموضوعات هذا العلم التى نتناولها بالدرس هى من الموضوعات المهمة  
جداً للباحث فى الشريعة الإسلامية ، لأن الكلام عن المجلد والمبشرين  
والسنة والاجماع والنسخ ، شيعطى من القواعد لدارسها ما يهيئها  
لمعرفة الرواى والرواى الآخر والأدلة التى يستند إليها كل صاحب رأى فيما يذهب  
إليه .

وكل واحد من هؤلاء إنما يريد توضيح العواد حسب ظنه إلى أبسط صورة  
يكون عليها موضوع بحثه كى يصل المعنى الى الدارس والقارىء فى أحسن  
حال .

وإننا إذ نقدم هذا لنترجو الله تعالى ان يتقبله منا وان يجعله من العلم  
النافع ، إنه نعم المولى ونعم المجيب .

المؤلفان





"المجمل"

"المجمل له في اللغة عدة استعمالات بيانها كآلآى :

١ - يكون بمعنى الخلط مأخوذ من الجمل بفتح الجيم واسكان الميم ، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام " لعن الله اليهود حرم عليهم شحوم الميتة فجملوهآ اى خلطوها وباعوها فأكلوا ثمنها ( سنن ابن ماجه ٢/٢٢٢ ) فسمى اللفظ مجملا لاختلاط المراد بغيره ( الإبهاج ٢/٢٠٦ ) ويدخل فى ذلك العلم الإجمالى نظرا لاختلاط المعلوم بالمجهول ( شرح الكوكب المنير ٣/٤١٣ ) .

٢ - ويراد به ما أفاد جملة من الأشياء ومن ذلك قولهم : أجملت الحساب وعلى هذا يوصف العموم بأنه مجمل بمعنى أن المسميات قد أجملت تحته .

٣ - وقد يراد به ما لا يمكن معرفة المراد به ( المعتمد ١/٣١٧ ) وعرفه الأصوليون بعدة تعريفات منها :  
- قال الأمدى : ما له دلالة على أحد معنيين ولا مزية لأحدهما على الآخر بالنسبة إليه ( الإحكام ٢/١٦٦ )  
- وهو عند الاسنوى ما كانت دلالة على المعانى متساوية كلفظ القرء بالنسبة للطهر والحيف ، والعين بالنسبة إلى الباصرة والجاسوس وعين الماء ( نهاية السؤل ٢/٦١ )  
- والمجمل عند الشافعية : ما لم تتضح دلالة .  
- وعند الحنفية : ما لا يدرك المراد منه بالعقل ، بل بالنقل ، كمشارك  
تعذر ترجيح أحد معنييه أو معانيه لعدم قرينة معينة للمراد .

وشرة الخلاف في بيان المراد من المجمل ، فعند الحنفية لا يكون البيان  
الا من المتكلم بالمجمل ، ولا يكون بالقرائن . لذا لا يصح بيانه بالاجتهاد .

أما عند الشافعية فيمكن بيانه بالقرائن ، فيصح بيانه بالاجتهاد .

وكل مجمل عند الحنفية يكون مجملا عند الشافعية ، ولا عكس  
( نهاية السؤل ٥٠٨/٢ - ٥٠٩ )

والإجمال : واقع في القرآن والسنة وذلك لأن النبي عليه السلام عرس يخاطب  
بالكلمة كما يخاطب العرب ، والعرب تجمل كلامها ثم تفسره ، وهو قد فعل  
مثل العرب فتكلم باللفظ الواضح كما تكلم باللفظ المجمل الذي يحتاج إلى  
البيان .

والإجمال الواقع في القرآن الكريم إن كان التكليف ثابتا به فيستحيل  
استمرار هذا الإجمال فيه بعد وفاة النبي عليه السلام ، لأنه سيكون من  
باب التكليف بالمحال .

أما ما لا يتعلق به تكليف فلا يبعد استمرار الإجمال فيه بعد وفاته  
ويكون من الذي استأثر الله تعالى بعلمه ( البحر المحيط ٤٥٥/٣ )

وحكمه : التوقف على البيان من شيء خارج اللفظ المجمل ، لذا لا يجوز  
العمل بأحد احتمالات ذلك المجمل الا بدليل خارج عن لفظه ، حيث  
ان اللفظ لا يدل على المراد منه ، وما لا دلالة له يمتنع التكليف به ( شرح  
الكوكب المنير ٤١٤/٣ )

والإجمال : له صور متعددة بيانها كالآتي :



وعلى هذا يكون لفظ بقرة من المجمل ، وكل ما جاء من أسئلة وأجوبة فائدتها بيان المراد من المجمل ،

جـ - يرى البعض أن المراد هنا بقرة غير معينة من نوع البقر ، وكان يكفي لحصول الامتثال ذبح أى بقرة ، وإنما جاء التخصيص من كثرة سؤالهم ، وظاهر اللفظ يعين على ذلك لأنه مطلق فيترك على إطلاقه ، ويؤيد هذا ما جاء عن ابن عباس موقوفاً : لو ذبحوا أى بقرة أرادوا لأجزأتهم ، ولكن شددوا على أنفسهم فشدد الله تعالى عليهم " ( تفسير القرطبي ٣٨٦/١ ) وهذا يؤيد كونها بقرة مطلقة ( نهاية السؤل ٥١٠/٢ ) .

٣ - أن يكون مجملاً بين المجازات وذلك حين تنتفى الحقيقة ولا تكون مطلوبة والمجازات متساوية ولا يترجح بعضها على بعض فهنا يتعين الحمل على هذه المجازات ، أما إذا ترجح أحد المجازات فيجب أن نعمل به ولا يكون اللفظ مجملاً ، وللترجيح بين المجازات نحتاج إلى أحد الأسباب المرجحة كي نعمل بالراجح وذلك كالآتي :

( ٩ ) أن يكون أحد هذه المجازات أقرب إلى الحقيقة من المجاز الآخر كما في قوله عليه السلام " من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له " ( تحفة الأحوذى ( ٤٣٦١٣ ) وقوله " لا صلاة إلا بطهر " ( سنن ابن ماجه ٢٧١/١ ) فإن حقيقة هذين الخبرين تنفى الصوم عند عدم تبييت النية ، وتنفى الصلاة عند عدم الطهارة وهذه الحقيقة غير مرادة لأننا نعلم أن الصوم يصح ولو لم تبيت النية كما في صوم النفل يجوز إلى ما قبل الزوال كما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وصلاة فاقده

الطهورين تصح وكذا صلاة من به عذر شرعي .  
وعلى هذا فيتعين الحمل على المجاز وهو إضرار الصحة أو الكمال  
 وإضرار الصحة أرجح لكونه أقرب إلى الحقيقة ، لأن نفي الذات يستلزم  
 نفي كل الصفات ونفي الصحة أقرب بهذا المعنى ، لأنه عند نفي الصحة  
 لا يبقى شيء من الفعل موجودا .  
 أما عند تقدير نفي الكمال فإن الصحة تبقى معه .

(ب) أن يكون أحد المجازين أظهر من جهة العرف ، كما في قوله عليه  
 السلام " رفع عن أمتي الخطأ والنسيان " ( سنن أبي داود ١٩/١ )  
 فإن ظاهره يفيد أن نفس الحرج مرفوع ، وكذا نفس النسيان ، مع  
 أن هذا غير مراد ، فيلزم هنا أن نحمله على المجاز بأن نضمر الحكم  
 أي رفع عن أمتي حكم الخطأ والنسيان ، أي اثمه ، والحمل على  
 الإثم أظهر من جهة العرف لتبادره إلى الذهن ، قياسا على السيد  
 حين يقول لعبد ، رفعت عنك الخطأ والنسيان ، ثم حين ينسى أو يخطئ  
 يعاقبه ، فإن ذلك يعد تناقضا ( الإبهاج ٢٠٨/٢ )

(ج) أن يكون أحد المجازين أعظم مقصودا بقوله تعالى " حرمت عليكم  
 الميتة " ( المائدة - ٣ ) وقول النبي صلى الله عليه وسلم في البحر  
 " هو الطهور ماؤه ، الحل ميتته " .  
 وذلك لأن الأحكام عند الشافعية تتعلق بالأفعال المقدورة والمستطاعة  
 للمكلف ولا تضاف للعين كما ذهب إلى ذلك الكرخي من الحنفية ، لذا  
 لا يتعلق بها حل ولا حرمة ، ويلزم هنا المجاز ، ونحتاج إلى إضمار  
 إما الأكل أو البيع أو الهبة إلى غير ذلك .

والأكل هنا مقدم لأنه عرفا أعظمها قصدا ، لذا يحمل اللفظ عليه  
( نهاية السؤل ٥٥٠٩/٢ ، الإبهاج ٢٠٨/٢ ) .

( ٤ ) الأجمال العارض للفظ بواسطة الاعلال كما فى لفظ المختار ، فهو  
صالح لأن يكون اسم فاعل واسم مفعول يقال : اخترت فلانا ، فانا مختار  
وهو مختار ، قال ابو هلال العسكري : ويغترقان ، تقول فى الفاعل  
: مختار لكذا ، وفى المفعول : مختار من كذا كذا .  
ومن ذلك قوله تعالى " ولا يضار كاتب ولا شهيد " ( سورة البقرة  
٢٨٢ ) فانه محتمل لان يكون تقديره : يضار بفتح الراء او بكسرهما  
وقد قرئ بهما ، ومثله قوله تعالى " لا تضار والدة بولدها " ( سورة  
البقرة - ٢٣٣ ) فى احتماله للامرين السابقين ( البحر المحييط  
٤٥٧/٣ ) .

( ٥ ) الأجمال العارض بسبب وجود عدد من الصفات ، ثم مجئ وصف  
بعدها يصلح للجميع او لبعضها وذلك كما لو قيل زيد طبيب اديب  
محدث ماهر ، فقولنا ، ماهر " يمكن ان يرجع الى جميع الصفات التى  
سبقت ، ويمكن ان يرجع الى الاخير او غيره .

( ٦ ) المجمل بوجود استثناء مجهول كما فى قوله تعالى " أحلت لكم بهيمة  
الانعام الا ما يتلى عليكم " ولم يذكر شيئا فى الآية فوجد الأجمال .

( ٧ ) قد يوجد الأجمال بسبب التركيب كما فى قوله تعالى " او يعفو الذى  
بيده عقدة النكاح " ( سورة البقرة - ٢٣٧ ) فانه محتمل لان يكون  
الذى بيده عقدة النكاح الزوج او ولى المرأة ، ولذا وجدنا الخلاف

بين الشافعي والامام مالك في ذلك حيث اخذ الامام الشافعي بالمعنى  
الاول ، واخذ الامام مالك بالمعنى الثاني .

( ٨ ) المجمل بسبب تردد عدد الضمير الى ما سبقه من كلام ، كما في قولنا :  
كلمة علمه الفقيه فهو كما علمه ، الضمير في " فهو " متردد بين ان يعود  
الى الفقيه ، او يعود الى معلم الفقيه ، والمعنى سيختلف تبعاً  
لعوده الى اى منهما فحين يعود الى الفقيه يكون المعنى فالفقيه  
كمعلومه ، اما لو عاد الى معلومه كان المعنى فمعلومه على الوجه  
الذي علم .

( ٩ ) ان يكون الاجمال بسبب تردد اللفظ بين جميع الاجزاء وبين جميع  
الصفات نظرا الى دلالة اللفظ ، حتى وان كان احدهما يتعين بدليل  
من خارج ، نحو قولنا الثلاثة زوج وفرد ، فاذا نظرنا الى دلالة  
اللفظ فلا تعيين لاحدهما بذاته ، اما لو نظرنا الى صدق القائل  
فيتعين ان يكون المراد منه نفى جميع الاجزاء ، وذلك لان حمله على  
جميع الصفات او على جميعها يوجب كذبه .

( ١٠ ) وقد يكون سبب الاجمال الوقف والابتداء ، كما في قوله تعالى :  
" وما يعلم تأويله الا الله . والراسخون في العلم يقولون ربنا امنّا " ( سورة ال عمران - ٧ ) فان الواو في قوله " والراسخون " متكررة  
بين ان تكون عاطفة او للابتداء . وحملها على اى منهما يؤدي الى  
اختلاف في المعنى ، فهي في العطف تفيد ان العلم بتأويله يعطيه  
الراسخون في العلم ، اما على الابتداء ، فلا علم لهم به ( يراجع  
في الجميع - الابهاج ٢ / ٢٠٨ - ٢١٠ ، نهاية السؤل ٢ / ٥٠٩ -

ومثل ذلك العام اذا خص بصفة مجهولة نحو " محصنين " في قوله تعالى " واحل لكم ما وراء ذلكم ان تبتغوا باموالكم محصنين " النساء ٢٤٣ " ٥ وموجب الاجمال ان الاحصان غير مبين فكان صفة مجهولة ( شرح الكوكب المنير ٤١٨/٣ - ٤١٩ )

وحكمه التوقف على البيان الخارجى ، فلا يجوز العمل بأحد احتمالاته  
الا بدليل خارج عن لفظه لعدم دلالة لفظه على المراد به ، ومن المعنوم  
ان التكليف بما لا دليل عليه ممتنع .

وان كان ظنيا صار مؤولا كهيان مسح الرأس في قوله تعالى " وامسحوا برؤوسكم " فهو دال على فرضية المسح ، ولكن اختلف في مقداره كالأصلي :

٢ - وما لك يرى الاستيعاب ، لان اللفظ مجمل وبينه النبي صلى الله عليه  
(١) البحر المحيط ٤٥٦/٣ - ٤٥٧ ، تسهيل الفصول ص ٩٠ ، شرح الكوكب  
المنير ٤١٤/٣



وسلم بفعله حيث توضح مسح رأسه واستوعب ، فيكون الفرض الجميع .  
٣ - ويرى الحنفية ان الفرض الربع ، لان ارادة الادنى لاتصح ، لعدم صدور عن النبي عليه السلام قصدا ، وارادة الاستيعاب لاتصح لتروكه عليه السلام الى الناصية ، ولو كان فرضا ما تركه ، فتعين ما بينهما ، وذلك مجمل ، لاحتمال ان يكون الثلث او الربع او غيرهما فبينه عليه السلام بفعله حيث مسح مقدم رأسه - كما رواه البيهقي ومقدم الرأس مقدار الربع غالبا ، وان لم يكن قطعيا ولا ظنيا ، فهجر عن حيز الاجمال الى حيز الاشكال فيجب الطلب والتأمل . اما لو اقترن بالاجمال تنبيه وجب الاخذ به ، فان تجرد عنه ، واقترن به عرف عمل به ، اما لو تجرد عن التنبيه والعرف وجب الاجتهاد فسمى المراد منه ، وكان من خفي الاحكام التي وكل العلماء بالاستنباط ومضير داخل في المجمل لخفاؤه .

#### هل يحمل المجمل على جميع معانيه ؟

يحمل المجمل على جميع معانيه غير المتنافية .

ومن امثلة ذلك قول الله تعالى " ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل انه كان منصورا " ( الاسراء - ٣٣ ) فان السلطان مجمل ، يحتمل الحجة والدية والقود ، كما يحتمل الجميع ولهذا خير الشافعي بين القتل وغيره ، لان الكل بالاضافة الى اللفظ سوا

" ما ظن أنه من المجمل وهو ليس منه "

المسألة الأولى : اذا اضيف التحليل والتحرير الى الايمان ، فان ذلك

لا يفيد الاجمال عند الجمهور لكونه عاما ، حيث احتمل امرا متعددة ولسم

يدل الدليل على تعيين شئ ، فتقدر كلها ، لان جملة على بعضها ترجيح

بلا مرجح .

وذهب الكرخي الى انه يفيد الاجمال .

الادلة :

استدل اصحاب الراى الاول بالاتي :

( ١ ) حينما نقول : هذا طعام حرام . فان السابق الى الفهم انما هو

تحريم اكله ، وكذلك حينما نقول ، هذه المرأة جرام اى يحرم الاستمتاع

بها ، لان هذه الافعال هي المطلوبة .

ومبادرة الفهم دليل الحقيقة .

( ٢ ) ما روى انه عليه السلام قال " لعن الله اليهود ، حرمت عليهم الشحوم

فجعلوها وباعوها " فدلى على ان تحريم الشحوم افاد تحريم كل انواع

التصرفات ، والا لم يتوجه الذم اليهم فى البيع .

( ٣ ) المفهوم من قولنا : فلان يملك الدار ، قدرته على ان يتصرف فيها

بجميع انواع التصرفات ، كالسكنى والبيع والاجارة والهبة وغير ذلك .

وكذلك حينما نقول : فلان يملك الجارية ، نفهم ان له ان يتصرف

فيها بالبيع والهبة والوطء والاستخدام .

فلو جاز تخلف الملك فى ذلك لجاز مثله فى التحريم والتحليل .

واستدل الكرخى بالآتي :

( ١ ) هذه الاعيان غير مقدورة لنا عند عدمها ، فكيف بها اذا كانت موجودة ؟  
وعليه فلا يمكن اجراء اللفظ على ظاهره ، بل يراد تحريم فعل ———  
الافعال المتعلقة بتلك الاعيان ، وهو غير مذكور ، وليس اضرار بعضها  
اولى من بعض ، واضرار الكل محال لانه اضرار من غير حاجة وهو غير  
جائز ، فبقى ان نتوقف في الكل ، وهو المطلوب .

أيضا :

لو دلت على تحريم فعل معين ، لوجب تعيينه في كل المواضع ، وليس  
الامر كذلك ، لان العواد بقوله تعالى " حرمت عليكم امهاتكم ( النساء - ٢٣ )  
انما هو حرمة الاستمتاع ، وفي قوله " حرمت عليكم البيوت " ( المائدة - ٣ )  
حرمة الاكل ، فاختلف الفعل .

والجواب :

لانزاع في ان اضافة التحريم الى الاعيان غير ممكنة ، ولكن قولك  
ليس اضرار بعض الاحكام اولى من بعض ممنوع ، لان العرف يقتضي اضافة ذلك  
التحريم الى الفعل المطلوب منه .

المسألة الثانية :

١ - يرى بعض الحنفية ان قوله تعالى " وامسحوا برؤوسكم " ( المائدة - ٦ )  
مجمل ، لاحتماله مسح جميع الرأس ، كما يحتمل مسح بعضها ، وثبوت  
الاحتمال يثبت الاجمال .

ويرى ابن جنى انه لا فرق لغة بين ان تقول : مسحت بالرأس ومسحت  
الرأس لان الرأس اسم للعضو بتمامه ، فوجب مسحه بتمامه .

٢ - وقال اخرون : لا اجمال فيه ، لان لفظ المسح مستعمل في مسح الكل بالاتفاق ، ومسح البعض ، كما يقال : مسحت يدي بالمنديل ومسحت براس اليتيم ، وان كان انما مسحها ببعض الراس ، والاصل عدم الاشتراك ، فوجب جعله حقيقة في القدر المشترك بين مسح الكل ومسح البعض فقط ، وذلك هو ماسة جزء من اليد جزءا من الراس .  
فثبت ان اللفظ دل عليه ، فكان الاتي به عاملا باللفظ وحينئذ لا يتحقق الاجمال .

ويكفي في العمل به مسح اقل جزء من الراس ، وهو قول الشافعي رضي الله عنه .

والجمهور منهم قالوا انه بوضع اللغة ظاهر في الكل ، لان الباء حقيقة في الالصاق ، وقد الصقت المسح بالرأس ، وهو اسم لكلمة لا لبعضه لانها لا يقال لبعض الرأس رأس ، فيكون ذلك مقتضيا مسح جميعه وهو كناية التيميم فقوله تعالى " وامسحوا بوجوهكم " ( المائدة - ٦ ) حيث المسح هنا لجميع الوجه .

#### المسألة الثالثة :

لا اجمال في قوله تعالى " والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما ( المائدة ٣٨ ) في اختيار اكثر العلماء ، لان اليد حقيقة الى الكتف ، ولصحة اطلاق بعض اليد لما دونه .

والقطع حقيقة في ابانة المفصل ، فلا اجمال في شيء منهما ، فاطلاقها الى الكوع مجاز قام الدليل على ارادته في الآية وهو فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، والاجماع .

ويرى بعض الحنفية : الاجمال فى اليد وفى القطع ، لان اليد تنطلق على ما هو الى الكوع ، وعلى ما هو الى المنكب ، وعلى ما هو الى المرفق ، فتكون مشتركا وهو من المجمل .

والقطع يطلق على الابانة وعلى الجرح فيكون مجملا .

والجواب عن الاول : ان المسالة لغوية ، لان اسم اليد موضوع لهذا العضو من المنكب ، فلا يتناول الكف وحده ، لانه لا يقال قطعت يد فلان بالكليسة اذا قطعت من الكف .

ويجاب عن الثانى : ان القطع فى اللغة معناه الابانة ، فاذا اضيف الى شيء افاد ابانة ذلك الشيء .

واذا حصل فى الجلد شق فقد حصلت الابانة فى ذلك الجزء ، وانما اطلق اسم اليد على الكف ، فذلك من باب اطلاق اسم الكل على الجزء ، ويكون ذلك على سبيل المجاز فى اليد ، والمجاز خير من الاجمال .

المسالة الرابعة :

لا اجمال فى قوله تعالى " واحل الله البيع " ( البقرة - ٢٧٥ ) عند اكثر العلماء .

وخالف فى ذلك الحلوانى من الحنابلة وبعض الشافعية والحنفية .

منشأ الخلاف : وسبب الخلاف هو " ال " التى فى لفظ البيع هل هى للشمول ؟ او للعهد ؟ او للجنس من غير استغراق ؟ او محتملة ؟ ومثل ذلك الخلاف فى قوله تعالى " واتوا الزكاة " ( البقرة - ٤٣ ) ففيها رايان :

الاول : انها من العام الذى خصصته السنة .

الثانى : فيها اجمال بينته السنة .

واللفظ فى كل من الايتين مفرد معروف ، فان عم من حيث اللفظ او المعنى  
فليعم فيهما ، وان لم يعم لا من حيث اللفظ ولا من حيث المعنى ، فيلزم  
التساوى بينهما .

مع ان الصحيح فى اية البيع العنوم ، وفى اية الزكاة الاجمال .

ويجاب عن ذلك ان فى ذلك سرا ، وذلك ان الحل الذى هو فى البيع  
موافق للاصل ، حيث ان الاصل فى المنافع الحل ، ولا تحرم الا اذا كان فيها  
ضرر ويثبت ذلك عن طريق الشرع .

فاذا حرم البيع كان ذلك على خلاف الاصل .

وفى الزكاة نجد هذا على خلاف الاصل ، لكونها اخذ مال الغير بغير  
اذنه فوجوبها على خلاف الاصل ، والاخير الواردة فى الباب مشعرة بذلك .

ولذا اعتنى النبى صلى الله عليه وسلم ببيان البيع الفاسدة ، كتهيبه  
صلى الله عليه وسلم عن بيع المنابذة والعلامة وبيع الملاقيع وعسب الفحل  
وغير ذلك مما فيه ضرر ، او مما لم يوافق الشارع على حله .

ولم نجد عليه السلام قد بين ما لا زكاة فيه :

فمن ادعى وجوبها فى مختلف فيه كالوقيق والخيل فقد ادعى حكما على  
خلاف الدليل .

المسألة الخامسة : اذا فخل حرف النفى على الفعل نحو قوله عليه السلام

" لا صلاة الا بغاتحة الكتاب " وقوله " لا عمل لمن لا نية له "

والمراد بالفعل هنا ليس الفعل الذى هو قسم من اقسام الكلمة المقابـل  
للإسم والحرف .

بل المراد هنا الفعل الذى هو عمل ، يستوى فى ذلك الظاهر كالصلاة  
والصوم ، وغير الظاهر كالنية ، لان الجميع بالنسبة لله ظاهر ويحاسب عليه .

ولقد اعتبر ابو عبد الله البصرى ان ذلك من باب المجمل ، لان ذات الصلاة  
والعمل موجودة فلا يمكن صرف النفى اليها ، فوجب الى حكم آخر ، وليس البعض  
اولى من البعض ، فاما ان على الكل ، وهو اضرار من غير ضرورة ، كما انه  
قد يؤدى الى التناقض ، لانه حين حمله على معنييه - نفي الصحة - ونفى  
الكمال - وذلك لان نفي الكمال فيه ثبوت الصحة ، فيلزم التناقض .

وقد لا يحمل على شىء من الاحكام ، فيلزم التوقف ، وهذا هو الاجمال .

وهذا النفي ان دخل على مسمى شرعى او على مسمى حقيقى ، فلا اجمال  
لان الصلاة اسم شرعى ، والشرع قد اخبر عن انتفاء ذلك المسمى ، عند انتفاء  
الوصف المخصوص .

فان قيل : هذه الصلاة فاسدة ، وهذا يدل على بقاء المسمى مع الفساد  
ولقد قال صلى الله عليه وسلم " دعى الصلاة ايام اقراءك " .  
ويجاب عن ذلك ، بانه يمكن الجمع والتوفيق بين الدليلين ، بصرف احدهما  
الى المسمى الشرعى ، والاخر الى المسمى اللغوى .

---

( المحصول - ٤٦٦/١ - ٤٧٢ ) شرح الكوكب المنير ٤١٩/٣ - ٤٣٦ ،  
الابهاج ٢١٠/٢ - ٢١١ ، نهاية السؤل ٥٥١/٢ - ٥٢٣ ) .

## البَيَان

تعريفه البَيَان :

أولاً في اللغة : البَيَان - التوضيح

تقول : بينت الشيء أى وضحته توضيحاً ، وبان الشيء اتضح  
وظهر فهو بين والجمع أبيناء مثل هين وأهيناء . (١)

---

(١) وقال الجوهري : وصوا به : هين وأهوناء لأنه من الهوان .  
انظر : الصحاح ٢٠٨٢/٥ ، لسان العرب ٤٠٦/١ مادة بين ، المصباح  
المنير ٧٠/١ ، مختار الصحاح ص ٨٦ ، نهاية السؤل ١٤٩/٢ .



مثلاً به مثل يداً بيد فمن زاد أو استزاد فقد أربى الأخذ والمعطى فيه سواء . (١)

ولما كان هذا البيان غير واف اجتهد فيه الفقهاء ، واختلفوا في بيان الربا بناء على اختلافهم في علة الحكم .  
فقال الحنفية والحنابلة : العلة القدر المتفق ، أى التقدير بكيل أو وزن ، أو الجنس المتحد (أى اتحاد الجنس) .  
وقال المالكية والشافعية : العلة في النقيدين (الذهب والفضة) النقدية ، وأما في بقية الأصناف فالعلة عند المالكية هي الاقتيات والادخار ، وعند الشافعية العلة هي المطعومية . (٢)

---

(١) انظر : صحيح مسلم بشرح النووي كتاب المساقاة ، باب الصرف وبيع الذهب ، بالورق نقداً ١١/١٤ ، سنن أبى داود ٣/٦٤٣ رقم ٣٣٤٩ ، سنن الترمذى كتاب البيوع ٣/٥٤١ رقم ١٢٤٠ .

(٢) انظر : بداية المجتهد ٢/١٢٩ ، ١٣٠ ، المغنى ٤/٥ ، الاختيار لتعليل المختار ٢/٣٦ ، الاقناع ٢/٧٢ ، أصول الفقه الإسلامى للدكتور ومبه الزحيلي ١/٣٤٢ .

- ويطلق البيان ويراد به القطع ، قال الشيخ أبو اسحاق : البيان في اللغة : هو القطع يقال : أثبت الشيء إذا قطعته . (١)  
ثانياً :- في الاصطلاح :

يطلق البيان على فعل المبيِّن ، ويطلق ويراد به الدليل على المراد ، ويطلق على المدلول نفسه . ولأجل إطلاقه على المعاني الثلاثة اختلفوا في تفسيره بالنظر إليها :-

- فنظر الإمام الصيرفي إلى فعل المبيِّن - فقال : البيان : إخراج الشيء من حيز الاشكال إلى حيز التجلي .

وفي مختصر التقريب للقاضي : وهذا (أي تعريف الصيرفي) ما ارتضاه من خاض في الأصول من أصحاب الشافعي .

وقال القاضي أبو الطيب الطبري : إنه الصحيح عندنا ، لأن كل ما كان ايضاحاً لمعنى واظهاراً له فهو بيان له .

ولم يرتضه ابن السمعاني والغزالي وإمام الحرمين وغيرهم حيث قالوا : إن لفظ البيان أظهر من لفظ : إخراج الشيء من حيث

---

(١) انظره في : شرح اللمع ٤٦٩/١ .

الإشكال الى حيز التجلي ، لأن الجيز والتجلي من العبارات المتقوضة وقد كثر الارتباك فيه . (١)

قلت : وقد حكاه (أى تعريف الصرفي) ابن النجار الحنبلي فى شرح الكوكب (٢) عن إمام الحرمين والأفدى وغيرهما .

وهذه النسبة غير سديدة على إطلاقها ؛ وذلك لأن إمام الحرمين فى البرهان حكى هذا التعريف عن بعض من ينتسب إلى الأصوليين ولم يرتضه فقال : وهذه العبارة وإن كانت محوطة على المقصود فليست مرضية فإنها مشتملة على ألفاظ مستعارة كالحيز والتجلي ، وذووا البصائر لا يودعون مقاصد الحدود إلا فى عبارات هى قوالب لها تبلغ الغرض من غير قصور ولا ازدياد يفهمها المبتدئون ويحسنها المنتهون . (٣)

(١) وذلك لأنها تشتمل على ألفاظ مستعارة كالحيز والتجلي ، والصواب أن لا يكون يوجد ذلك فى الحدود لأن من حق التعريف أن يكون أظهر مما عُرِف به .

كما أنه غير جامع لأن ما يدل على الحكم ابتداء من غير سابقة إجمال أشكال بيان بالاتفاق وليس بداخل فى التعريف وكذا بيان التقرير والتغيير والتبديل لم يدخل فيه أيضا .

انظر : التلخيص ٢/٢٠٦ ، البرهان ١/١٢٤ ف ٧٠ . كشف الأسرار ٣/١٠٥ ، المنحول ص ٦٣ .

(٢) انظر : شرح الكوكب المثير ٣/٤٣٩ .

(٣) انظر البرهان ١/١٢٤ ف ٧٠ .

- وذكره أيضا في التلخيص ونسبه للصيرفي ، وقال : وهذا ما ارتضاه من خاض في الأصول من أصحاب الشافعي، ثم اعترض عليه بأنه غير جامع وغير مانع ؛ لأنه شذ عنه ضروب من البيان . (١)
- إلا أن إمام الحرمين في الورقات قد عرف البيان بهذا التعريف فقال : البيان إخراج الشيء من حيز الإشكال إلى حيز التجلي (٢) وبذلك يكون لإمام الحرمين في المسألة تعريفان فكان الأولى أن ينبه صاحب شرح الكوكب على هذا التفصيل لا سيما وأن كتابي - البرهان والتلخيص مشهوران ومتداولان أكثر من الورقات .
- أما نسبته إلى سيف الدين الأمدى فالصواب أنه لم يرتض تعريف الصيرفي وإنما حكاه عنه في الأحكام ثم عابه ورده لأمرين ثلاثة - أنه غير جامع، وفيه تجوز ، وفيه زيادة، ثم اختار تعريف القاضي أبي بكر الآتي بيانه (٣) ولم أقف للأمدى على تعريف آخر غيره .
- ونظر أبو عبد الله البصري وأبو بكر الدقاق إلى المدلول نفسه .
- فقالا : البيان : العلم الذي يتبين به المعلوم ، فجعله عبارة عن نفس العلم .

(١) انظر التلخيص لإمام الحرمين ٢/٢٠٣ ، ٢٠٤ .

(٢) انظر الشرح الكبير على الورقات ٢/٢٠٧ .

(٣) انظر الأحكام للأمدى ٣/٣٢ ، ٣٣ .

قال الغزالي : فكأن البيان عندهما والتبيين واحد ولا حجر فى إطلاق اسم البيان على كل واحد من هذه الأقسام . (١)  
والمقصود هو العلم الحادث فيخرج علم البارئ سبحانه لأنه علم لذاته ، والبيان هو ما به يتبين الشيء والذي يتبين به الشيء هو العلم الحادث ، ورده إمام الحرمين والغزالي وغيرهما  
قال الغزالي : لو جاز ذلك لقل أيضا : العلم هو البيان ويحد به . (٢)

- ونظر القاضى أبو بكر وإمام الحرمين والغزالي وغيرهم إلى الدليل فقالوا : البيان : هو الدليل الموصل بصحيح النظر فيه إلى العلم أو الظن بالمطلوب . (٣)

---

(١) انظر : المستصفى للغزالي ٢٦٤/١ بتصرف .  
(٢) انظر : التلخيص لإمام الحرمين ٢٠٦/٢ ، البرهان ١٢٤/١ ، المنحول ص ٦٤ .

(٣) وهناك تعريفات أخرى منها :-  
- اظهار المراد بالكلام الذى لا يفهم منه المراد إلا به - قاله الماوردى وقال ابن السمعاني : إنه أحسن الحدود .  
- وقال السرخسى اختلفت عبارة أصحابنا (أى الحنفية) فى معنى البيان :- فقال أكثرهم : هو اظهار المعنى وايضاحه للمخاطب منفصلا عما تستر به . ( وهو اختيار أبى بكر الجصاص فى الفصول ٦/٢ ) والجرجاني فى التعريفات ص ٤ ) .

وهو اختيار الشيرازي والإمام الرازي والآمدی وأكثر المعتزلة كالجياثي وابنه أبي هاشم وأبي الحسين البصري وغيرهم وحكاية عبد العزيز البخاري عن أكثر الفقهاء والمتكلمين .

قال العبدري بعد حكايته هذه المذاهب : والصواب أن البيان هو مجموع هذه الأمور ، ولكن الاصطلاح إنما وقع على مارسم به

---

= وقال بعضهم هو : اظهار المراد للمخاطب والعلم بالأمر الذي حصل له عند الخطاب : وهو اختيار أصحاب الشافعي أ هـ ، والراجح الأول وهو أن المراد به الاظهار فإنه لا يفهم من اطلاق لفظ البيان العلم الواقع للمبين له لأنه لا يكون متمما للبيان في حق الناس كلهم . وقد ذكر الشافعي في الرسالة ( ص ١٥ ف ٥٤ ) أن البيان اسم جامع لأمر متفقه الأصول متشعبة الفروع ، وأقل ما فيه أنه بيان لمن نزل القرآن بلسانه .

والإمام بذلك لم يقصد حد البيان وتفسير معناه كما تصور البعض ، وإنما قصد به أن البيان اسم عام جامع لأنواع مختلفة من البيان وهي متفقه في أن اسم البيان يقع عليها ومختلفة في مراتبها فبعضها أجلى وأبين من بعض ؛ لأن فيه ما يدرك معناه من غير تدبر وتفكر ، ومنه ما يحتاج إلى دليل . انظر تعريف البيان بالتفصيل في : - المحرر ٢٢/٢ ، اللع ص ٢٦ نهاية السؤل ١٤٩/٢ ، تقرير الوصول ص ٨٥ ، البحر الميخ ٤٧٧/٣ ، مختصر ابن الحاجب ١٦٢/٢ ، الإحكام للآمدی ٣٢/٣ ، الإحكام لابن حزم ٨٠/١ ، المعتمد ٣١٣/١ ، تيسير التحرير ١٧١/٣ ، فواتح الرحموت ٤٢/٢ ، المحصول ٤٧٢/١ ، التلويح ١٧/٢ ، الإبهاج ٢٣١/٢ ، معراج المنهاج ٤١١/١ .

القاضى وذلك أن الدليل هو أقوى الأمور الثلاثة وأكثرها حظاً من إفادة البيان والمبين .  
وجوه البيان :

ويقع البيان بالقول ، ومفهوم القول والفعل والإقرار والإشارة والكتابة والقياس .

- فأما البيان بالقول فهو إما من الله سبحانه وتعالى أو من النبي ﷺ .

فالأول : نحو قوله تعالى ﴿ صَفَرَاءُ فَاقِعٌ لَوْنُهَا تَسُرُّ النَّاظِرِينَ ﴾ . (١)

فإنه مبين لقوله تعالى ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً ﴾ . (٢)

الثانى : كقوله ﷺ « فيما سقت السماء العشر » (٣) فهو مبين لقوله تعالى ﴿ وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ (٤) . والبيان بالقول يحصل بلا نزاع بين العلماء .

وأما المفهوم : فقد يكون تنبيها كقوله تعالى ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْ ﴾ . (٥)

---

(١) من الآية (٦٩) البقرة . (٢) من الآية (٦٧) البقرة .

(٣) هذا طرف من حديث رواه البخارى فى صحيحه كتاب الزكاة ٢/٤٠ هـ

رقم ١٤١٢ ومسلم فى صحيحه ٢/٦٧٥ رقم ٩٨١ سنن الترمذى

٣/٣٠ رقم ٦٣٩ ، سنن أبى داود ٢/٢٥٢ .

(٤) من الآية (١٤١) الأنعام . (٥) من الآية (٢٣) الإسراء .

فيدل على أن الضرب أولى بالمنع، وقد يكون دليلاً كقوله ﷺ  
«دفعى سائمة الغنم زكاة»<sup>(١)</sup> -فيدل على أنه لا زكاة فى المعلوفة .  
وأما الفعل : فالبيان يحصل بالفعل على الصحيح ، وعليه معظم  
العلماء خلافاً لطائفة ، قال فى شرح الكوكب : وخالف فى ذلك بشر  
ذمة قليلون<sup>(٢)</sup> ، والمراد بالفعل فعل النبى ﷺ ، والفعل مثل :  
بيان مواقيت الصلاة وأفعالها ، والحج ومناسكه وغير ذلك نحو قوله  
ﷺ « صلوا كما رأيتمونى أصلى » و « خذوا عني مناسككم » .  
وأما الإقرار : أى اقرار النبى ﷺ على فعل بعض أمته ؛ لأنه  
دليل مستقل فصيح أن يكون بيانا لغيره ، وذلك نحو ما روى أنه رأى  
قيساً يصلى بعد الصبح ركعتين فسأله فقال « ركعتا الفجر »<sup>(٣)</sup>  
فلم ينكر عليه ، فدل على جواز التنفل بعد الصبح .

---

(١) انظر سنن أبى داود كتاب الزكاة باب زكاة السائمة ٢١٤/٥-٢٢٤ رقم  
١٥٦٧ ، النسائى فى المجتبى من السنن ٢٧/٥ ، المستدرک للحاكم  
٣٩٠/١ .

(٢) انظر : شرح الكوكب المنير ٤٤١/٣ .

(٣) انظر : سنن الترمذى كتاب الصلاة باب : ما جاء فيمن تفوته الركعتان  
قبل الفجر ٢٨٤/٢ رقم ٤٢٣ ، سنن أبى داود ٥١/٢ رقم ١٢٦٧ ،  
١٢٦٨ كتاب الصلاة باب متى يقضيها .



أما الإشارة : فنحو قوله ﷺ « الشهر هكذا وهكذا وهكذا ، وأشار بأصابعه العشرة وقبض الإبهام فى الثالثة » (١) فبين أن عدد أيام الشهر تسعة وعشرون . (٢)

وأما البيان بالكتابة : فمثل الكتب التى كتبها ﷺ وبين فيها الزكوات والديات وأرسلت مع عماله ﷺ إلى اليمن وغيرها من البلاد .

قال صاحب « الواضح » من الحنفية : لا أعلم خلافا فى أن البيان يقع بالإشارة والكتابة أه .

---

(١) أخرجه البخارى فى صحيحه كتاب الصيام باب قول النبى ﷺ إذا رأيتم الهلال ٢/٢٢٩ ، صحيح مسلم ٢/٧٥٩ باب فضل شهر رمضان .

(٢) وحاصله أن الاعتبار بالهلال ، فقد يكون الشهر تاما ثلاثين ، وقد يكون ناقصا تسعا وعشرين ، وقد لا يرى الهلال فيجب اكمال العدد ثلاثين ، وقد يقع النقص متواليا فى شهرين وثلاثة وأربعة ولا يقع فى أكثر من أربعة ، وفى هذا الحديث جواز اعتماد الإشارة المفهمة فى مثل هذا . شرح النووى لصحيح مسلم (٧/١٩٠) .

وأما القياس : فكما نص على أربعة أعيان في الربا ودل القياس على أن غيرها من المطعومات مثلها .  
ومن البيان أيضا الترك مثل أن يترك فعلا قد أمر به أو قد سبق منه فعله فيكون تركه له مبينا لعدم وجوبه . (١)

---

(١) وذلك كبيعته ﷺ من غير شهادة بدليل الفرس الذي اشتراه من الأعرابي ثم أنكر (أي الأعرابي) البيع فشهد له خزيمة فعلم أن الشهاد في قوله تعالى ﴿ واشهدوا إذا تباعتم ﴾ غير واجب .  
- وصلى النبي ﷺ التراويح في رمضان ، ثم تركها خشية أن تفرض عليهم ، فدل على عدم الوجوب إذ يمتنع تركه الواجب .  
- أما سكوته ﷺ بعد السؤال عن حكم الواقعة فكما روى أن زوجة سعد بن الربيع جاءت بابنتيها إلى النبي ﷺ فقالت يا رسول الله : هاتان ابنتا سعد قتل أبوهما معك يوم أحد وقد أخذ عمهما مالهما ، ولا ينكحان إلا بمال ، فقال اذهبي حتى يقضى الله فيك ، فنزلت آية الميراث ﴿ يوصيكم الله في أولادكم ﴾ فقضى فيهم بحكم الآية .  
فدل ذلك على أنه قبل نزول الآية لم يكن في المسألة حكم .  
انظر : سنن ابن ماجه ٢/٩٠٨ ، مسند أحمد ٣/٢٥٢ ، بذل الجهود ٢٤٣/٨١ .

ومنه أيضا : السكوت بعد السؤال عن حكم الواقعة فيعلم أنه  
لاحكم للشرع فيها . (١)

المبين :

المبين - بفتح الياء - نوعان : مبين بنفسه ، ومبين بغيره .  
المبين بنفسه : هو ما استقل بإفادة معناه من غير أن ينضم إليه  
قول أو فعل ، مثله قوله تعالى ﴿ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ (٢)  
فإن هذا اللفظ واضح في معناه ، وهو إحاطة علم الله تعالى بكل  
شيء غير محتاج في بيانه إلى قول أو فعل ، وإنما يحتاج إلى وضع  
اللفظ فقط .

- المبين بغيره : وهو ما افتقر في إفادة معناه إلى غيره من قول  
أو فعل وذلك الغير يسمى مبينا وينقسم إلى ثلاثة أقسام .

---

(١) انظر المسألة بالتفصيل في : شرح اللمع ٤٦٩/١ ، اللمع ص ٢٩ ،  
إحكام الفصول للباي ٢٠٨/١ ، المستصفى ٢٦٦/١ ، ٢٦٧ ، الإحكام  
لابن حزم ٨٢/١ ، المحصول ٤٧٣/١ ، المعتمد ٣١١/١ ، الإحكام  
للأمدى ٣٤/٣ منتهى السؤل ق ٥٩/٢ نهاية السؤل ١٥٠/٢ ، مناهج  
العقول ١٤٩/٢ ، البرهان ١٦٣/١ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٧٨ ،  
الآيات البينات ١١٨/٣ ، تيسير التحرير ١٧٥/٣ مختصر ابن  
الحاجب ١٦٢/٢ .

(٢) من الآية (٣٥) الدور .

الأول : قول من الله تعالى ، ومثاله قوله تعالى ﴿ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفَرَاءُ فَاقِحٌ لَوْنُهَا ﴾ فإنه مبين للمراد من البقرة فى قوله ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً ﴾ . (١)

الثانى : قول من الرسول ﷺ مثاله « فبما سقت السماء العشر » (٢) فإنه مبين لقوله تعالى ﴿ وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ . (٣)  
الثالث : فعل من الرسول ﷺ مثل صلاته ﷺ فإنه مبين لقوله تعالى ﴿ وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ ﴾ وحجه ﷺ فإنه مبني لقوله تعالى ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ ﴾ . (٤)

- أقسام البيان :

وللبیان أقسام منها :-

- بيان التقرير : وهو تأكيد الكلام بما يرفع احتمال المجاز والتخصيص ، كقوله تعالى ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَهْمُونَ ﴾ (٥) فقرر معنى العموم من الملائكة بذكر الكل حتى صار بحيث لا يحتمل التخصيص

- بيان التفسير : وهو بيان ما فيه خفاء من المشترك أو المشكل أو المجهل أو الخفى كقوله تعالى ﴿ وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ وَأَتُوا الزَّكَاةَ ﴾ (٦) فإنه الصلاة والزكاة مجمل فلحق البيان بالسنة .

(١) من الآية (٦٧ ، ٦٩) البقرة .

(٢) صحيح البخارى شرح فتح البارى ١١٢/٧ .

(٣) من الآية (١٤١) الأنعام . (٤) من الآية (٩٧) آل عمران .

(٥) من الآية (٣٠) الحجر . (٦) من الآية (٤٣) البقرة .

- بيان التغيير : وهو تغيير موجب الكلام نحو الاستثناء والتخصيص وغيرهما كقوله تعالى ﴿ أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ ﴾ (١) فهم منه على الفور الحل لكل بهيمة من بهائم الأنعام فإذا انتقل الشارع لقوله « إلا ما يتلى عليكم » تغير فهم السامع عن إدراك ثبوت الحل لبهيمة الأنعام ، وسمى مغيراً ؛ لأن الأصل فى الكلام المطلق أن يثبت معناه فى محله ، فلما اتصل به الاستثناء منعه من ثبوته فى محله فغيره عن وضعه لهذا سمي بيان تغيير .

- بيان الضرورة : وهو بيان يقع بغير ما وضع له فى الأصل لضرورة ما (أى يقع بغير الكلام) وهو على أربعة أوجه : فمنه ما ينزل منزلة المنصوص عليه فى البيان، ومنه ما يكون بياناً بدلالة حال المتكلم، ومنه ما يكون بياناً لضرورة دفع الغفلة . ومنه ما يكون بياناً بدلالة الكلام .

فأما الأول : فكما فى قوله - تعالى ﴿ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ ﴾ (٢) فإن صدر الكلام أوجب الشراكة بين الأبوين فى كل الميراث من غير تعيين نصيب كل منهما ، ثم بين نصيب الأم بالثلث فدل على أن الأب يستحق الباقي، ولا يحصل هذا البيان بترك التنصيص على نصيب الأب، بل بدلالة صدر الكلام يصير نصيب الأب كالمندرج عليه .

(١) من الآية (١) المائدة .

(٢) من الآية (١١) النساء .

وأما الثاني : فنحو سكوت صاحب الشرع عن تغيير أمر يعانيه من قول أو فعل، مثل ما شهد عليه السلام من بيعات ومعاملات كان الناس يتعاملون بها فيما بينهم، وماكل ومشارب وملابس كانوا يستديمون مباشرتها، فأقرهم عليها، ولم ينكرها عليهم، فدل على أن جميعها مباح في الشرع، إذ لا يجوز أن يقر الناس على منكر محظور.

وأيضاً كسكوت البكر البالغة جعل بياناً لحالها التي توجب الحياء وأما النوع الثالث : فنحو سكوت المولى عن النهي حين يرى عبده يبيع ويشترى، فإنه يجعل إذناً له في التجارة لضرورة دفع الغرر عمن يعامل العبد ، فإن الناس يستدلون بسكوت المولى على إذنه ، فلو لم يجعل إذناً لكان إضراراً بهم وهو مدفوع .  
وأما النوع الرابع : فبيانه فيما إذا قال : لفلان على مائة وثوب، أو مائة وشاة، فإن ذلك عند الحنفية يعتبر بياناً للمائة أنها من جنس المعطوف .

وأما عند الشافعي وغيره : فإن المائة مجملة على المتكلم ببيانها، ويلزمه المعطوف (أى الثوب أو الشاة) لأنه مفسر .  
وهو حسن ، لأن المعطوف غير المعطوف عليه ، فلا يكون العطف تفسيراً للمعطوف عليه بعينه . (١)

---

(١) انظر ذلك بالتفصيل في : المحرر للسرخسي (٣٩/٢) ، كشف الأسرار (١٤٧/٣) ، التلويح (٣٩/٢) .

- بيمان التبديل : وهو النسخ وهو بيان انتهاء حكم شرعى بطريق شرعى متراخ عنه . (١)

---

(١) والنسخ فى اللغة يطلق على النقل ، وعلى الإزالة ، فمن الأول : نسخت الكتاب ، أى نقلت ما فيه . ومن الثانى نسخت الشمس الظل ، أى أزالته والنسخ قد يكون ببدل ، وقد يكون بلا بدل ، وقد يكون نسخ التلاوة والحكم ، أو نسخ أحدهما فقط .  
انظر ذلك بالتفصيل فى : مختصر ابن الحاجب ٢/١٨٥ ، المستصفى ١/١٠٧ ، الإحكام للأمدى ٣/١٠٤ ، كشف الأسرار ٣/١٥٥ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٠١ ، الآيات البينان ٣/١٢٩ .

### تأخير البيان

ما يحتاج إلى البيان من عام ، ومجمل ، ومجاز ، ومشترك ، وفعل متردد ، ومطلق إذا تأخر بيانه ، فإما أن يتأخر بيانه عن وقت الحاجة (الفعل) وأما أن يتأخر عن وقت الخطاب إلى وقت الفعل .  
أما الأول : وهو تأخر البيان عن وقت الحاجة ، وهو الوقت الذي إذا تأخر البيان عنه لم يتمكن المكلف من معرفة ماتضمنه الخطاب ، وذلك كل ما كان واجبا على الفور كالإيمان ورد العضوب والودائع وغيرها .

قال صاحب شرح الكوكب : وصورته أن يقول : صلوا غدا ، ثم لا يبين لهم في غد كيف يصلون . ونحو ذلك .  
فالكلام فيه نفيا وإثباتا فرع الكلام في تكليف ما لا يطاق ومن جوزه أجازة (١) ولكن لا يقع .

ولهذا نقل القاضى أبو بكر فى مختصر التقريب إجماع أرباب الشرائع على امتناعه ، لأن الاتيان بالشيء مع عدم العلم به ممتنع ،

(١) جواز التكليف بالمحال فيه مذاهب :-

أحدها : وهو مذهب الجمهور جوازه مطلقا ، قال ابن برهان : وهو قول المتقدمين من أصحابنا كالقاضى أبى بكر والشيخ أبى الحسن الأشعري .

والثانى : المنع مطلقا وهو المنقول عن المعتزلة ، ونسبه تاج الدين السبكي إلى الشيخ أبى حامد وإمام الحرمين والغزالي وابن دقيق العيد .



ولم يحدث أن خاطب الله تعالى عباده بمجمل من القول مثلاً ، ثم جاء وقت تنفيذه ولم يعرف مضمونه وظل مجمل .

قال الباجي في الإشارة : ليس يختلف مالك وسائر الفقهاء في أن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز . (١)

وأما الثاني : وهو تأخر البيان عن وقت الخطاب إلى وقت الحاجة (أي إلى الفعل) وهو كل ما لم يكن وجوبه على الفور كالحيج وغيره .  
- فيقدم عليه أن الخطاب يحتاج إلى البيان ضربان :-

أحدهما : ما لا ظاهر له كالمشترك اللفظي ، كلفظ العين مثلاً فإنه يطلق على الذهب وعلى الباصرة والجاسوس والجارية فإذا خوطب

---

= والثالث : التفصيل بين أن يكون ممتنعاً لذاته كالجمع بين الضدين ونحوه فلا يجوز ، وبين أن يكون ممتنعاً لغيره فيجوز ، واختاره الأمدى ونقله عن ميل القرظي .

انظر : الاقتصاد في الاعتقاد ص ١٥٠ ، الوصول لابن برهان ٨٢/٨١ ، الإحكام للأمدى ١٩١/١ البرهان ٨٩/٨٨ ، المعتمد ١٥٠/١ ، الإبهاج ١٧٠/١ ، سلاسل الذهب ص ١٣٦ .

(١) انظر : الإشارة ص ٢٦٦ ، إحكام الفصول ٣٠٩/١ ، نهاية الوصول ١٨٩٤/٥ ، التلخيص ٢٠٨/٢ ، البرهان ١٢٨/١ ، البحر المحيط ٤٩٣/٣ ، المحصول ٤٧٧/١ ، شرح اللمع ٤٧٣/١ ، نفائس الأصول ٢٢٦٥/٥ ، الإحكام للأمدى ٤١/٣ ، مختصر ابن الحاجب ١٦٤/٢ ، الحاصل من المحصول ٦٠١/١ ، فواتح الرحموت ٤٩/٢ ، شرح الكوكب ٤٥١/٣ ، جمع الجوامع ٦٩/٢ .

به المكلف لم يمكنه العمل بظاهره لعدم معرفة المراد منه حتى تأتي قرنية تعيينه .

ولفظ القرء فى قوله تعالى : ﴿ وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ (١) فإن لفظ القرء - الذى هو مفرد قروء - مشترك بين الحيض والطهر ولذلك اختلف العلماء فى تعيين المراد منه كما سبق .  
والثانى : ماله ظاهر وقد استعمل فى خلافه كتأخير بيان التخصيص وتأخير بيان النسخ وتأخير بيان الأسماء الشرعية إذا استعملت فى غير المسميات الشرعية كالصلاة مراداً بها الدعاء والزكاة مراداً بها النماء ونحوه ، وتأخير بيان اسم النكرة إذا أريد بها شىء معين .

قال الإمام الرازى : الخطاب المحتاج إلى البيان ضربان :

أحدهما : ماله ظاهر قد استعمل فى خلافه .

والثانى : لا ظاهر له كالأسماء المتواطئة والمشاركة .

والأول أقسام أحدها : تأخير بيان التخصيص ، وثانيهما : تأخير

بيان النسخ وثالثهما : تأخير بيان الأسماء الشرعية .

ورابعهما : تأخير بيان اسم النكرة إذا أريد به شيئاً معيناً . (٢)

(١) من الآية (٢٢٨) البقرة .

(٢) انظره فى : المحصول ٤٧٧/١ ، ٤٧٨ ، الحاصل من المحصول ٦٠١/١ ،

المعالم ص ٩٨ ، نفائس الأصول من المحصول ٢٢٦٧/٥ ، الإبهاج

٢٢٥/٢ البحر المحيط ٤٩٤/٣ ، معراج المتهاج ٤١٦/١ .

إذا اتضح هذا فإن العلماء في جواز تأخير البيان عن وقت الحاجة مذاهب .  
المذهب الأول :

أنه يجوز تأخير البيان عن وقت الخطاب إلى وقت الحاجة في جميع هذه الأقسام، وإليه ذهب جمهور العلماء من الفقهاء والمتكلمين، وهو قول المزني، وأبي العباس بن سريج، وأبي سعيد الإصطخري، وأبي بكر القفال وابن خيران وابن أبي شريفة، والطبري والشيخ أبي الحسن الأشعري وابن القطان والقاضي أبي الطيب وأبي اسحاق الشيرازي، واختاره القاضي أبو بكر ونقله عن الشافعي .

ونقله الباجي في الإشاره : عن ظاهر قول مالك وعن أبي تمام البصري المالكي وابن نصر البغدادي وابن خويننداد . (١)

(١) وهو اختيار الإمام الرازي وأتباعه والآمدني وابن الحاجب وغيرهم .  
ونقله المجد في المسودة عن أكثر الحنابلة وهو ظاهر كلام الإمام أحمد بن حنبل في روايه صالح وعبد الله ، وحكاه ابن قدامة في الروضة عن ابن حامد والقاضي .

انظر هذا المذهب بالتفصيل في : نفائس الأصول ٢٢٦٥/٥ ، أحكام الفصول للباجي ٢٠٩/١ التبصرة ص ٢٠٧ ، نهاية الوصول ١٨٩٤/٥ ، الإشاره ص ٢٦٩ ، المستصفى ٣٦٨/١ ، الإبهاج ٢٣٤/٢ ، المنحول ص ٦٨ ، المعالم ص ٩٨ ، مجموع الفتاوى ١٠٤/٧ ، شرح اللمع ٤٧٣/١ ، الحاصل ٦٠١/١ ، التلخيص ٢٠٨/٢ ، المحرر ١٤/٢ .

وهو مذهب الأحناف كما قاله السرخسي والبيزدي وغيرهما وهو عندهم خاص بالمجمل والمشارك ، أما العام فبيان تخصيصه عندهم يجب أن يكون مقارنا . -

قال السرخسي : ثم اختلف العلماء في جواز تأخير دليل الخصوص في العموم فقال علماؤنا - رحمهم الله - دليل الخصوص إذا اقترن بالعموم يكون بيانا وإذا تأخر لم يكن بيانا بل يكون نسخا .  
المذهب الثاني :

أنه لا يجوز تأخير البيان إلى وقت الحاجة إلا في النسخ فإنه يجوز تأخير بيانه وهو مذهب جماهير المعتزلة كأبي على الجبائي وأبي هاشم والقاضي عبد الجبار، ونسبه الغزالي في المستصفى ، والشيرازي في اللمع وشرحه ، والآمدی في الإحكام، والزرکشی في البحر وغيرهم ، لأبي بكر الصيرفي وأبي اسحاق المروزي .

---

= البرهان ١٢٨/١ الوصول لابن برهان ١٢٢/١ ، نزعة الخاطر العاطر ٥٠/٢ ، البحر المحيط ٤٩٤/٣ الفصول للجصاص ٤٧/٢ ، التلويح ١٨/٢ ، اللمع ص ٢٩ ، فواتح الرحموت ٤٩/٢ الإحكام للآمدی ٤٢/٣ ، الإحكام لابن حزم ٨٤/١ ، مختصر ابن الحاجب ١٦٤/٢ أصول فقه زهير ٢٥/٣ الإجمال والبيان للدكتور جلال عبد الرحمن ص ١١٦ .

ونسبه الغزالي والآمدى والهندي والباجي وغيرهم لكثير من أصحاب أبي حنيفة، وحكاه ابن الحاجب والبيضاوي وابن برهان وغيرهم عن الحنابلة والصيرفي<sup>(١)</sup> امتناعه مطلقا - أي في الأقسام كلها بما في ذلك النسخ ، ونقله الباجي في الإشارة عن أبي بكر الأبهري . وحكاه ابن قدامة عن أبي بكر عبد العزيز وأبو الحسن التميمي من الحنابلة .

#### المذهب الثالث : « التفصيل »

أنه يجوز تأخير البيان من وقت الخطاب إلى وقت الحاجة فيما ليس له ظاهر يعمل به عند الإطلاق كالمشترك اللفظي والمتواطىء ، لأن تأخيرها لا يوقع في محذور . أما ماله ظاهر يعمل به كالعام والمطلق والمنسوخ والنكرة فلا بد فيه من أحد أمرين .

(١) وحكى تاج الدين السبكي في الإبهاج (٢/٢٣٨) والزركشي في البحر (٣/٤٩٥ ، ٢٩٦) وصاحب فواتح الرحموت (٢/٤٩) - أن الأشعري نزل ضيفا على الصيرفي فناظره وهده فرجع عن المنع إلى الجواز وبذلك يكون مع الجمهور .

ورد ذلك الزركشي بأنه ليس على إطلاقه ، وأنه رجع إلى كتابه المسمى « بالدلائل والإعلام » قال فرأيته فصل القول فأنجاه في المجمع ومنعه في تأخير تخصيص العموم أهـ إلا أن تكون مناظرة أبي الحسن له ورجوعه كان بعد تأليف الكتاب الذي اتطلع عليه الزركشي .

- إما البيان الإجمالى بأن يقال مثلاً : هذا العام ليس مراداً به العموم وهذا المطلق مراد به المقيد وهذه النكرة مراد بها فرد معين .  
- وإما البيان التفصيلى كأن يقول مثلاً : هذا العام مخصوص بكذا وهذه النكرة مراد منها الفرد الفلانى المعين .

أما تأخير البيان الإجمالى والتفصيلى معا فغير جائز . وهذا التفصيل هو مذهب أبى الحسين البصرى من المعتزلة ، ونقل الإمام الرازى وأتباعه هذا التفصيل عن أبى بكر الدقاق والقفال وأبى اسحاق .

ولم يرتض هذا النقل تاج الدين السبكى فى «الإبهاج» وغيره فقال : فأما أبو الحسين فالنقل عنه صحيح ، وأما الدقاق فقد نقل عنه الأستاذ أبو اسحاق فى أصوله موافقة المعتزلة ، وأما القفال فالظاهر أن المراد الشاشى وفى النقل عنه نظر ، فقد نقل عنه القاضى فى مختصر التقريب والشيخ أبو اسحاق فى شرح اللمع وغيرهما موافقة سائر الأصحاب على المذهب المختار (أى المذهب الأول) وأما أبو اسحاق فإن كان هو المروذى كما صرح به الإمام ففى النقل نظر إذ نقل القاضى فى مختصر التقريب والشيخ أبو اسحاق والغزالى والآمدى القول بمذهب المعتزلة .

وإن كان مراد المصنف الشيرازي فالنقل عنه ليس بجيد لأنه قد صرح فى شرح اللمع بالجواز مطلقا، وكذلك الأستاذ لا يصح أن يكون هو المراد لتصريحه فى كتابه بموافقة الأصحاب (١) أهـ . وهو (أى تاج الدين السبكي) محق فيما قال إلا أن يكون ما نقل عنهم الإمام وغيره لهم فى المسألة قولان وهو أمر جائز ولا شىء فيه .

#### منشأ الخلاف :

ومنشأ الخلاف بين الفرق أن الجهل مفسدة إجماعا، وهو جهل بسيط وجهل مركب .

فالجهل البسيط أن يجهل ويعلم أنه جاهل كما إذا سئلنا عن عدد شعر رؤوسنا فإننا نقول : نحن نعلم جهلنا به ، فهذا جهل بسيط والجهل والمركب أن يجهل ويجهل أنه جاهل كاعتقادات الكفار وأرباب الأهواء، ونحوها ، فإنهم جهلوا الحق فى نفس الأمر، وإذا قيل لهم أنتم جاهلون أم لا ؟ يقولون : نحن على علم ويقين فى ذلك فقد جهلوا الحق وجهلوا جهلهم ، والجهل المركب أعظم مفسدة من البسيط لأنه يمنع من النظر فى الحق والسعى فى تحصيله ، وهو يمكن سلامة البشر منه وأما الجهل البسيط فهو من لوازم البشر ويستحيل خلو الخلق عنه لأن الإحاطة صفة لله تعالى وحده فهو الذى أحاط بكل شىئا علماً .

(١) انظر الإبهاج (٢/٢٣٦) ، البحر المحيط ١/٣٠٥ .

وفى هذا المقام تفرع كلام الفرق الثلاث، فأهل السنة لما جوزوا أن لله تعالى أن يفعل ما يشاء ويحكم بما يريد، ولم يقولوا بالحسن والقيح العقليين، جوزوا على الله تعالى أن يبتلى عباده بالجهلين : البسيط والمركب ، وأن يتأخر البيان عن وقتى الخطاب والحاجة فيما له ظاهر . ومالا ظاهر له . وهو مأخذ المذهب الأول .

- والمعتزلة : لما قالوا بالحسن والقيح (١) قالوا : يجب تعجيل البيان عن وقت الخطاب لئلا يوقع المتكلم السامع فى الجهل بمراده والاحتراز عن المفاسد الممكنة الرفع واجب عقلا على أصولهم .

---

(١) القبيح عند أهل السنة : ما نهى الشارع عنه ، والحسن : ما لم ينه الشارع عنه .

والقيح عند المعتزلة : ما ليس للقادر عليه أن يفعله إذا كان عالما بما فيه من المفسدة الداعية إلى تركه . أو هو الفعل الواقع على صفة توجب الذم .

والحسن : ما للقادر عليه أن يفعله إذا كان عالما بحاله من المصلحة الداعية إلى فعله وقيل غير ذلك . وقد ذهب جمهور العلماء ، إلى أن العقل لا يحكم بحسن فعل ولا بقبحه ، وأن يثبت ذلك بالشرع لا غير . بخلاف المعتزلة ومن معهم .

انظر تفصيل المسألة فى : نهاية الوصول ٧٠٤/٢ المستقصى ٥٦/١ ، نهاية السؤل ١١٥/١ ، شرح تنقيح الفصول ص ٨٩ شرح الكوكب المنير ٣٠٠/١ ، تيسير التحرير ١٥٢/٢ .



- وأما أبو الحسين البصري : فتوسط بين أهل السنة والمعتزلة فقال : أما الجهل البسيط الذى هو من لوازم البشر فيجوز على الله تعالى إيقاع عبده فيه لخفته ولقلة مفسدته فيجوز تأخير البيان عن وقت الخطاب فيما لا ظاهر له لأن غايته حصول الجهل البسيط بمراد المتكلم ، وأما ماله ظاهر كالعموم الذى أريد به الخصوص فمتى تأخر البيان فيه عن وقت الخطاب اعتقد السامع أنه مراد الله تعالى مع أنه ليس مراده ، وذلك جهل مركب أحيله على الله تعالى فيجب تعجيل البيان الإجمالى بأن يقول الله تعالى : الظاهر ليس مراداً فيذهب الجهل المركب ويبقى البسيط فقط متأخر بيانه التفصيلي إلى وقت الحاجة . (١)

- وهذه المذاهب الثلاثة هي أشهر الأقوال في المسألة وأقواها ، ولذلك اقتصر عليها كثير من العلماء والمؤلفين (٢) ، بينما ذكر بعض

---

(١) انظر : نفائس الأصول في شرح المحصول ٢٢١٥/٥ وما بعدها . شرح تنقيح الفصول ص ٢٨٣ .

(٢) كالإمام الرازي وأتباعه وابن برهان والغزالي والباجي والشيرازي في شرح اللمع والبيضاوي وإمام الحرمين في البرهان وغيرهم .  
فانظر : الإشارة للباجي ص ٢٦٩ ، البرهان ١/١٢٣ ، المنحول ص ٦٨ ، المعالم ص ٩٨ المحصول ١/٤٧٨ ، الحاصل ١/٦٠٢ ، الوصول لابن برهان ١/١٢٣ ، إحكام الفصول ص ٣٠٩ ، الإبهاج بشرح المنهاج ٢/٢٣٤ .

المؤلفين (١) فى المسألة أقوالاً أخرى قائمة على التفصيل وهى قريبة من المذهب الثالث وربما تكون هذه هى وجهة نظر من اقتصر على الثلاثة فقط .

#### المذهب الرابع :

أنه يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة فى الأمر والنهى ولا يجوز فى الأخبار كالوعد والوعيد وأنباء الأخرى ، فلا بد أن ترد مفصلة مستقلة، حكاه إمام الحرمين فى التلخيص عن البعض وحكاه الشيرازى فى التبصرة واللمع ولم ينسبه لأحد .

وقال الماوردى : ولم يقل بهذا المذهب أحد من أصحاب الشافعى، وحكاه عن الكرخي وبعض المعتزلة . قال الزركشى ولا وجه له (أى فى هذه النسبة إليهم) . (٢)

#### المذهب الخامس :

عكس السابق أنه يجوز تأخير البيان فى الأخبار ، ولا يجوز تأخير بيان الأوامر والنواهي .

(١) كالشيرازى فى التبصرة (ص ٢٠٨) ، واللمع (ص ٢٩) ، وإمام الحرمين فى التلخيص (٢/٢١٠) والهندي فى النهاية (٥/١٨٩٥) ، وتاج الدين السبكي فى جمع الجوامع (٢/٧٠) والزركشى فى البحر (٣/٤٩٥) .

(٢) انظر التبصرة ص ٢٠٨ اللمع ص ٢٩ ، نهاية الوصول للهندي ٥/١٨٩٥ ، الإبهاج ٢/٢٣٧ التلخيص ٢/٢١١ ، المستصفى ١/٣٦٩ ، المعتمد ١/٣٤٣ ، البحر المحيط ٣/٥٠٠ .

قال : الزركشى : ونازع بعضهم فى حكاية هذا وما قبله فإن  
موضوع المسألة الخطاب التكليفى فلا يذكر فيها الأخبار . (١)  
المذهب السادس

• أنه يجوز تأخير بيان العموم : لأنه قبل البيان مفهوم أى له ظاهر  
يمكن العمل به إذا لم يخصص .

ولا يجوز تأخير بيان المجمال : لأنه قبل البيان غير مفهوم .  
حكاه الماوردى والرويانى وجها لأصحاب الشافعى ، ونقله ابن  
برهان فى «الوجيز والوصول» عن القاضى عبد الجبار من المعتزلة .  
وقال القاضى عبد الوهاب : لم يقل به أحد . ورد الزركشى  
الجميع بقوله : وهذا كله مردود . (٢)

#### المذهب السابع

يجوز تأخير بيان المجمال ولا يجوز تأخير غيره .  
حكاه الشيرازى فى التبصرة عن بعض مشايخه ، وقال فى  
اللمع : إنه قول أبى الحسن الكرخي وهو مذهب إليه الأمدى فى

---

\* (١) انظر : المستصفى ٣٦٩/١ ، المعتمد ٣٤٣/١ وانظر المراجع السابقة .  
(٢) انظر : الوصول لابن برهان ١٢٤/١ ، التبصرة ص ٢٠٨ الإجمال  
والبيان لأستاذنا للدكتور جلال عبد الرحمن ص ١٢١ .

الإحكام والهندي في النهاية وحكاة أبو بكر الرازي في الفصول عن  
أبي الحسن الكرخي وقال : وهو عندي مذهب أصحابنا . (١)  
المذهب الثامن :

أنه يجوز تأخير بيان النسخ دون غيره ، ذهب إليه أبو علي  
الجبائي وابنه أبو هاشم ونقله الأمدى عن القاضي عبد الجبار (٢)  
ويمكن أن يستنبط مذهب آخر بالتوقف وينسب إلى الإمام مالك  
وأصحابه المتقدمين .

قال الباجي في الإشارة : وليس عن مالك فيه نص قول ولا  
لأصحابه المتقدمين . (٣)  
الأدلة :

#### المذهب الأول

استدل الجمهور على مذهبهم من جواز تأخير البيان عن وقت  
الخطاب إلى وقت الحاجة بالعقل والنقل :  
أولا العقل : استدل الجمهور بأدلة عقلية :

أحدها : أن الله يفعل ما يشاء ويحكم بما يريد ، وتحسين العقل

(١) انظر : التبصرة ص ٢٠٧ ، اللع ص ٢٩ ، شرح اللع ٤٧٣/١ ، فواتح  
الرحموت ٤٩/٢ ، تيسير التحرير ١٧٤/٣ ، نهاية الوصول ١٨٩٥/٥ ،  
الإبهاج ٢٣٧/٢ .

(٢) انظر : الإحكام للأمدى ٤٢/٣ ، الإبهاج ٢٣٧/٢ ، البحر المحيط  
٥٠٠/٣ ، جمع الجوامع ٧١/٢ .

(٣) انظر الإشارة ص ٢٦٩ .

وتقبيحه لا يجرى فى أفعاله ولا فى أحكامه فيجوز له تعالى أن يبتلى عباده، ويؤخر البيان عن وقتى الخطاب والحاجة فيما له ، ظاهر وما لا ظاهر له لأن كل ما يصدر عن الله تعالى جميل ، ولأنه لا يسأل عما يفعل . (١)

الثانى : أن تأخير البيان عن وقت الخطاب إلى وقت الحاجة لا يترتب على فرض وقوعه محال، لأن غاية ما يلزمه هو جهل المكلف به مدة من الزمن وذلك ليس محالا، بل واقع فى النسخ - والوقوع دليل الجواز - فإن المكلف لا يعرف المكلف به قبل نسخه، هل هو باق إلى الأبد أو أنه سيرفع العمل به بعد مدة من الزمن ومع ذلك فالنسخ جائز، وما دام تأخير البيان عن وقت الخطاب لا يترتب على فرض وقوعه محال فهو جائز ، عقلا لأن ذلك شأن الجائز العقلى . (٢)

الثالث : أن البيان إنما يحتاج إليه المكلف لإيقاع الفعل على وجه ما أمر به كما يحتاج إلى القدرة والآلة فى إيقاعه لكونه مكلفا له ، فلولم يؤمر به لم يحتج إلى البيان ولا إلى القدرة والآلة، ولذلك لا يحتاج إليها من ليس بمكلف ، وإذا كان ذلك كذلك ، وجاز تأخير القدرة والآلة عن وقت الخطاب إلى وقت التلبس بالفعل ؛ لأن ذلك لا يخل بأداء الفعل جاز ذلك أيضا فى البيان . (٣)

(١) انظر : المعالم ص ٩٨ ، نفائس الأصول ( ٥ / ٢٢٦٦ ) .

(٢) أصول فقه شيخنا محمد أبو التور زمير ٢٦/٣ .

(٣) انظر : أحكام الفصول فى أحكام الأصول ( ٢ / ٣١٠ ) .

الرابع : أن جهات الاستحالات معدودة وهى فيما تنازعنا فيه مفقودة فثبت أنه ( أى تأخير البيان ) جائز لأن الممكن هو الذى لو قدر موجودا لم يعرض من وجوده محال ، فلو أن صاحب الشرع قال : معا شر المكلفين أوجبنا عليكم صلاة ، وأبينها لكم عند الحاجة إليها لم يكن القصد إليها ولا استلفظ بها ولا سماع ذلك مستحيلا ولا يفضى ذلك إلى مخالفة قضيية عقلية فلا وجه لذلك . (١)

الخامس : أن النسخ تخصيص الأزمان والتخصيص تخصيص الأعيان ، ويجوز تأخير بيان النسخ بالاتفاق عن وقت الخطاب إلى وقت الحاجة ، بل يجب تأخيرها ولا سيما عند المعتزلة فإن النسخ عندهم بيان لوقت العبادة وكذلك التخصيص . (٢)

ثانياً النقل :

استدل الجمهور على جواز تأخير البيان بوقوعه لأنه لو لم يجز لم يقع .

- لأنه لا يقع إلا الممكن - ولكنه وقع فيكون جائزاً لأن المستحيل لا يوجد ولا يقع .

---

(١) انظر : الوصول إلى الأصول لابن برهان ١٢٦/١ .

(٢) انظر : نهاية الوصول للهندى ١٩٣٥/٥ ، المعتمد ٣٥٢/١ ، التبصرة

ص ٢٠٩ ، المستصفى ٣٧٣/١ ، الوصول لابن برهان ١٢٥/١ .

وقد وقع تأخير البيان فى آيات كثيرة :

الدليل الأول :

قوله تعالى ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ (١) وقوله تعالى ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ ﴾ (٢) وجه الدلالة :

أن الله تعالى أوجب الصلاة ولا يدرى المخاطب ماهى ولا أوقاتها ولا واجباتها ولا شروطها ولا أفعالها .

حتى نزل جبريل - عليه السلام - فبين للنبي ﷺ كل صلاة فى وقتها ، وبين النبي ﷺ ذلك للناس فى أوقاتها وقال « صلوا كما رأيتمونى أصلى » . (٣)

وكذلك لا يدرى المخاطب ما الزكاة من حيث الأصناف التى تجب فيها ولا المقدار اللازم إخراجه ولا مصارفها ، حتى بين النبي ﷺ بعد ذلك . وكذلك أمر الحج آخر النبي ﷺ بيانه إلى أن حج ثم قال « خذوا عني مناسككم » . (٤)

(١) من الآية (٤٣ ، ٨٣ ، ١٠١) البقرة .

(٢) من الآية (٩٧) آل عمران .

(٣) صحيح البخارى كتاب الأذان باب الأذان للمسافر إذا كانوا جماعة ... الخ ١٥٥/١ صحيح مسلم كتاب المساجد ، باب مواضع الصلاة ... الخ ٤٦٥/١ ، ٤٦٦ سنن الترمذى ٢٩٩/١ أبواب الصلاة .

(٤) صحيح مسلم كتاب الحج باب استحباب رمى حجرة العقبة .... الخ ٩٤٣/٢ سنن الترمذى كتاب المناسك ٢٢٠/١

ولو لم يجز التأخير لما آخر عن وقت الخطاب . (١)

الدليل الثاني

قوله تعالى ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ . (٢)

والاستدال بهذه الآية الكريمة من وجهين :

أحدهما : أنه يقتضي أن خمس جميع الغنيمة - لأن ما عامة - مصروف إلى الله والرسول والمذكورين بعد ، وبذلك لا يجوز للغانمين أن يستأثروا بشئ من الغنائم بل لا بد أن يقطع خمسة ، ولكن هذا العموم غير مراد ؛ لأنه قد أخرج بعض أفرادها بما ورد في الصحيحين أن النبي ﷺ قال « من قتل قتيلا له بينة عليه فله سلبه » . (٣)

وعلى ذلك يكون سلب القتل خارجا عما يخمس .

---

(١) انظر : نهاية الوصول للهندي ١٩١٢/٥ ، الفصول في الأصول ٦٠/٢ ، التبصرة ص ٢٠٨ ، شرح اللمع ٤٧٤/١ ، المعتمد ٣٢٨/١ ، المنحول ص ٦٩ المستقصى ٣٧٢/١ ، نزهة الخاطر ٥٣/١ ، فواتح الرحموت ٥٠/٢ ، الإجمال والبيان ص ١٢٩ .

(٢) الآية (٤١) الأنفال .

(٣) انظر : صحيح البخاري كتاب فرض الخمس ، باب من لم يخمس ... الخ ٥٦/٤ ، ٥٧ صحيح مسلم كتاب الجهاد والسير ، باب استحقاق القائل سلب القتل ١٣٧١/٣ سنن أبي داود باب في السلب ٣٦١/٣ .



وقد تأخر هذا البيان عن وقت الخطاب لأن الآية نزلت في غزوة بدر سنة اثنتين من الهجرة وقول الرسول ﷺ كان في غزوة حنين سنة ثمان من الهجرة .

الثاني : قوله « ولذي القربى » فإنه مكون من مضاف ومضاف إليه محلى بالالف واللام فصار مفيدا للعموم ، وذلك يقتضى أن حصة ذى القربى من الخمس مصروف لجميعهم .

ثم بين الرسول ﷺ بعده أن المراد منه بنو هاشم وبنو المطلب دون بنى أمية وبنى نوفل فإنه لم يعطهم من الخمس شيئا ، فلما سئل في ذلك قال « إنهم لم يفارقوني في جاهلية ولا إسلام إنما بنو هاشم وبنو المطلب شىء واحد » . (١)

الدليل الثالث :

قوله تعالى لنوح عليه السلام ﴿ أَحْمِلْ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَنْ سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ ﴾ . (٢)

(١) انظر : صحيح البخارى كتاب : فرض الخمس ، باب ومن الدليل على أن الخمس للإمام وأنه يعطى قرابته دون بعض ٥٦/٤ ، أبو داود كتاب الخراج والإمارة والفيء باب فى بيان مواضع قسم الخمس ١٤٥/٣ رقم ٢٩٧٨ ، سنن الترمذى قسم الفيء ١٢٠/٧ .

وانظر : نهاية الوصول ١٩٢٣/٥ ، إحكام الفصول ٦٥/٢ ، المستصفى ٣٧١/١ ، مختصر ابن الحاجب ١٦٤/٢ ، الإشارة ص ٢٧٠ ، أصول الفقه الإسلام ٢٣٤/١ أصول فقه زهير ٣٢/٣ .

(٢) الآية (٤٠) هود .

أن قوله ﴿ وَأَهْلُكَ ﴾ يحتمل أن يكون الأهل من حيث المتابعة في الدين لأن أهل المرسلين من تابعهم على دينهم فلا يدخل فيه غير المؤمنين ، ويحتمل أن يكون المراد الأهل من حيث النسب ، فيدخل ابنه الكافر مثلاً ، ولذلك سأل سيدنا نوح عليه السلام فقال ﴿ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ ﴾ . (١)

فبين الله تعالى له أن المراد أهله من حيث المتابعة في الدين ، وأن ابنه الكافر ليس من أهله فقال تعالى ﴿ قَالَ يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ﴾ (٢) ومن المعلوم أنه ما كان سؤاله عليه السلام متصلاً بقوله ﴿ وَأَهْلُكَ ﴾ حتى يقال إن الفصل كان بزمان قصير .

قال إمام الحرمين في التلخيص : وجه الدليل من ذلك أنه (أي نوح عليه السلام) فهم من الوعد السابق ﴿ أَيُّ وَأَهْلُكَ ﴾ ما يقتضى تنجية ابنه الهالك ولولا ذلك لما قال ما قال أي قوله ﴿ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي ﴾ ثم بين له فدل ذلك على جواز تأخير البيان أ هـ . (٣)

(١) من الآية (٤٥) هود .

(٢) من الآية (٤٦) هود .

(٣) انظر : المحرر للسرخسي ٢٧/٢ ، التلخيص ٢٢٢/٢ إحكام الفصول للباي ٦٤/٢ ، نهاية الوصول في دراية الأصول ١٩٢٨/٥ .

قوله تعالى ﴿إِنْ عَلَيْنَا جَمْعُهُ وَقُرْآنُهُ فَإِذَا قُرْآنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيِّنَاتَهُ﴾ (١) .

وقوله تعالى ﴿الَّذِي كُنَّا نَقُولُ أَفْلَ تَعْلَمُونَ﴾ (٢) .

وجه الدلالة

أن الله سبحانه ذكر البيان والتفصيل في الآيات بلفظ ﴿ثُمَّ﴾ التي هي تقتضي المهلة والتراخي بإجماع أهل اللغة .

فالآيات تفيد أن الله تعالى أمر نبيه ﷺ بمتابعة جبريل - عليه السلام - في قراءة القرآن إذا قرأه عليه من غير أن يسأله عما أجمل أو أشكل عليه من معانيه وأحكامه، ووعده ببيان ما أشكل عليه ، وذلك متأخر عن وقت الانزال لأنه تعالى عبر بلفظ ﴿ثُمَّ﴾ المفيد للتراخي . (٣)

(١) سورة القيامة (١٧ - ١٩) .

(٢) من الآية (١) هود .

(٣) انظره في : نفائس الأصول ٢٢٧١/٥ ، التلخيص ٢٢٢٢/٢ ، إحكام الفصول ٣٠٩/١ ، المستصفى ٣٧١/١ ، الحاصل ٦٠٣/١ ، المعالم ص ٩٩ ، شرح اللمع ٤٧٣/١ التبصرة ص ٢٠٨ ، المحرر ٢٥/٢ ، البحر المحيط ٤٩٤/٣ ، نهاية السؤل ١٥٦/٢ مناهج العقول ١٥٢/٢ ، معراج المنهاج ٤١٧/١ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٨٤ ، الإحكام لابن حزم ٨٤/١ ، الإبهاج ٢٣٨/٢ .

ونوقش هذا الدليل بما يأتي :

أولاً : لا نسلم أن المراد من البيان في قوله تعالى ﴿ ثم إن علينا بيانه ﴾ هو بيان المجرى أو العام أو المطلق أو النكرة ، بل المراد به البيان بمعنى : الإظهار والاشتهار ؛ لأن البيان في اللغة هو : الإظهار ، ومنه قولهم : بان الكوكب الفلاني أى ظهر وليس أحد البيانين (الإجمالى أو التفصيلى) بأولى من بعض .

الجواب :

ويجاب عن ذلك بأن لفظ ﴿ بيانه ﴾ في قوله تعالى ﴿ ثم إن علينا بيانه ﴾ يفيد أمرين :-

الأول : أنه لما كان مفرداً مضافاً - وهو من صيغ العموم - أفاد ذلك أن البيان بجميع أفراده (الإجمالى والتفصيلى) متأخر عن وقت الخطاب فتقييده بالبيان التفصيلى دون الإجمالى تقييد بلا دليل .  
ويؤيد ذلك أيضاً قوله تعالى ﴿ كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ ﴾ فقد دل على أن التفصيل يجوز أن يتأخر عن الخطاب .

الثانى : أنه لما كان الضمير منه راجعاً إلى القرآن ، والقرآن يشتمل على ماله ظاهر وماليس له ظاهر كان ذلك دالاً على تأخير بيان ماله ظاهر وماليس له ظاهر .

ثانياً : واعتراض عليه ثانياً بأن قوله تعالى ﴿ فإذا قرأناه فاتبع قرآنه ثم إن علينا بيانه ﴾ أن ثم تفيد المهلة والتراخى .

فإذا حمل على العموم يقتضى أن لا يوجد بيان مقارن للانزال ،  
وأن يفتقر كل القرآن إلى البيان وذلك محال .

**الجواب :**

ويجاب عن ذلك بأنه ليس كل القرآن مجملا ولا ظاهرا فى معنى  
وقد استعمل فى غيره ، فيستحيل افتقار كل القرآن إلى البيان ،  
فكان المقصود به بيان المراد من المجل والظاهر الذى استعمل فى  
غير ماهو الظاهر منه .

**الدليل الخامس :**

وهو دليل على جواز تأخير بيان النكرة إذا أريد بها فرد معين ،  
وتقريره أن الله تعالى أمر بنى إسرائيل بذبح بقرة فى قوله تعالى  
﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقْرَةً ﴾ (١) .

وأراد بقرة معينة بدليل سؤالهم عن صفتها ولونها فى قوله تعالى  
﴿ ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ ﴾ (٢) إلى آخر الآيات .

فلو كانت غير معينة لما احتيج إلى ذلك للخروج عن عهدة التكليف  
بأى بقرة كانت ، وكان السؤال باطلا لا يستحقون عليه جوابا ، ولكن  
الله تعالى أجابهم عما سألوا بأوصاف خاصة حيث قال ﴿ إِنَّهَا بَقْرَةٌ  
لَا فَاْرِضٌ ﴾ و ﴿ إِنَّهَا بَقْرَةٌ صَفْرَاءُ ﴾ و ﴿ إِنَّهَا بَقْرَةٌ لَا ذَلُولٌ ﴾ .

(١) من الآية (٦٧) البقرة .

(٢) آية (٦٨ - ٦٩) البقرة .

فدل هذا على جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب . (١)  
الاعتراض

نوقش هذا الدليل من وجهتين :-

أولاً : أنا لا نسلم أن البقرة كانت معينة، بل اللفظ مطلق وهو  
يصدق على أى فرد من أفرادها ، ولو عملوا إلى أى بقرة فذبحوها  
لأجزأهم ذلك .

ولكنهم شددوا فشدد الله عليهم كما قال ابن عباس رضي الله عنهما ولأنها لو  
كانت معينة لما عنفهم الله - تعالى - على السؤال عنها بقوله  
(فذبحوها وما كادوا يفعلون) .

الجواب :

ويجاب عن ذلك بما يأتى :-

أولاً : أن تعيينها فى آخر الأمر بعد إيجابها مطلقاً فيه نسخ  
للفعل قبل حصوله وهو ممتنع عند الخصم (أى المعتزلة) فلا يصح  
هذا القول منهم لأنه معارض بما يقولون .

---

(١) انظر : التلخيص ٢٢٢/٢ ، المحرر ٢٥/٢ ، الحاصل ٦٠٤/١ ، نزهة  
الخواطر العاطر ٥٢/١ ، الإحكام لابن حزم ٩٢/١ ، الإبهاج ٢٣٩/٢ ،  
الإحكام للآمدى ٤٦/٣ ، معراج المنهاج ٤١٧/١ ، نهاية السؤل ١٥٧/٢ ،  
شرح تنقيح الفصول ص ٢٨٤ ، المحصول ٤٨١/١ ، المعالم ص ٩٩ ،  
المستصفى ٢٧١/١ الاجمال والبيان د/جلال ص ١٢٣ ، الصالح ص ٢٨ .

ثانيا : أن التعنيف لم يكن على السؤال وإنما عندهم لأنهم تباطأوا في تنفيذ الأمور به بعد أن بيّن لهم بياننا لاشبهة فيه وعلى ذلك فالذم كان على التقصير وبعد البيان .

الثاني : أن بنى اسرائيل أمروا بالذبح وقت الخطاب فكانوا محتاجين إلى البيان، فسألوا تعيينها فتأخيره عن ذلك الوقت تأخير عن وقت الحاجة وهو لا يجوز، ثم إن الأمر بذلك إنما وقع للفصل بين الخصمين الذين تنازعا في القتل ، والفصل في الخصومة واجب على الفور .

#### الجواب

وأجيب بأن الأمر لا يوجب الفور فأمرهم بالذبح لم يحتم عليهم الذبح على الفور فإن المطلوب منهم حصول الأمر به، وعليهم أن يحققوه في أي وقت يشاءون ، وما ذكر من أن الأمر بذلك إنما وقع للفصل بين الخصمين والفصل واجب على الفور فغير مسلم، لأن الفصل في الخصومة قد يتأخر حتى يتضح دعوى كل منهما . (١)

#### الدليل السادس

قوله تعالى ﴿ إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ ﴾ . (٢)

(١) انظر المراجع السابقة .

(٢) من الآية (٩٨) الانبياء .

والاستدلال به من وجدهم

الأول : أن قوله ﴿ مَا ﴾ عام يشمل كل معبود بدليل قول ابن الزبير (١) - بكسر الزاي وفتح الباء - والله لا خصم من محمداً ثم أتاه فقال (إن اليهود قد عبدوا عزيزا، والنصارى عبدوا المسيح وبنى مليح عبدوا الملائكة، فيلزم أن يكون هؤلاء حصب جهنم) .

فسكت النبي ﷺ ولم ينكر عليه ذلك حتى أنزل الله تعالى بعد ما شاء في بيان ذلك، قوله ﴿ إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴾ (٢) .

الثاني : تأخر البيان فيها عن وقت الخطاب فإن النبي ﷺ قد انتظر البيان حتى نزل متأخرا . (٣)

(١) هو عبد الله بن الزبير بن قيس بن عدى القرشي شاعر كان شديداً على المسلمين وأكثرهم أذى بلسانه فحشا وهجاء ثم أسلم عام الفتح وحسن إسلامه .

انظر : الأعلام ٥٥٦/٢ الإبهاج ٢٤١/٢ ، معراج المنهاج ٤١٩/١ لسان العرب ١٨٠٧/٣ .

(٢) الآية (١٠١) الأنبياء .

(٣) انظر ذلك بالتفصيل في : المحرر ٢٨/٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٨٤ ، نهاية الوصول ١٩٢٠/٥ ، الحاصل ٦٠٧/١ ، المحصول ٤٨٥/١ ، الإحكام للآمدي ٤٩/٣ ، نفائس الأصول ٢٢٨١/٥ ، الفصول للجصاص ٦٦/٢ ، الإبهاج ٢٤١/٢ معراج المنهاج ٤١٩/١ ، نهاية السؤل ١٥٧/٢ ، أصول الفقه الإسلامي ٣٣٤/١ ، مناهج العقول ١٥٤/٢



الاعتراض عليه

أولاً : لانسلم أن « ما » تتناول الملائكة أو المسيح لأنها عامه في أفراد ما لا يعقل خاصة فهي ليست عامة حتى تحتاج تخصيصاً ، ويدل على ذلك أن النبي ﷺ خطأ ابن الزبعرى في هذا الفهم وقال له : « ما أجهلك بلغه قومك أما علمت أن ما لا يعقل ومن لمن يعقل » .

وعلى هذا فليس في قوله تعالى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ ﴾ لتخصيص ، بل هو مؤكد لعدم دخول الملائكة والمسيح مبالغة في جهل الزبعرى .

ثانياً : أنه مع التسليم أن لفظة « ما » تتناول الملائكة والمسيح لكنهم مخصصون بالعقل فإن العقل قاض بأن الشخص لا يعذب بفعل غيره، إلا إذا كان راضياً عنه وداعياً إليه ومعلوم بطريق العقل أن كلا من الملائكة والمسيح غير راضى عن عبادة الغير له وغير داع إليها فكانوا خارجين بالعقل ونزول قوله تعالى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُعْدُونٌ ﴾ يؤكد لما فهمه العقل ومقرر له .

#### الجواب

ويجاب عن الأول بأن « ما » قد ورد استعمالها فيما لا يعقل كما ورد استعمالها فيمن يعقل بدليل اطلاقها على الله - تعالى في قوله

تعالى ﴿وَالْبَسْمَاءُ وَمَا بَنَاهَا﴾ (١) وقوله تعالى ﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ  
وَالْأُنْثَى﴾ (٢) وقوله تعالى ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾ (٣) .  
وأنها (أى ما) تأتي بمعنى الذى اتفاقا، وكلمة الذى متناولة  
العقلاء فكذلك «ما».

وأما الحديث المذكور عن النبى ﷺ والدال على أن ما مختصة  
بما لا يعقل فهو غير معروف ولوثبت لقلنا به . (٤)

الثانى : وأجيب عن الثانى بأن العقل لا يصلح مبينا لأن عدم  
رضا الملائكة والمسيح بعبادة الغير لهم لا يعرف إلا من الشرع فكان  
قوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَى﴾ الآية - هو المبين  
لعدم إرادة العموم، لأنه لامجال للعقل في هذا .

ويؤيد ذلك ما رواه الحاكم بسند صحيح عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه  
قال : لما نزلت ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا  
وَارِدُونَ﴾ قال المشركون : فالملائكة وعيسى وعزير يعبدون من دون

(١) الآية (٥) الشمس . (٢) الآية (٣) الليل .

(٣) الآية (٣) الكافرون .

(٤) وتعقبه ابن حجر فى تخريج أحاديث الكشاف بأنه اشتهر على ألسنة  
كثير من علماء العجم وفى كتبهم ، وهو لا أصل له ولم يوجد فى شيء  
من كتب الحديث مسندا ولا غير مسند والوضع عليه ظاهر والعجب ممن  
نقله من المحدثين أهـ وقد ذكر الرازى خمسة وجوه تقتضى بطلان  
سؤال ابن الزبعرى وسقوط كلامه ، روح المعانى ٩٤/١٧ ، الكشاف  
٢٧١/٢ ، التفسير الكبير (مفاتيح الغيب) ٢٢٣/٢٢ .

الله قال : فنزلت ﴿ إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴾ وروى ابن مردويه والواحدى وغيرهما من طريق أبى رزين عن ابن عباس رضي الله عنه ، أن النبى ﷺ لما قال له ابن الزبعرى : أنت قلت ﴿ إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ ﴾ قال : نعم قال قد خصمتك ورب الكعبة أليس اليهود عبدوا عزيرا والنصارى عبدوا المسيح وبنو مليح عبدوا الملائكة، فقال ﷺ : بل عبدوا الشياطين التى أمرتهم بذلك . فأنزل الله تعالى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ ﴾ الآية فالذى يفهم من هذا أن النبى ﷺ لم يرد عليه حتى نزلت الآية على ما ورد فى الرواية الأولى أو بين له أن المراد أنهم عبدوا الشياطين التى أمرتهم بذلك على ما فى الرواية الثانية . (١)

#### أدلة المذهب الثانى

استدل الذين منعوا تأخير البيان عن وقت الخطاب إلا فى النسخ

---

(١) انظر : تفسير القرطبى ٤٣٨٣/٦ ، روح المعانى للالكوسى ٩٥/١٧ ، تفسير ابن كثير ١٩٨/٣ ، أسباب النزول للواحدى ص ٢٠٦ ، مفاتيح الغيب ٢٢٤/٢٢ وانظر : نهاية الوصول ١٩٢٠/٥ ، نفائس الأصول ٢٢٧٩/٥ ، الفصول للجصاص ٦٦/٢ ، المحرر ٢٨/٢ ، الإحكام للأمدى ٤٩/٣ ، الإحكام لابن حزم ٩٣/١ ، المحصول ٤٨٥/١ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٨٤ أصول فقه زهير ٣٠/٣ ، الصالح ص ٤٤ ، الإجمال والبيان د/ جلال ص ١٢٦ أصول الفقه الإسلامى ٣٣٤/١ .

بأن تأخير بيان النسخ مما لا يخل بالتمكن من الفعل في وقته ، وهذا محل اتفاق فيجوز أن يرد لفظ يدل على تكرار الأفعال على الدوام ثم ينسخ ويقطع الحكم بعد حصول الاعتقاد يلزم الفعل على الدوام لكن بشرط أن لا يرد نسخ . (١)

بخلاف تأخير بيان صفة العبادة فإنه لا يتأتى معه فعل العبادة في وقتها للجهل بصفتها والمجهول لا يؤتى به .

#### الجواب

وينجذب عن ذلك بأن وقت العبادة هو وقت دعوته الحاجة إليها لا قبل ذلك ، والبيان لا يكون متأخراً عن وقت الحاجة إليه ، فلا يلزم من تأخير بيان صفة العبادة عنها في غير وقتها ووجوده في وقتها تعذر الإتيان بالعبادة في وقتها .

أما أنه ليجوز ما ذهبوا إليه فيها يأتى :

أولاً : أنه لا يجوز مخاطبة العربى بالفارسية أو الفارسية بالعربية . لأنه لا يفهم معناه ولا يسمع الإلفظه وهذا باتفاق ، لما فيه من البعد والتعسف وإذا كان هذا غير جائز فما الفرق بينه وبين مخاطبة العربى بلفظ مجمل لا يفهم معناه ولكن يسمع لفظه . (٢)

(١) انظر : المستصفى ٣٧٣/١ ، الإجمال والبيان د/ جلال ص ١٣٠ .

(٢) انظر : المستصفى ٣٧٥/١ ، المعالم ص ١٠١ ، التلخيص ٢١١/٢ ،

الوصول لابن برهان ١٢٦/١ .

(٣) انظر : المراجع السابقة .

ويجاب عن ذلك بوجهين :

أولاً : أن العربى إذا خوطب بالأعجمية لم يفهم شيئاً منها ، بخلاف مخاطبته بقوله تعالى ﴿ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ مثلاً فإنه يفهم منه أصل الإيجاب وإن لم يكن يدرك قدره وجنسه - ويعزم على أدائه وينتظر بيان وقت الحصاد فالتسوية بينهما تعسف وظلم .  
ثانياً : أنه يجوز للنبي ﷺ أن يخاطب جميع أهل الأرض من العرب وغيرهم بالقرآن ويشعرهم بأنه يشتمل على أوامر ونواه يعرفهم بها المترجم .

قال الباجى فى إحكام الفصول : وعلى هذا كان ﷺ يخاطب من ليس من أهل العربية ويترجم له .

وكيف يبعد هذا والمعدوم مأمور به على تقدير الوجود ، فأمر العجم بالعربية والعكس على تقدير البيان أقرب ، نعم لا يحصل ذلك خطاباً ، إنما يسمى خطاباً إذا فهمه المخاطب ، والمخاطب فى مسألتنا (أى تأخير البيان) فهم أصل الأمر بالزكاة وجهل قدر الحق الواجب عند الحصاد . (١)

---

(١) انظر : نزعة خاطر العاطر ٥١/٢ ، المستصفى ٣٧٦/١ ، ٣٧٧ ، إحكام الفصول ٣١٠/١ .

### الدليل الثاني

أن الخطاب يراد لفائدة ، وما لا فائدة فيه يكون وجوده كعدمه فلا يجوز أن يقول : أبجد هوز ، ويريد به وجوب الصلاة والصوم ثم يبينه بعد ذلك لأنه لغو في الكلام وكذلك المجلد الذي لا يفيد فلا

يجوز

### الجواب

ويجاب عن ذلك بأن الخطاب بالمجلد لا يخلو عن فائدة ما ، فمطلق الأمر مثلا إذا ورد ولم يتبين أنه للإيجاب أو النسخ أو أنه على الفور أو التراخي أو أنه للتكرار أو للمرة الواحدة ، أفاد علم اعتقاد الأصل ومعرفة التردد بين الجهتين .

وكذلك قوله تعالى ﴿ أَوْ يَعْزُوا الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ ﴾ يعرف منه إمكان سقوط المهر بين الزوج والولي ، فلا يخلو عن أصل الفائدة ، وإنما يخلو عن كمالها وذلك غير مستنكر ، بل هو واقع في الشريعة والعادة بخلاف قوله : أبجد هوز لأن ذلك لا فائدة له أصلا .

### الدليل الثالث

أنه لو جاز تأخير البيان إلى مدة معينة طويلة كانت أو قصيرة فهو تحكم ولم يقل به قائل وإن جاز التأخير إلى غير نهاية ، فربما يخترم النبي ﷺ قبل البيان ، فيبقى العامل بالمعصوم في ورطة

الذي يسميها بعموم ما أريد به الاختصاص، فيقولون: لا يجوز  
العموم وهو في غاية التجهيل . (١)

### الجواب

أولاً : أنه يجوز تأخير البيان إلى مدة معينة عند الله تعالى وهو  
الوقت الذي يعلم أنه ملوك به فيه وذلك جائز ولا تحكم فيه .  
ثانياً : أن النبي ﷺ لا يؤخر البيان إلا إذا جُوز له التأخير أو  
أوجب وعين له وقت البيان وعرف أنه يبق إلى ذلك الوقت، فإن اخترم  
قبل البيان بسبب من الأسباب فيبقى العبد مكلفاً بالعموم، ولا يلزمه  
حكم مالم يبلغه ، كما لو اخترم قبل النسخ لما أمر بنسخه فإنه يبقى  
مكلفاً به دائماً فإن أحالوا اختراعه قبل تبليغ النسخ فيما أنزل عليه  
فيه ، فيستحيل أيضاً اختراعه قبل بيان الخصوص فيما أريد به  
الخصوص ولا فرق .

### دليل المذهب الثالث القائل بالتخصيص

استدل أبو الحسين البصري ومن معه بأن تأخير البيان عن وقت  
الخطاب فيما له ظاهر يعمل به يؤدي إلى باطل فيكون باطلاً .

---

(١) انظر تفصيل ذلك في : التلخيص ٤١١/٢ ، المعالم ص ١٠١ ، الإشارة  
ص ٢٧٤ ، أحكام الفصول للباجي ١/٢١٠ ، ٣١١ ، نزاهة الخاطر  
١/٢٥ الوصول لابن برهان ١/١٢٦ ، الإبهاج ٢/٢٤٤ ، مختصر ابن  
الحاجب ٢/١٦٦ أحكام للأمدى ٢/٦٢ ، معراج المنهاج ١/٤٢٠ ،  
نهاية السؤل ٢/١٥٨ شرح اللمع ١/٤٧٥ ، مناهج العقول ٢/١٥٥ .

بخلاف تأخير البيان عن وقت الخطاب فيما ليس له ظاهر يعمل به فإنه لا يؤدي إلى باطل فيكون جائزا .

- وتقرير ذلك : أن الخطاب بماله ظاهر يعمل به إما أن يقصد به التفهيم أولا يقصد به ذلك .

- فإن لم يقصد به التفهيم كان الخطاب به عبثا والعبث من الشارع محال .

- وإن قصد به التفهيم فإما أن يقصد به المعنى الظاهر أو يقصد به المعنى الباطن .

- فإن قصد به تفهيم المعنى الباطن كان ذلك تكليفا بما لا يطاق، لأنه لا دليل عليه وهو باطل .

- وإن قصد به تفهيم المعنى الظاهر كان ذلك اغواء للمكلف وتجييلا له إذا السابق إلى الفهم هو الظاهر وهو غير المراد فيكون متمسكا بعموم ما أريد به الخصوص .

ومثل ذلك يتنزه عنه الشارع ، فبطل الخطاب بماله ظاهر يعمل به دون أن يقترن به البيان .



وأما ما ليس له ظاهر يعمل به فلا يترتب عليه شيء من ذلك لأن  
المكلف متوقف عن فهم أى معنى حتى تقوم القرينة عليه فلا يقع فى  
الجهل ولا يكون الخطاب به عبثاً لأنه مفيد فى الجملة . (١)

#### الجواب

ويجاب عن ذلك باختيار أن الخطاب قصد به المعنى الباطن ولا  
يلزمه التكليف بالمحال ، لأنه لم يقصد به الاتيان بالفعل فى هذه  
الحال .

لأن المفروض أن وقت الحاجة إلى العمل به لم يأت ، فإذا جاء  
وقت الحاجة بيّن له ذلك المراد فيمكنه الاتيان به وعلى ذلك فلامحال .

#### الرأى المختار

وقد تبين بعد استعراض أقوال العلماء وأدلتهم ومناقشتها أن قول  
جمهور العلماء بجواز تأخير البيان عن وقت الخطاب إلى وقت  
الحاجة هو الراجح لقوة أدلتهم العقلية والنقلية وسلامتها فى  
الاحتجاج لهم كما أنها جاءت عامة لكل تأخير سواء أكان عباماً أم  
مطلقاً أم مجملاً أم نكرة أم أوامر ونواهي أم أخباراً وغير ذلك  
وبذلك يكون التفصيل الذى ورد فى المذاهب الأخرى لاوجه له ؛ لأنه  
تحكم ولا دليل عليه .

(١) انظر هذا التفصيل والجواب عليه فى : المحصول ١/ ٤٨٨ ، الإحكام  
للأمدى ٢/ ٦٣ ، المستصفى ١/ ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، نزهة خاطر الغاطر ٢/ ٥٢ ،  
مختصر ابن الحاجب ٢/ ١٦٧ ، مناهج العقول ٢/ ١٥٥ ، نهاية السؤل  
٢/ ١٥٨ ، أصول فقه زهير ٢/ ٣٥ ، ٣٦ .

### تأخير تبليغ الاحكام :

اختلف الاصوليون في جواز تأخير التبليغ للاحكام عن وقت نزولها الى وقت العمل بها ، فذهب الجمهور الى جوازها لانه لا يترتب على فرض وقوعه محال فان الشارع لو امر بتأخير التبليغ لمصلحة يعلمها لما كان في ذلك محال .

ومنعه بعض العلماء واستدلوا بقوله تعالى " يا ايها الرسول بلغ ما انزل اليك " فان الله سبحانه وتعالى امر النبي صلى الله عليه وسلم بالتبليغ وظاهر الامر للوجوب ، وهو للفور والالام يفد فائدة جديدة لان وجوب التبليغ في الجملة ضروري يقضى به العقل ، فتأخير تبليغ الاحكام يؤدي الى مخالفة هذا الامر .

واجيب عن ذلك بان التأخير لا يوجب مخالفة الامر لان الامر لا يوجب الفور وانما يوجب حصول المأمور به في اى وقت يشاؤه الرسول مادام لم يفت وقت العمل به ، والفائدة التي حصلها الامر هي معرفة ان النقل مطابق لما فهمه العقل وليس مخالفا له .

### التدرج في البيان :

ذهب جمهور العلماء القائلين بجواز تأخير البيان عن وقت الخطاب الى وقت الحاجة الى جواز التدرج في البيان بان يكون على مرات متعددة ، لانه لو لم يجز لم يقع ولكنه وقع وبيان وقوعه :

قوله تعالى " واقموا الصلاة واتوا الزكاة " فانهما بيتان من جبريل عليه السلام ثم بيتان من الرسول صلى الله عليه وسلم بالفعل والقول بتدرج ولم يبيننا فسورا بعد النزول كما يظهر من تتبع التواريخ .

وكذلك قوله تعالى " فاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ " فانها خصصت اولاً باخراج اهل الذمة ثم العبد ثم المرأة كل ذلك بالتدرج .

وكذلك قوله تعالى " ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً " فانها خصصت اولاً ببيان الاستطاعة حين سئل صلى الله عليه وسلم عن الاستطاعة فقال : الزاد والراحلة ، ثم خصصت ثانياً بذكر الامن في الطريق .

وكذلك قوله تعالى " والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما " فانه عام فسي كل سارق ، وقد وقع تخصيصه بما خص به على التدرج ، فقد خص ببيان نصاب السرقة اولاً ثم ببيان عدم الشبهة في المسروق ثانياً وقد تم ذلك على التدرج .

ويدخل في ذلك آيات الموارث ، فقد خصص منها ميراث النبي صلى الله عليه وسلم ، وخصص منها الكافر والقاتل ، وكل ذلك كان على سبيل التدرج فهذا وامثلة كثيرة من العمومات المخصصة دليل على وقوع التدرج في بيان الخطاب ، والوقوع دليل الجواز .

وذهب قليل منهم الى عدم الجواز ، لان اخراج البعض من العام مثلاً وابقاء البعض الاخر من غير اخراج ، مع انه سيخرج فيما بعد موهم لاستعمال العام في الباقي بعد الاخراج الاول ، وهو تجهيل للمكلف يمنع صدوره من الشارع فامتنع التدرج في البيان لذلك .

واجيب عن ذلك بان تاخير البيان عن وقت الخطاب بالعام موهم لاستعمال العام في الكل ضرورة ان اللفظ قد وضع له ومع ذلك لم يمتنع الخطاب به ، فتدرج البيان يكون اولى بعدم المنع لان اخراج البعض لا دلالة له على ان اللفظ مستعمل في الباقي حتى يوجد الابهام ضرورة ان اللفظ لم يوضع لذلك ، وغاية ما يفيد ان هذا البعض قد خرج عن العام ، اما ان غيره سيخرج مثله او لا يخرج فلا اشعر للفظ به .

" السنة "

السنة : مسمى تطلق في اللغة على السيرة والطريقة ، حسنة كانت أو قبيحة  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " من سن في الاسلام سنة حسنة ، فعمل  
بها بعده ، كتب له مثل أجر من عمل بها ولا ينقص من أجرهم شيء (١) . . . "

الحديث .

وهي هنا يراد بها أن من يعمل عملاً وتابعه غيره عليه ، فإن كان حسناً  
نال ثواب فعله ومثل ثواب من يعمل بمثل عمله .

وقد استعملت السنة في القرآن بمعنى الطريقة ، قال الراغب الاصفهاني  
" وسنة الله قد يقال لطريقة حكمته ، وطريقة طاعته نحو " سنة الله التي خلست  
من قبل ، ولن تجد لسنة الله تبديلاً " (٢) وقوله " ولن تجد لسنة الله تحويلاً " (٣)  
ففيه على أن فروع الشرائع وإن اختلفت صورها فالغرض المقصود منها لا يختلف  
ولا يتبدل ، وهو تطهير النفس وترشيحها إلى ثواب الله تعالى وجواره " (٤)  
أ هـ ( مفردات الراغب ص ٢٤٥ ) .

واعترض عليه أستاذنا المرحوم فضيلة الشيخ عبد الغنى عبد الخالق  
بأن الآيتين لا تدلان على المراد وكان الأولى أن يستشهد بقول الله تعالى  
" يريد الله ليبين لكم ويهديكم سنن الذين من قبلكم ويتوب عليكم والله عليم  
حكم " ( النساء - ٢٦ )

وقوله " ما كان على النبي من حرج فيما فرض الله له ، سنة الله في الذين  
خلوا من قبل ، وكان أمر الله قدراً مقدوراً " ( الأحزاب - ٣٨ ) لأن دلالتها  
(١) صحيح مسلم ٦١/١ (٢) سورة الفتح - ٢٣ (٣) سورة فاطر - ٤٣ .

على السيرة والطريقة واضحة ، واما الآيتان الأوليان فالمراد من السنة فيهما طريقة حكمته وعادته ، من الانتقام من مكذبي الوسل وإنزال العذاب بهم ( حجية السنة ص ٤٥ - ٤٧ )

والسنة عند جمهور الأصوليين بالنسبة إلى معناها الفقهي تراد فـسـى المندوب والمستحب والتطوع والنافلة والموغب فيه والحسن ، لأنها جميعا تعنى شيئا واحدا وهو : الفعل المطلوب طلبا غير جازم .

والفعل جنس حيث يشمل كل فعل ، ويقولنا : المطلوب يخرج المباح حيث لا طلب فيه ، كما يخرج المكروه والحرام حيث الطلب فيهما للكف ، ويخرج الواجب بقولنا " غير جازم " لان الطلب فيه جازم ( الشريفي على البنات ص ٥١/١ ) على جمع الجوامع

وهو الذي عبر عنه البيضاوي بقوله " ما يحمد فاعله ولا يذم تاركه . ومعلوم أن المباح والمكروه والحرام قد خرجوا بقوله " يحمد فاعله " والواجب بجميع أقسامه قد خرج بقوله " يذم " لأنه نكرة واقعة في سياق النفي فتعم ، وعليه يكون المعنى : إنه لا يحصل ذم على ترك المندوب فـسـى أى حال من أحواله .

وعندنا الواجب الكفائي يحصل الذم حين يتركه جميع المكلفين ، كما ان الواجب المخير يحصل الذم فيه اذا ترك المكلف جميع خصاله ، وفي الواجب الموسع يحصل الذم اذا تركه المكلف في جميع وقته الموسع ( حجية السنة ص ٥٢ والمنهاج ص ٥ )

والسنة في الاصطلاح : ما ترجح جانب وجوده على عدمه ترجيحا ليس معه المنع من النقيض ( المنهاج ٢٦٣/٢ ) .

وتطلق السنة عند الشافعية والمالكية والحنابلة على ما يقابل الفرض وتطلق عند الحنفية على ما يقابل الفرض والواجب .

أما عند الأصوليين فهي تطلق على ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم من الأقوال والأفعال التي ليست للإعجاز ، وهذا هو المراد هنا ، ويدخل في الأفعال التقريرات والتقرير عبارة عن الكف عن الإنكار ، والكف فعل لذا فإنه يدخل في الأفعال ، ولهذا لو لم يذكر إلا القول والفعل كان ذلك شاملا له لدخوله ضمن الفعل ( نهاية السؤل ٥/٣ )

والبحث هنا سيكون في الأفعال نظرا لأن الأقوال قد سبقت دراستها في الكلام على الأوامر والنواهي والعموم والخصوص والمطلق والعقد . . . الخ ما درس من موضوعات .

وقبل الكلام على الأفعال ، يبحث في عصمة الأنبياء وذلك لأن حجية السنة متوقفة على العصمة ، وإنما الكلام على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ، وذكره معه جميع الأنبياء لزيادة الفائدة .

والكلام على العصمة الأولى ان يكون مع المبادئ الكلامية ، لأنها من المبادئ العامة ، وذلك لأن الأدلة متوقفة على عصمة النبي عليه السلام وليس حجية السنة وحدها هي التي تتوقف على العصمة ، بل حجية القرآن والإجماع والقياس ، أي أن العصمة أصل للأدلة الأربعة . القرآن والسنة والإجماع والقياس ( نهاية السؤل ٤/٣ ) وعليه فإن أقسامها ثلاثة من جهة صدورها عن النبي صلى الله عليه وسلم :

١ - القول      ٢ - الفعل      ٣ - التقرير

### الكلام على العصمة

ويقصد بالعصمة ، حفظهم من كل ما يؤدي إلى نقص يلحقهم في ذواتهم أو أفعالهم ، وذلك يرجع إلى الأمور الآتية :

- ١ - في الاعتقاد ، ولا خلاف بين الأمة في وجوب عصمتهم عما يناقض المعجزة ، وهو الجهل بالله تعالى والكفر به .
- ٢ - في أمر التبليغ ، قد اتفقت الأمة على استحالة الكذب عليهم والخطأ في تبليغ أمر الله تعالى .
- ٣ - في الأحكام والفتوى ، لقد أجمع العلماء على عصمتهم في ذلك ، حتى ولو كانوا في حال الغضب ، بل يستدل بشدة غضب النبي صلى الله عليه وسلم على تحريم ذلك الشيء .
- ٤ - في أفعالهم وسيرهم ، وهنا أمور :
  - ١ - الكبائر ، والأمة مجمعة على عصمتهم عن الكبائر ، ويلحق بها كل ما يحيط من مناصبهم كرزائل الأخلاق والدناءات ، ولقد وقع خلاف بين أهل السنة والمعتزلة في الطريق المؤدى إلى معرفة عصمتهم كالآتي :
    - ١ - يرى المعتزلة أنه يستحيل وقوع الكبائر منهم عقلا ، لأن الكبائر تنفر عن اتباعهم فوجب عصمتهم منها .
    - ٢ - يرى أهل السنة أنها متبعة عليهم شرعا ، والإجماع دل على ذلك ولورد ذلك إلى العقل فإنه لا يمنع .

ثانيا : العصمة من الصفات ، التي لا تحط من هاصبهم ، ولا تعدج فـى فاعلها والذي عليه جمهور أهل العلم ، إنهم معصومون منها كعصمتهم

من الكبائر ، وإن ورد ما يشمر بوقوعها منهم ، حمل على ترك الأولى ، أو أن ذلك كان قبل ثبوتهم .

ففى قوله الله تعالى " ربنا واجعلنا مسلمين لك " البقرة - ١٢٨ " قال أبو محمد بن عطية المفسر : الذى أقول به إنهم معصومون من الجميع ، وأن قول الرسول صلى الله عليه وسلم " إني لأتوب فى اليوم وأستغفر سبعين مرة " إنما هو رجوعه من حالة إلى حالة أرفع منها ، لمزيد علومه وإطلاعه على أمر الله ، فهو يتوب من المنزلة الأولى إلى الأخرى ، والتوبة هنا لغوية . وهناك من يجوز تصور الصغيرة فى حقهم وإنها لو وقعت فلإنهم ينهبون عليها ، ولا يقرون عليها ، وإنهم لا يكررونها لأنها حينئذ تكون كبيرة .

ولقد اختلف القائلون بالعصية فى معناها كالاتى :

١ - المعصوم من لا يمكنه الإتيان بالمعاصى ، وهؤلاء اختلفوا - فىرى بعضهم أنه قد اختص فى نفسه أو يدينه بخاصية تقتضى امتناع إقدامه على المعصية .

- وقيل : إنه مساو لغيره فى خواص يدينه ، ولكنه فسر العصية بالقدرة على الطاعة ، وعدم القدرة على المعصية ، وهو قول الأشعوى .

٢ - وقيل يمكنه الإتيان بالمعاصى ، ولكن الله عز وجل صرف دواعيهم إليها بما يلهمهم سبحانه من ترغيب أو تهيب ونحو ذلك ، قال تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم " قل إني أخاف إن عصيت ربي عذاب يوم عظيم " ( سورة الانعام - ١٥ )

٣ - وأحسن ما قيل فيها : إنها ملكة نفسانية تمنع صاحبها الفجور .



مسألة السهو من الأنبياء :

ما ينقل عن النبي من قول فالإجماع قائم على امتناع السهو والنسيان فيما يتعلق بالبلاغ عن ربه من أحكام ، لأن ذلك يخل بعصمة الأنبياء .

وأما ما هو خاص بأفعالهم فهذا هو محل الخلاف بين العلماء ما يسمون موافق على جواز وقوع السهو منهم كبقاى البشر ، ومانع من ذلك .

وأكثر العلماء يجيز ذلك أخذاً من قول النبي صلى الله عليه وسلم " إنما أنا بشر أنسى كما تنسون ، فإذا نسيت فذكروني " وما وقع منه صلى الله عليه وسلم حين سلم بعد ركعتين ، وقول ذى الـيدين له أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله وقول النبي عليه السلام " كل ذلك لم يكن ، وقول ذى الـيدين ، بل بعض ذلك قد كان ، ما يفيد جواز وقوع السهو منهم ، والشرط هنا : أن لا يقرر على فعله ، بل ينبه عليه ، وهل يجب التنبيه مباشرة ؟ وهناك من يرى جواز التأخير ، مما يفيد أن هناك رأيين .

وأيضاً ما ورد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص " قلت يا رسول الله أكتب كل ما أسمع منك ؟ قال : نعم ، قلت : فى الرضا والغضب ؟ قال : نعم فإنى لا أقول إلا حقاً " .

كل هذا فيما سبيله البلاغ وتعلق الوحى به .

أما ما لا سبيل له بالبلاغ ولا تعلق له بالوحى ولا بالأحكام ، فيجيب اعتقاد تنزيه النبي عن أن يقع خبره فى شىء من ذلك كله لا عدا ولا سهواً ولا غلطا ، لأنه معصوم من ذلك كله فى كل حال ، رضاء وغضبه ومزاحه لاتفاق الأمة على وجوب تصديقه فى كل أحواله وأخذ ذلك عنه والعمل به .

وهذه المسألة وإن كانت من مهام علم العقيدة إلا أن علماء الأصول قد تناولوها بالدرس لارتباطها بالحكم الشرعي حيث يلزم من التصديق بالنبي العلم بما يجب له وما يجوز وما يمتنع في حقه ، حيث هو المبلغ عن الله عز وجل وهذا يعلم بتصديق الله بالمعجزات الدالة على نبوته .

ومن المعلوم أن ثبوت العصمة ينبني عليها وجوب التأسي بالنبي صلى الله عليه وسلم في كل ما ورد عنه من قول أو فعل أو تقرير ، لأن ذلك يكون راجعاً إلى موافقته لما يريد الله لعباده من تكليفات ، لأن الله قد جعل لنبيه جانباً في التشريع ورضيه منه حيث لم يأت ما يفيد أنه قد أخطأ فيما قال أو فعل لأن الله لا يقر نبيه على الخطأ ، بل ينهيه على هذا الخطأ ، كما حدث مع أسرى بدر ، حين اختار النبي عليه السلام الفداء منهم وترك قتلهم حيث قال عز وجل " ما كان لنبي أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة والله عزيز حكيم " ( سورة الانفال - ٦٧ )

#### أولاً : الأقوال :

ويراد بها ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم من كلام ولا يقصد بها الإعجاز وهو مقسم إلى نص وظاهر ومجمل ومبين إلى آخر مباحث الأقوال . وهذا القسم على وجوه بيانها كالآتي :

١ - ما بدأ النبي صلى الله عليه وسلم تعلم الكل أو البعض ، كما في قوله عليه السلام " صلوا كما رأيتموني أصلي " وقوله " خذوا عني مناسككم " وما ورد في حديث عبد الله بن عباس حين كان خلف النبي صلى الله عليه وسلم فقال له يا غلام : إني أعلمك كلمات : احفظ الله يحفظك احفظ الله تجده تجاهك . . . . الحديث

٢ - ومنها ما يسأله البعض عن الشيء فيخبرهم به ، كمن سأله أن أباه قد مات ولم يحج ، فهل يحج عنه ، فيقول صلى الله عليه وسلم " أرأيت لو كان على أبيك دين أكت قاضيه ؟ قال : نعم ، قال : فدين الله أحق بالقضاء " .

٣ - ومنها ما يكون من بعضهم السبب ، كمن واقع امرأته في نهار رمضان ثم جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : هلكت وأهلك يارسول الله واقعت أهلي في نهار رمضان ؟ فيقول النبي صلى الله عليه وسلم : أتق رقبه ؟ قال : لا أجد ، قال : صم شهرين ؟ قال لا أستطيع ؟ قال : أطعم ستين مسكينا ، ... الحديث .

وقد ينهى عن فعل كان موجودا ومعلوما لهم ، فحين كان الواحد يتأخر متأخرا كان يصلي ما فاتته من ركعات ثم يدخل مع النبي في الصلاة فجاء معاذ ابن جبل فدخل معه في الصلاة ، ولم يبدأ بها سبق ثم قضى ما سبق به ، فلمسا سلم النبي صلى الله عليه وسلم قال : معاذ قد سن لكم فافعلوا ذلك .

٤ - ومنها ما يحتكم فيه إليه ، فيقضى بين بعضهم بذلك ، بإضاحا لنا أحيب الله ، وتعلينا لهم .

#### ثانيا : الأفعال :

مسألة : أفعال النبي صلى الله عليه وسلم مقسمة كالآتي :

١ - إذا كان هذا الفعل من هواجس النفس كما يخطر على البال من أفكار أو كان من الحركات البشرية كصوف الأعضاء وحركات الجسم ، فهذه النوع لا يتعلق به أمر ولا نهى ، بل هو يدل على الإباحة .

٢ — فعل لا يتعلق بالعبادات ، ويظهر فيه أمر الجيلة والطبع البشري كقيامه وتعوده ، والمشهور عند الأصوليين أنه يدل على الإباحة وهناك من يرى أنه من المندوبات ، واستدل بفعل عبد الله بن عمرو حين حج ، جَوَّ خطام ناقته حتى بركها حيث بركت ناقه النبي صلى الله عليه وسلم ، وذلك تبركا بأثاره الظاهرة .

٣ — فعل احتمل أن يخرج عن الجيلة إلى التشريع ، حيث واظب عليه بوجه خاص ، كالأكل والشرب والنوم واللبس .  
وهذا القسم يظهر أنه دون ما ظهر منه قصد القرية ، وفق ما ظهر فيـه الجيلة .

وهنا رأيان :

الأول : وهو قول أكثر المحدثين أنه يصير شقة ويتبع ، وذلك لأن الأصل فيـه أنه يستفاد منه الإباحة .

الثاني : أنه لا يتبع في ذلك الفعل إلا بدليل .

وهذا القسم ينقسم إلى الآتي :

١ — ما يصل إلى الوجوب ، مثل جلوسه بين الخطبتين حيث أوجب الشافعي الجلوس بينهما اقتداء به .

ب — ما يصل إلى الندب ، حيث استحباب الشافعية الاضطجاع على الجانب الأيمن بين ركعتي الفجر وصلاة الصبح ، استنادا إلى قول السيدة عائشة رضي الله عنها ، كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا صلى ركعتي الفجر اضطجع على شقة الأيمن .

ج — ما فيه الخلاف كدخوله عليه السلام مكة من ثنية كداء ، وخروجه من ثنية كداء ، وذهابه إلى صلاة العيد من طريق ، ورجوعه في طريق آخر .

وهنا الرأيان : هل يحمل على الجبلى فلا يستحب ؟ أم على الشرعى فيستحب ؟  
والذى عليه الجمهور أن ما فعله النبى علينا أن نقضى به سواء عرفنا أنه  
لمعنى يختص به أم لا ، سواء عقلنا معنى فعله أو لم نعقله ، وذلك أخذاً من  
قوله تعالى " آمنوا بالله ورسوله النبى الأهمى الذى يؤمن بالله وكلماته واتبعوه  
لعلكم تهتدون " ( سورة الاعراف - ١٥٨ ) لان متابعتة واجبة .

٤ - أن نعلم اختصاصه صلى الله عليه وسلم بهذا الفعل كصلاة الضحى  
والوتر ، والمشاورة ، والتخيير لنسائه ، وصوم الوصال ، وزواجه بأكثر  
من أربع ، وقد قسم الماوردى والرويانى هذا القسم إلى الآتى :  
أ - ما أبيح له وحرم علينا ، ككناح ما زاد عن أربعة ، فليس لنا أن نفعله  
ب - ما أبيح له فعله وكره لنا كصوم الوصال فيكره فعله لنا .  
ج - ما وجب عليه وندب لنا كالسواك والوتر والضحى فيسن لنا فعله .

٥ - ما يفعله صلى الله عليه وسلم انتظاراً للوحى ، كابتداء إحرامه بالحج  
حيث أبيهم انتظاراً للوحى ، فهنا يرى البعض أن نتأسى به فى ذلك  
فنطلق الإحرام مبهما ، لكن الصحيح عند الجمهور أن تعيين الحج  
أفضل ، لأنه إنما أبيهم انتظاراً للوحى ، وبعد الوحى علم كل شىء فلا  
داعى للإيهام .

٦ - ما يفعله مع غيره عقربه ، وهنا حالات :  
أ - ما يفعله مع غيره وتعلق به أحد طرفيه ، كالبيع والأنكحة ، فيرى  
جمهور الفقهاء حمله على الجواز فى غيره ، ويدل على إباحته .  
ب - وإن فعله بين شخصين متداعيين ، أو على جهة التوسط ، فيحمل  
على الوجوب ، لأن ذلك يجرى مجرى القضاء وهو ملزم للطرفين .

جـ - ما يتصرف فيه من أملاك الغير فهذا يتوقف فيه على معرفة سبب تصرفه ، ويدخل في ذلك جميع أوجه الاستباحة .

٧ - ما يفعله مع غيره إعطاء ، ولقد كان صلى الله عليه وسلم أجود الناس وكان أجود ما يكون في رمضان ، ولنا فيه الأسوة الحسنة ، وهذا العطاء هل هو مستحب أو واجب ؟ المشهور وجوبه للعبيد والنساء والصبيان لفعل النبي ذلك ومدأومته عليه ( لم يترك رسول الله صلى الله عليه وسلم الوضع قط ، والوضع في اللغة - العطاء غير الكثير ) القاموس المحيط ( ص ٣٢١ )

٨ - الفعل المجرد عن جميع ما سبق . وله حالتان :

الأولى : أن يكون بيانا لمجمل ، كصلاته التي بينت المراد من قوله تعالى " وأقيموا الصلاة " وسينت قوله صلى الله عليه وسلم " صلوا كما رأيتموني أصلي " وقوله " خذوا عني مناسككم " وقطعه يد السارق التي بينت المراد من قوله تعالى " والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما " ( المائدة - ٣٨ ) وفعله هذا دليل الوجوب في حقنا ، وهذا البيان يأخذ حكم المجمل الذي بينه ، فإن كان واجبا كان واجبا ، وإن كان مندوبا فمندوب ، كإفصال الحج والعمرة ، وصلاة الغرض والكسوف .

أما إن ورد ابتداء ، فإن علمنا صفته في حقه من وجوب أو ندب أو إباحة فوقع خلاف بين العلماء في أمته كالآتي :

١ - أمته مثله في ذلك ، إلا إذا دل الدليل على اختصاصه به فلا تأخذ أمته حكمه حينئذ .

ب - يأخذ الفعل هنا حكم الفعل الذي لم تعلم صفته .

- ج — تكون أمته مثله في العبادات فقط دون غيرها .  
د — الوقف

ولقد بين الشيخ شهاب الدين أبو شامة ذلك تفصيلا حيث يقول إذا كان الفعل واجبا عليه وعلينا ، فإن المرجع في الوجوب هنا هو الدليل وليس فعله وذلك لعدم خصوصيته بذلك الفعل .

أما إن علمنا اختصاصه بالفعل ، فقد سبق بيان الكلام فيه . .  
أما إن علمنا أنه فعل ذلك ندبا ، فهو على الندب في مجهول الصفة . .  
أو مباحا وهو الذي لم يظهر فيه قصد القرية .  
أما إذا لم نعلم صفته في حقه فله حالان :

#### الأول :

ان يظهر فيه قصد القرية وهنا آراء :

- أ — يحمل على الوجوب وإلى هذا ذهب المعتزلة وابن سريج وابن أبي هريرة من الشافعية .  
ب — لا يدل على الوجوب بل يقتضى الاستحباب ، وهو محكى عن الشافعى والقفال الشافعى وأبى حامد العروزي .  
ج — الوقف وإليه ذهب الواقفية وأكثر الشافعية وأكثر المتكلمين والدقماق والقاضى أبو الطيب والصيرفى .

#### الثاني :

أن لا يظهر فيه قصد القرية : بل هو فعل مجرد مطلق ، وهو موضع خلاف ، فإذا لم نعرف حكم ذلك الفعل بالنسبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فإن كان من العبادات ، فهو متردد بين الوجوب والندب .  
وما كان من غيرها كالتنزه فهو متردد بين الندب والإباحة والا كان ظاهرا في الندب ، ويحتمل الوجوب .

وحكم ذلك الفعل بالنسبة لنا قد اختلف فيه كالاتى :

- ١ — وجوبه فى حقنا ما لم يمنع مانع ، وذلك كجلوسه بين الخطبتين يوم الجمعة ، وليس فيه إلا فعله عليه السلام ، والشافعى يرى فساد الصلاة إذا ترك ، وجوب التأسى به قال مالك وأصحابه وهو المنقول عن أكثر أهل العراق .

والذين قالوا بالوجوب انقسموا إلى فريقين :

الأول : يرى أن ذلك يدرك بالعقل .

والثانى : يرى أن ذلك يدرك بالسمع ، لأنه لا دلالة هنا للعقل .

- ٢ — أنه مندوب ، وهو قول أكثر الحنفية والمعتزلة ، وابن الصباغ نقل ذلك عن الصيرفى والقفال الشافعى الكبير ، ونسب ذلك إلى أصحاب الشافعى

- ٣ — أنه مباح ، ولا يفيد إلا ارتفاع الحرج عن الأمة وهو الراجح عند الحنابلة وهو اختيار إمام الحرمين وأبى بكر الرازى ونقل ذلك عن مالك .

- ٤ — الوقف ، حتى يأتى دليل يرجح أنه للوجوب أو للندب أو للإباحة لأنها جميعا محتملة ، كما يحتمل أنه من خصائصه صلى الله عليه وسلم

• • • • •

الطرق التى يعرف بها جهة وجوب الفعل أو نفيه

أو استحبابها

وذلك لأن وجوب المتابعة يتوقف على ذلك .

وهذه الطرق منها ما يعم هذه الأمور ، ومنها ما يخص البعض .

فالعامة أربعة بيانها كالاتى : —



- ١ - أن ينص على كونه من القسم الفلاني .
- ٢ - أن يسميه بفعل علمت جهته .
- ٣ - أن يقع امثالاً لآية مجملة دلت على أحد هذه الثلاثة - الوجوب - الندب - الاستحباب .
- ٤ - أن يقع بيانا لآية مجملة دلت على أحدها .

وأما الخاص فعرف بطرق هي كالآتي :

- ١ - أن يقع على صفة تقرر في الشرع أنها أمانة الوجوب كالصلاة بأذان وإقامة .
- ٢ - أن يقع قضاء لعبادة علم وجوبها عليه .
- ٣ - أن يقع جزاء شرط ، كفعل ما وجب بالنذر ، كقوله لله على أن جرى الأمر الفلاني أن أصوم غدا ، ثم يقع الأمر ، ويصوم الغد .
- ٤ - أن يداوم على الفعل مع عدم ما يدل على الوجوب ، لأنه لو كان غير واجب لأخل بتركه .
- ٥ - أن يفعله فصلاً بين المتداعيين جزاء ، فهو دليل على وجوبه — أخذاً من قوله تعالى " ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت " ( سورة النساء - ٦٥ )
- ٦ - أن يكون ذلك الفعل ممنوعاً منه لو لم يجب ، كالإتيان بالوكوعين في صلاة الخسوف ، فإن الزيادة في غير الخسوف تبطل الصلاة ، فمشروعيتها دليل على وجوبها .

وأما الخاص بالندب فأمر ، منها :

- ١ - أن يقصد بالفعل القرية بعيداً عن أمانة تدل على الوجوب ، فإن ذلك يدل على الندب كما في أدائه صلاة الترايح ثم تركها خوف أن تفرض

- علينا ويدخل في ذلك الوتر — والضحي وكل السنن .
- ٢ — مداومته على الفعل ثم يخل بذلك حين يتركه ، كتركه الجلوس للتشبه الأول ، وكذا تركه الوضوء مما مسته النار بعد وجوبه فيه دليل على أنه غير واجب ، وما ليس بواجب يكون مندوبا .
- ٣ — التوقيت ، لأن الفعل المؤقت أفضل مما لا وقت له ، لأن التوقيت من معالم الفروض ، من ذلك الوتر والرواتب ، وما نقص عن ذلك كان بعده في الرتبة ، أي يكون مندوبا .
- أما الإباحة فتعرف بمجرد الفعل دون أن يكون هناك ما يفيد الوجوب أو الندب ، فيعرف أنه مباح .
- ٤ — إذا كان مخيرا بين فعل واجب وفعل ثبت عدم وجوبه ، كان ذلك مندوبا لأن التخيير لا يقع بين واجب وغير واجب .

مسألة : — الفعل المجرد عن القرينة هل يدل على الوجوب أو الندب أو الإباحة ؟

- اختلفت كلمة الأصوليين في ذلك كالآتي :
- ١ — يرى الإمام مالك أنه يدل على الإباحة .
  - ٢ — ويرى الشافعي أنه يدل على الندب .
  - ٣ — ويرى ابن سريج وأبو سعيد الاصطخري وابن خيران وهم من علماء الشافعية أنه يدل على الوجوب .
  - ٤ — ويرى أبو بكر الصيرفي أن التوقف أفضل إلى أن يظهر ما يرجح أحد هذه الثلاثة .

الأدلة :

١ - استدل من قال بالإباحة بأن فعله صلى الله عليه وسلم لا يقع حراماً أو مكروهاً لأن هذا لا يليق بالعدل من الناس فكيف بمن هو أشرف المرسلين وذلك لأن وقوع ذلك من آحاد عدول الناس نادر ، فكيف بالنبي صلى الله عليه وسلم .

وعلى هذا فهو إما واجب أو مندوب أو مباح ، والأصل عدم الوجوب والندب لأنهما بحاجة إلى دليل يثبتهما ، ولم يوجد هذا الدليل فلم يبق إلا الإباحة .

ويحترض على ذلك كالأتي :  
بأن الغالب على فعله الوجوب والندب ، فيكون الحمل على أحدهما أولى لأن إلحاق الفرد بالأعم الأغلب أولى ، فلا يكون دالا على الإباحة ،  
ويجاب عن ذلك بالأتي : —

بأن فعله وإن كان الغالب عليه الوجوب والندب ، لكن ذلك لا يوقى إلى إلغاء الأصل الذي استندنا إليه وهو أن الأصل عدم الوجوب والندب ومادام الأمر كذلك يبقى الفعل هنا دالا على الإباحة وهو المطلوب .

٢ - واستدل من قال بالندب بالأتي :  
في قول الله تعالى " لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة " ( الأحزاب ٢١ ) وهذه الآية تغيد الندب للأتي : —

١ - أن الله قال " لقد كان لكم " وهذا يغيد الندب ، لأن المصالح لا تنفع فيه واللام هنا للاختصاص بجهة النفع ، والظاهر من جهة الشرع اعتبار النفع الأخرى ، فتكون الآية مقيدة للندب .  
ب - ورد في الآية لفظ " أسوة " والتأسي لو كان واجبا لقال عليكم

فلما قال لكم دل على أنه غير واجب ، والأسوة تفيد رجحان جانب  
الفعل وهو المندوب .

جـ - ورد في الآية لفظ " حسنة " فهي تدل على الرجحان ، والوجوب  
متفيا بالأصل فتعين الندب .

ويجيب عن ذلك بأن الأسوة والمتابعة من شرطهما العلم بصفة الفعل  
ربما نحن فيه الفعل الذي لا قرينة فيه تفيد دلالة على شيء محدد ، فلا  
دلالة فيه على الندب .

أيضا : حين النظر إلى الأسوة الحسنة بعيدا عن القرائن التي تجعل الأسوة  
عامة ، فالأسوة هي الاقتداء ، وهي نكرة وقعت في سياق الإثبات ، لذا فهي  
من جهة اللغة لا تفيد العموم ، لذا لا يلزم دخول الفعل المجرد تحتها .

أيضا : إذا كانت القرائن الخارجية تفيد أن الاقتداء به في كل شيء مشروع  
ومحبوب لأن الله تعالى جعله قدوة للجميع ، لكن ذلك يتطلب العلم بصفة  
الفعل ، والفعل المجرد لم تعلم صفته ، لذا فهو لا يدل على وجوب الاقتداء  
به ولا استحبابه ، بل ذلك على الإباحة فقط .

٣ - واستدل من قال بالوجوب بالآتي :

استدل بقوله تعالى " لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة " .

بيان ذلك أن الآية تجرى مجرى التهديد لأن معناها أن من يرجو الله  
واليوم الآخر فله فيه الأسوة الحسنة ، ومن لا يرجو الله واليوم الآخر ، فليس له  
فيه الأسوة الحسنة ، فيكون ذلك وعيدا على ترك التأسي به ، والتأسي به في  
الفعل إنما هو بإتيان مثل فعله ، فيكون الإتيان بمثل فعله واجبا ، وهو  
المطلوب .

ويجاب عن ذلك : بأن الاتباع كالتأسي في المعنى وكلاهما يتوقف على العلم بالصفة التي وقع عليها الفعل منه عليه السلام ، وفرض المسألة أن صفة الفعل من الوجوب والندب والإباحة مجهولة ، فالاتباع أو التأسي غير ممكن ، فلا دلالة له على الوجوب كما تدعون .

ثانياً : في قوله تعالى " فأمنوا بالله ورسوله النبي الأمي الذي يؤمن بالله وكلماته واتبعوه " ( الأعراف - ١٥٨ ) فإن الأمر هنا يفيد الوجوب .

وفي قوله تعالى " قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني " .

فإنها دللت على أن محبة الله هي الواجبة إجماعاً وهي تستلزم متابعة النبي صلى الله عليه وسلم ، ولزم الوجوب واجب ، فمتابعته واجبة .

وأجيب : عن الآيتين بأن المتابعة هي الإتيان بمثل فعله على الوجه الذي أتى به من الندب وغيره ، فلو فعله على جهة الوجوب وفعلناه على جهة الندب لم تحصل المتابعة .

أما من قال بالتوقف : فيرى أن الاتباع كالتأسي في المعنى ، حيث يتوقف كل منهم على العلم بالصفة التي وقع عليها الفعل منه صلى الله عليه وسلم وفرض المسألة أن صفة الفعل مجهولة ، فيجب التوقف لأن التأسي والاتباع غير ممكن في هذا .

ويجاب عن ذلك : بأن المراد بالمتابعة عند من يقول بالإباحة إنما هو مجرد الإتيان بالفعل ، وهذا لا يتوقف على معرفة صفته ، ومادام الأمر كذلك فلا داعي للتوقف كما تقولون .

مسألة : ما الحكم لو تعارض القول والفعل ؟

معنى التعارض بين الأمرين : هو تقابلها على وجه يمنع كل واحد منهما مقتضى صاحبه .

والتعارض لا يتصور بين الفعلين وذلك لأن أحكامهما قد تتناقض وقد لا تتناقض ، فإذا لم تتناقض فلا يوجد التعارض ، وإن تناقضت ، فلا تعارض لجواز أن يكون الفعل في وقت واجبا ، وفي وقت آخر غير واجب ، من غير أن يبطل حكم الفعل الأول ، لأنه لا عموم للأفعال ، فالصوم في رمضان واجب وفي غير رمضان غير واجب .

أما لو كان مع الفعل قول يفيد وجوب تكراره ، فإن الفعل الثاني يكون ناسخا للأول ، أو مخصصا .

والتعارض قد يكون بين قولين وليس هذا محله ، لأن كلامنا في الأفعال لذا يكون التعارض بين قول وفعل وله ثلاثة أحوال :

- ١ - أن يتقدم القول ويتأخر الفعل .
- ٢ - أن يتقدم الفعل ويتأخر القول .
- ٣ - أن يجهل الحال بينهما فلا تعلم التقدم والتأخر منهما .

الحالة الأولى : إذا تقدم القول وتأخر الفعل ، كما لو قال صلى الله عليه وسلم صوم يوم عاشوراء واجب علينا ، ثم إنه أفطر فيه ، وقام الدليل على وجوب اتباعه في فعله ، فإن فعله هذا يكون ناسخا لقوله :

أما لو قال صوم يوم عاشوراء واجب على ، فلا تعارض بالنسبة لنا ، لأنه <sup>(لا)</sup>

دخل لنا بما هو خاص به ، وكذلك الحال لو قال : صوم يوم عاشوراء واجب عليكم ، فإن إنطاره هذا لا يناقض صومنا فيه ، فلا تعارض .

الحالة الثانية : إذا صام يوم عاشوراء ، ثم قال : لا يجب علينا صومه ، كان القول ناسخا لحكم الفعل ، وهذا الذي فيه التعارض .

أما لو قال : صومه لا يجب عليكم ، فيسقط الصوم بالنسبة لنا ، ويبقى حكمه بالنسبة له صلى الله عليه وسلم .

أما لو قال : صومه لا يجب على ، فيسقط حكم الصوم في حقه ، ويبقى حكمه واجبا علينا .

وهذا التفصيل يتحقق إذا كانت دلالة الدليل الدال على وجوب اتباعه في الفعل ظاهره ، كالإتيان بلفظ عام مثل قولنا : هذا الفعل واجب على المكلفين ، أو علينا معاشر الناس ، ويكون ذلك من باب التخصيص وهو أى التخصيص جائز إذا قلنا إن المخاطب داخل في عموم خطابه .

فلو لم تكن قد أدينا الفعل فإنه يسقط في حقنا ، بناء على جواز تخصيص العلم حتى يبقى واحد .

أما لو ورد بعد صدور الفعل كان ناسخا للفعل المتقدم ، ولا يكون من باب التخصيص ، لأن ذلك يؤدي إلى تأخير البيان عن وقت الحاجة وهو لا يجوز .

وبالنسبة للنبي عليه السلام ، فإن كان القول المتأخر خاصا به أو متناولا له بطريق النص ، فإن القول هنا ينسخ الفعل .

أما لو كان ذلك بطريق الظهور ، فيكون الفعل السابق مخصصا لهذا  
العموم لأن المخصص عند الشافعية لا يشترط تأخره عن العام .

الحالة الثالثة : إذا جهل المتقدم والمتأخر ، فإن أمكن الجمع بينهما  
بالتخصيص أو بغيره كان ذلك أفضل حتى ولو كان ذلك من وجه .

وان لم يمكن الجمع بوجه ما فهنا آراء :

١ - يقدم القول تقدم أو تأخر وذلك لأنه مستقل بالدلالة وموضوع لهما  
بخلاف الفعل فإنه لم يوضع لهما ، وإن دل فبواسطة القول .

٢ - يقدم الفعل لأنه أوضح في الدلالة من القول ، وهو يبين المراد  
من القول كالصوم والصلاة والحج .

٣ - التوقف حتى يظهر التاريخ نظرا لتساويهما في الدلالة .

٤ - واختار ابن الحاجب التوقف بالنسبة للنبي عليه السلام ، أما في حقنا  
فالقول مرجح فيعمل به في حقنا .

والتعارض يقع في الحقيقة بين القولين مثال ذلك قول النبي صلى الله عليه  
وسلم " إنما الربا في النسيئة " مع ما روى عنه أنه قال " لا تبيعوا البر بالبر  
إلا سواء بسواء " .

حيث يفيد الحديث الأول حصر الربا المحرم في ربا النسيئة ، وهو الذي  
يكون في مقابلة تأجيل الدين ، أما ربا الفضل وهو الذي يكون في المعاضات  
كبيع إردب من الذرة بإردب مع القبض في الحال .

والحديث الثاني يحرم هذا النوع من التعامل ، فيكون بين الحديثين



تعارض ، حيث يفيد أحدهما إباحته ، والثاني يفيد تحريمه .  
وإذا وجد المجتهد تعارضاً بين الدليلين فعليه أن يحمل على دفع هذا  
التعارض ، وذلك بالآتي :

١ - يبحث عن تاريخ ورود النصين المتعارضين ، ويكون المتأخر منهما  
ناسخاً للمقدم ، متى تساوى في القوة كائنتين أو آية وسنة متواترة  
أو مشهورة .

٢ - إذا لم يعلم تاريخ ورودهما يلجأ إلى ترجيح أحدهما بطريق من  
طرق الترجيح المعروفة ، كأن يرجح المحكم على المفسر ، والمفسر على  
النص أو الظاهر . وترجح النص الدال على التحريم على النص الدال على  
الإباحة .

٣ - إذا لم يكن هناك مرجح . فإن أمكن الجمع بينهما كأن يحمل أحدهما  
على معنى ، والثاني على معنى آخر .

٤ - إذا لم يمكن الجمع بينهما ، تركهما ويبحث عن دليل آخر يعمل به في  
المسألة .

مسألة : هل كان صلى الله عليه وسلم متعبداً بشرع قبل النبوة ؟ أم بعدها ؟  
لقد اختلفت كلمة الأصوليين في ذلك كالآتي :

١ - يرى ابن الحاجب والسبكي والبيضاوي أنه كان متعبداً بشرع من قبله  
ولقد اختلف في صاحب هذا الشرع فقيل آدم وقيل إبراهيم وقيل نوح

- وقيل موسى وقيل عيسى عليهم وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام .
- ٢ — لم يكن النبي عليه السلام متعبدا بشروع من قبله قبل البعثة ، وهذا رأى جماهير المتكلمين ، ثم إن أصحاب هذا الراى اختلفوا فى المانع لذلك
- أ — فىرى المعتزلة أن العقل هو المانع لذلك .
- ب — ويرى أهل السنة ان سبب المنع هو الشروع .
- ٣ — وقال إمام الحرمين والغزالي والآمدى بالتوقف ، وذلك لعدم ما يثبت كونه متعبدا بشروع من قبله أو منع ذلك .

#### الأدلة :

- ١ — لم يستدل أصحاب الراى الأول على رأيهم حيث يرون أن ذلك لا فائدة منه لعدم تعلق حكم بالامة يتوقف على ذلك ، إلا من جهة الاعتقاد والاعتقاد يحتاج الى ما يفيد اليقين ، ولا يقين لأن كل ما قيل فى ذلك لا يفيد إلا الظن ، أيضا هذه النقطة لا يترتب عليها ثمرة فى الشروع وإنما ذكرت لانها كالمقدمة لمسألة تعبد بشروع بعد البعثة .
- ٢ — أما أصحاب الراى الثانى فقالوا : بأنه لو كان مكلفا بشروع من قبله لوجب عليه الرجوع إلى كتب وعلماء هذه الشريعة ، ولو حدث ذلك لنقل إلينا لكنه لم ينقل ، فدل على أنه لم يكن متعبدا به .
- وقالت المعتزلة : ان العقل ينفى كونه متعبدا ، لأن فى ذلك ما ينفر منه ، لأن من كان تابعا كيف يصبح متبوعا بعد ذلك .
- ولكن اعرض ~~الاعتقاد~~ عليهم بأن العقل لا يمنع من ذلك .
- المختار

أما أهل السنة فقالوا : بأن ذلك ممنوع شرعا حتى وإن كان جائزا عسلا  
لأنه لو وقع لنقل إلينا تواترا ، لأن ذلك مما تتوافر الدواعي على نقله  
ولكان محل فخر أصحاب هذه الشريعة .

وانما كان صلى الله عليه وسلم يتعبد بما يلقى إليه من نور المعرفة .

٣ - والذين قالوا بالتوقف <sup>قَالُوا</sup> وذلك لأنه كان يتعبد بشرع بلغه عن الشرائع  
السابقة ولم يكن منسوخا ، دون إسناد إلى نبي ، بل على أنه حكم الله  
في المسألة .

أيضا تعيين ذلك الشرع ليس هناك دليل يثبت به وما دام لا دليل ينفي تعبد به  
بشرع من قبله فيلزم التوقف حتى لا نعمل بأي من هذه الآراء فنكون قد رجحنا  
أحدها على الآخر بلا مرجح .

أما بعد النبوة : فهنا أيضا آراء بيانها كالآتي :

١ - الأكثرون على أنه غير متعبد بشرع واختاره الآمدي والبيضاوي وهؤلاء  
رايهم في هذه كما هو رأيهم في تعبد به قبل البعث حيث ذهب  
المعتزلة إلى أن العقل يمنع من تعبد به ، لأن ذلك لو وقع لأدى إلى  
الحط من قدر شريعتنا ، ولأدى كذلك إلى مراجعة الشريعة السابقة  
لمعرفة حكم الوقائع التي تنزل بنا وهو يؤدى إلى الحط من رتبة شريعتنا .  
أما غيرهم فذهب إلى أن العقل لا يمنع من ذلك ، وإنما المانع من ذلك  
هو الشرع .

٢ - وقال قوم من الفقهاء إنه كان متعبدا أى مأمورا بالاعتباس من كتبهم  
وهو اختيار ابن الحاجب ، وهو معنى قولهم إذا وجدنا حكما في شيوخ

من قبلنا ولم يرد في شرعنا ناسخ له لزنا التحلق به .  
وهذا الرأي منقوض بالآتي :

١ — أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينتظر الوحي مع وجود تلك الأحكام  
في شرع من تقدمه .

٢ — أنه كان لا يراجع كتبهم ولا أخبارهم في الوقائع .

٣ — أن هذه المراجعة غير واجبة على أمته صلى الله عليه وسلم .

وما استدلل به أصحاب هذا الرأي من أدله لاتثبت صحة ما ذهبوا إليه  
مثل قولهم : إن النبي عليه السلام رجع إلى التوراة لما ترفع إليه اليهود  
في زنا المحصن .

فإنه عليه السلام لم يرجع إلى التوراة ليعلم منها الحكم الشرعي ، بل  
ليلزم اليهود بما عندهم من أحكام متفقة مع ما في الإسلام من أحكام ، وذلك  
لأنهم أنكروا وجود الرجم عندهم في التوراة .

والآيات التي وردت في القرآن وهي تفيد طلب متابعة النبي لمن سبقه من  
الأنبياء مثل قوله تعالى " شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا " ( الشورى ١٣ )  
وقوله " أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده " ( الأنعام — ٩٠ ) وقوله  
" ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه " ( البقرة — ١٣٠ ) وقوله  
" ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا " ( النحل — ١٢٤ ) وقوله  
" إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين  
هادوا " ( المائدة — ٤٤ ) فإن وجوب المتابعة في الأشياء التي لم تختلف  
 باختلاف الشرائع وهي أصول الديانات وولاياتها ، مثل العقائد المتعلقة بنذات

الله تعالى وصفاته هـ والكليات الخمس التي هي حفظ النفس والعقل والمال والتسبب والعرض لأن هذه تشترك فيها جميع الأديان .

وأما قوله تعالى " فبهذا هم اقتده " المطلوب هنا أن يفعل مثل فعلهم ويعتقد في التوحيد مثل اعتقادهم .

أيضا : لم يثبت أنه صلى الله عليه وسلم يحث عن دين واحد من الأنبياء السابقين قطه ولو كان مأمورا باتباع شريعة لبحث عنها ولنقل ذلك وعلـم فوضح أن المراد من قوله " شرع لكم من الدين " الآية - انتهى عن الإشراك وما يتبعه من أمر .

### التقرير

التقرير معناه الموافقة على الفعل ، ومنه أقر العامل على العمل رضى عمله وأثبتته ( المعجم الوسيط ٢ / ٧٣١ )

وصورة التقرير : أن يرى النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه أو بعضهم يفعل الفعل ، أو يخبر عنهم ، أو <sup>عن</sup> بعضهم يقوم بفعل ، وذلك الفعل لا يَحْتَمِلُ إلا الطاعة ، فيسكت كأكلهم الضب بحضرته ، فسكوته منزل منزلة فعله في كونه مباحا ، لأنه يستحيل في حقه أن يوافق على محرم .  
ولقد وقع الخلاف بين العلماء في شيئين :

الأول : لو دل التقرير على انتفاء الحرج ، فهل يختص ذلك بمن قرر على الفعل ؟ أو يعم سائر المكلفين ؟ خلاف بين العلماء بيانه الآتى :

أ - يرى فريق من العلماء أن ذلك يخص من قرر في حقه لا يتعداه إلى غيره ، وذلك لأن التقرير ليس له صيغة تعم ، ولا يتعداه إلى غيره إلا إذا انعقد الإجماع على أن ارتفاع التحريم في حق فرد يكون ارتفاعا في حق الجميع .

ب - ويرى فريق آخر أن هذا التقرير يعم سائر المكلفين ، لأنه في حكم الخطاب ، ومن المعلوم أن خطاب الواحد خطاب للجميع وهذا هو الأظهر وهو المنقول عن الجمهور .

كل هذا إذا لم يكن التقرير مخصصا للعموم السابق عليه .

أما لو كان مخصصا له ، فإنه قد وقع خلاف بينهم بيانه كالآتى :

- ١ - يرى الرازى أنه إذا كان قد ثبت أن حكمه عليه السلام فى الواحد يكون حكما على الكل ، كان ذلك التقرير تخصيصا فى حق الكل ، وإلا فلا .
- ٢ - يرى الآندى أنه إن ظهر لذلك الفعل معنى يقتضى جواز مخالفة ذلك الواحد للعموم ، فإنه يتعدى إلى كل من تحقق فيه هذا المعنى .

الثانى : إذا تضمن التقرير رفع الحرج سواء كان خاصا أو عاما ، فهل يحمل على الإباحة ؟ أم يلزم التوقف ، لكونه يحتمل الإباحة والوجوب والندب ؟ رأى أن :  
فهناك من يرى بحمله على الإباحة ، وهناك من يقول بالتوقف .  
وحمله على الإباحة هو المشهور ، والخلاف بين أصحاب هذا السراى  
هل الحمل على الإباحة بالأصل الذى هو براءة الذمة ؟  
أو جاءت الإباحة بالشرع ؟  
وهذا مبنى على خلافهم فى كون الإباحة هى الأصل حتى حظرها الشارع ؟  
أو كان الأصل هو الحظر حتى أباحه الشارع ؟

شروط حجية التقرير :

- ١ - أن يعلم النبى صلى الله عليه وسلم بالفعل ، فإذا لم يعلم به لا يكون حجة .
- ٢ - أن يكون الفعل مما يلزم إنكاره ، لأنه لو لم ينكره لأوهم ذلك بأنفسه جائز .
- ٣ - كون المقر على الفعل منقادا للشرع ، سامعا مطيعا ، فالكافى  
لا يعبد التقرير فى حقه دالا على الإباحة .

- ٤ - كون التقرير واقعا بعد ثبوت الشرع .  
٥ - ألا نجد للسكوت محملا غير التقرير ورفع الحرج ، فإنه عليه السلام لو كان مشغولا بشئ ، ثم فعل إنسان فعلا ولم يتعرض له حين انشغاله فلا يكون ذلك تقريراً .

صور التقرير :

- ١ - أن يخبر النبي صلى الله عليه وسلم بفعل يحتاج إلى معرفة حكم من الأحكام كما لو أخبر بإتلاف يحتاج إلى معرفة تعلق الضمان به أو لا يتعلق به ؟ كإتلاف خمر الذي مثلاً ، فسكوته يدل على عدم تعلق الضمان به .  
٢ - أن يسأل عليه السلام عن قول أو فعل ، لا يؤدي سكوته عليه إلى مفسدة في نفس الأمر ، لكن هذه المفسدة قد يعتقدها القائل أو الفاعل ، فهل يكون سكوته هنا دليلاً على الجواز بناءً على ظن القائل أو الفاعل ، أو لا يلزم منه ذلك في نفس الأمر ؟  
٣ - أن يخبر عن حكم شرعي بحضرة عليه السلام ، فيسكت عنه ، فيدل ذلك على الحكم ، كما لو قيل هذا الحكم واجب ، فيجب بسكوته .  
٤ - أن يخبر بحضرة عن أمر ليس بحكم شرعي ، يحتمل المطابقة لما أخبر كما يحتمل عدمها ، فحين يسكت ، هل يكون ذلك دليلاً على المطابقة ؟ رأيان لا يدل لا يدل ، والثاني هو الأقرب إلى المعقول ، لأن بني حجة التقرير العصمة من التقرير على الباطل ، وهو يستدعي تحقق البطلان ، ولا يكفي فيه تحقق العصمة ، وكل ما يقرر التقرير جواز اليعين على حسب الظن ، فحين حلف عمر بن الخطاب على أن ابن الصياد هو الدجال ، وسكت النبي ، فسكوته يفيد أنه أقر عمر على ظنه فقط .



### الخبير

الخبير : فى اللغة : النبأ ، وجمع الخبر : أخبار وأخبار ، X القاموس المحيط ص (٤٤٨) وهو عند المناطق ، قول يحتل الصدق والكذب لذاته .

يطلق الخبر فى اصطلاح العلماء على الآتى :

١ - ما يقابل المبتدأ نحو : زيد قائم ، فإن قائم خبر نحوى ، لأنها خبر المبتدأ الذى هو زيد .

٢ - وهو عند المحققين يطلق على ما هو أعم من الإنشاء والطلب نحو أخبار الرسول صلى الله عليه وسلم .

فإن قيل كيف يصح تسمية الحديث بالخبر ؟ ومعظم السنة للأوامر والنواهي ؟ يجاب بالآتى :

١ - إنما صح تسميتها بالخبر لأن حاصلها يرجع إلى الخبر ، فالمأمور به فى حكم المخبر عن وجوبه ، والمنهى عنه فى حكم المخبر عن تحريمه .

٢ - سميت أخبارا لنقل التوسطين وهم الذين يخبرون عن يروى لهم ومعلوم أن الصحابة كانوا يقولون أمرنا رسول الله بكذا ، ولم يقولوا أخبرنا فالمنقول إذا استجداد اسم الخبر فى المرتبة الثانية الى حيث انتهت .

٣ - والخبر عند الأصوليين هو المحتمل التصديق أو التكذيب . وهو عندهم يطلق على الصيغة نحو قام زيد ، ويطلق على المعنى القائم بذات المتكلم الذى هو مدلول اللفظ ، وقيل انه حقيقة فيهما .

أن

والجمهور على الخبر : هو الذى يحتل الصدق أو الكذب لذاته ، وإنما عبر " بأو " بدل الواو وذلك حتى لا يعترض بأن خبر الله وخبر رسوله لا يحتل

• الكذب

وقولنا لذاته ليخرج ما يصلح لذلك بالتقدير ، كما يقدر النحوى فى النداء <sup>١</sup>  
ومع التعجب <sup>٢</sup> وعلى هذا فإن ما يحتمله يكون بصيغته من حيث هو مع قطع النظر  
عن العوارض ، لكون مخبره صادقا أو كاذبا .

**والكذب :** هو الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو به ، مع السهو أو العمد  
وفى الصحيح " من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار "

الفروق بين الخبر والإنشاء :

يفرق بين الخبر والإنشاء بالآتي :

- ١ - الإنشاء سبب لوجود مدلوله ، أما الخبر فليس سببا لمدلوله .  
 ٢ - الإنشاء لا يحتمل التصديق أو التكذيب ، بخلاف الخبر فإنه - يحتملها .  
 ٣ - الإنشاء يتبعه مدلوله ، أما الخبر فيتبع مدلوله ، كما في الطلاق والملك فإنهما يشترطان بعد صدور صيغة الطلاق والبيع ، أما في الخبر فإنه سابق عليه كما في : قام زيد ، لكونه تبعا لقيامه في الماضي .  
 ٤ - يقع الإنشاء منقولا غالبا عن أصل الصيغ . في صيغ العقود والطلاق وما شابههما ، لذا لو قال لامرأته : راحدا كما طالق مرتين ، يجعل الثاني خبرا - لعدم الحاجة إلى النقل .

وقد يكون إنشاء بالوضع الأول وهو الوضع اللغوى ، كما فى الأوامر والنواهي ، والخبر يكفى فيه الوضع الأول فى جميع صوره .

والخير مقسم إلى :

- ١ — ما يقطع بصدقه .
- ٢ — ما يقطع بكذبه .
- ٣ — ما يظن صدقه وهو خبر الواحد .

الكلام أولاً على ما يقطع بصدقه وهو سبعة أقسام :

- ١ — الخبر الذى علم وجود المخبر به ، والعلم به قد يكون بالضرورة مثل قولنا الواحد نصف الاثنين ، وقد يكون العلم ناشئاً عن الاستدلال مثل قولنا : العالم حادث .
- ٢ — خبر من دل الدليل على أن الصدق وصف واجب له وهو الله تعالى .
- ٣ — خبر من دلت المعجزة على صدقه ، وهم الأنبياء ، لأنهم ادعوا الصدق ثم جاءت المعجزة لتثبت ذلك .
- ٤ — خبر من صدقه الله أو رسوله ، وهو خير جميع الأمة ، لأن الإجماع حجة إن قلنا إنه قطعى .
- ٥ — خبر العدد العظيم عن الصفات القائمة بقلوبهم من الشهوة والجسوع والعطش والحب والبغض ، ولا يعد هذا من التواتر المعنوى ، لعدم توارده على شىء واحد ، والثابت المعنوى إنما هو القدر المشترك .
- ٦ — الخبر المحفوف بالقرائن ، كما لو رأينا إنساناً خارجاً من عند الحاكم وعليه علامات الذلة والخوف وهو محاط بالجند الذاهبين به إلى السجن فحين نسمع أن الحاكم قد غضب على فلان ونراه بهذه الحالة فإننا نقطع بصدق الخبر .
- ٧ — الخبر المتواتر وهو فى اللغة المتتابع ، وتواتر مجئ القوم أى جاءوا واحداً بعد

واحد بفترة ومن ذلك قوله تعالى " ثم أرسلنا رسلنا تترى " أى واحد بعد واحد بفترة بينهما .

وهو عند الأصوليين : الخبر الذى بلغت رواته فى الكثرة مبلغا أحالست العادة تواطؤهم على الكذب .

والتواتر يفيد العلم مطلقا سواء كان خبرا عن أمور موجودة فى زماننا مثل الأخبار عن الأماكن البعيدة عنا ، أو كان عن أمور سابقة كالإخبار عن وجود الأنبياء وأتباعهم فى القرون السابقة .

٢ — وهناك من يفصل بين الحالتين ، فهو إن كان خبرا عن موجود فإنه يفيد العلم .  
أما إن كان عن أمر سابق فإنه لا يفيد .

واستدل من يرى أنه يفيد العلم بأننا نعلم بالضرورة وجود البلاد النائية كنيسابور وسمرقند ، وكذا الأشخاص السابقين كأبى حنيفة والشافعى ، وجزم بذلك جزما يساوى جزمنا بالمشاهدات ، فيكون المنكر لها كالمنكر للمشاهدات ومن ينكر ذلك فإن مكانته منخطة ، ووضح أنه معاند فقط لعدم ما يستند إنكاره .  
فإن اعترضوا بأنهم لم يجدوا المحسوسات لكونها معلومة بالضرورة وأنكروا ما تواترت الأخبار به .

يجاب بأن هذه المحسوسات قد أنكروها السفطائية ، وزعموا أن كل ما يسمى محسوسا فلا حقيقة له ، ورؤيتنا له تخييل ، ونكون فى ذلك كالنائم الذى يرى أشياء فى منامه .

- ٣ - ولقد أنكر السُّنِّيَّة - وهم طائفة منسوبة الى سومنان ، بلد بالهند -  
أنه لا يقع العلم لمخبر أخبار التواتر ، ولا يقع علم أصلاً إلا عن الحواس .  
وهم متفقون مع أصحاب الرأي السابق في انكارهم ما كان غير محسوس والود  
عليهم هو نفس الجواب السابق .

شروط التواتر :

- ١ - هذه الشروط منها ما يرجع إلى المخبرين
  - ٢ - ومنها ما يرجع إلى السامعين .
- أولاً : ما يرجع إلى المخبرين : ١ - العقل
- ٢ - أن يكونوا عالمين بما أخبروا به ، فلو كانوا ظانين ذلك ، لم يقد القطع .
  - ٣ - أن يعلموا ذلك عن ضرورة ، بأن يكون محسوساً بسمع أو مشاهدَةً  
أو خبر متواتر ، لأن ما ليس كذلك يحتمل وقوع الغلط فيه ، فلا يتحقق  
به العلم .
  - ٤ - أن تكون مشاهدة المخبر للمخبر عنه صحيحة ، فمن لم يكن كذلك لا يقبل  
خبره ، لذا لا يقبل من النصارى الأخبار عن صلب المسيح .
  - ٥ - أن يكونوا موصوفين بصفات تجعل خبرهم موثقاً به ، فلو كانوا مكرهين  
على الخبر أو متلاعبين فيه لم يقبل منهم .
  - ٦ - أن يبلغوا عدداً يمتنع عادة تواطؤهم على الكذب ، ولا يتقيد بعدد معين  
وهذا القدر كاف .
  - ٧ - أن يتفقوا على الخبر من حيث المعنى ، وإن اختلفوا في العبارة ، فإن  
اختلفوا في المعنى بطل تواترهم .

٨ — العدالة ، لذا لا يقبل التواتر من الفساد ، وكذا من ليس يعدل على الصحيح .

شروط التواتر التي ترجع الى السامعين (١) :

- ١ — أن يكون السامع له من أهل العلم ، لاستحالة حصول العلم من لئيم يكن متأهلا له ، فلا يكون مجنوناً أو غافلاً .
- ٢ — أن يكون غير عالم بمدلوله ضرورة ، لأن ذلك يلزم منه تحصيل الحاصل .
- ٣ — أن يكون السامع صُفُوفًا عن اعتقاد ما يخالف الخبر ، لشبهة دليل أو تقليد إمام .

فوائد مترتبة على التواتر :

- ١ — التواتر يدل على الصدق ، ويلزم العمل بما يفيد الخبر التواتر .
- ٢ — التواتر يفيد العلم اليقيني ، سواء كان عن موجود أو عن أمر سابق .
- ٣ — أن هذا العلم ضروري لا نظري ، ولا حاجة معه إلى كسب على ما هو رأي الجمهور .

وزهد الكعبى إلى أنه مستثنى ويحتاج إلى تقدم استدلال ، ويعطى علما نظريا كغيره من العلوم ، ووافقه على ذلك أبو الحسين البصرى وابن القطان ونقله القاضى أبو الطيب عن الدقاق .

وبين إمام الحرمين المراد من قول الكعبى إنه نظري ، فقال : والذي أراه تنزيل مذهبه عند كثرة المخبرين على النظر في ثبوت أمارات جامعة وانتفاءها

( ١ ) البحر المحيط ( ٢٣٧/٤ — ٢٣٨ )

فلم يعن الرجل نظرا عقليا ، وفكرا سبريا على مقدمات ونتائج ، فليس ما ذكره  
إلا الحق ، وعلى هذا يكون الكعبى موافقا انه ضرورى ، وإن عبر بما يوهـم  
إنه نظرى .

٤ — كون العلم قد ثبت به ، وإنه ضرورى مستنده الأخبار المتواترة عند الجمهور  
ويرى إمام الحرمين أن مستنده القرائن .

٥ — هذا العلم عادى ، لا عقلى لأن العقل يجيز الكذب على أى عدد وإن  
كثر ، والاستحالة هنا عادية .

٦ — إذا أخبر واحد بحضرة خلق كثير ، ولم يكذبوه ، مع انتفاء دواعى عدم  
تكذيبهم ، دل ذلك على صدقه ، وهذا النوع ثبت كثير من معجزات  
الرسول صلى الله عليه وسلم .

٧ — إذا أخبر واحد بحضرة النبى صلى الله عليه وسلم ولا حامل له على  
الكذب ولم ينكره ، دل هذا على صدقه .

وهناك من يفصل ذلك ، فإن كان فى أمر دنيوى لم يدل على صدقه  
أو دينى فإنه يدل .

والخير الدينى فإنما يجزم بصدقه بشروط :

١ — أن يدخل وقت العمل به . وإلا فلا .

٢ — أن لا يكون سكوت النبى عليه السلام قد سبقه بيان حكم تلك الواقعة  
لأنه لا يجب تكرار البيان فى كل وقت .

٣ — أن يكون ما أخبر به مما يمكن أن يشرع .

وفى الأمر الدنيوى قيل إننا يجزم بصدقه إذا علم أن الرسول علم بالواقعة

لكن هذا ضعيف لأنه لا يلزم بيان الأمور الدنيوية من النبي صلى الله عليه وسلم كما أنه لا يلزم الإنكار على الكاذب إلا إذا حلف ، فيلزمه .

٨ - خبر الواحد إذا صار إلى التواتر في العصور التالية لعصر النبوة فيقطع بصدقه .

٩ - خبر الواحد والطائفة المحصورة إذا أجمع الفقهاء على قبوله والعمل به دل على صدقه ، كما في قوله عليه السلام " لا وصية لوارث " وفي قوله " لاتنكح المرأة على عمتها وخالتها " .

أقسام التواتر : ينقسم التواتر باعتبار بيانها كالآتي :

- ١ - ما يتواتر عند الكافة ، ومنكره كافر كمنكر القرآن .
- ٢ - ما يتواتر عند أهل الصناعة ، كسألة قتل المسلم بالذم فهي متواترة عند الشافعية ، وغير متواترة عند الحنفية ، ولا خلاف في أن من ينكسر التواتر هنا لا يكفر ، ولا يتهم في دينه .
- ٣ - التواتر اللفظي ، وهو اتفاق جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب على لفظ واحد .

والتواتر المعنوي وهو إجماع من سبق ذكرهم على أخبار ترجع إلى خبر واحد كشجاعة علي كرم الله وجهه ، وكرم حاتم ، وهو أقل من التواتر اللفظي ومعجزات النبي عليه السلام تثبت بهذا النوع .

القسم الثاني : " ما يقطع بكذبه "

ما يقطع بكذبه أقسام :

- ١ - الخبر المعلوم خلافه ضرورة كالأخبار باجتماع التقيضين أو ارتفاعهما



- ٢ — الخبر الذى لو كان صحيحا لتوافرت الدواعى على نقله متواترا إما لكونه من أصول الشريعة ، أو لكونه أمرا غريبا ، كسقوط الخطيب من على المنبر وقت أدائه الخطبة .
- ٣ — ما نقل عن النبى صلى الله عليه وسلم بعد استقرار الأخبار ، وبالحديث عنه لم نجده فى بطون الكتب المعتمدة ، ولا فى صدور الرواة .
- ٤ — خبر مدعى الرسالة من غير وجود معجزة تؤيده فى دعواه ، خاصة إذا كان بعد زمن النبى صلى الله عليه وسلم ، لأنه لا نبى بعده .
- ٥ — كل خبر أوهم باطلا ولم يقبل التأويل ، إما لمعارضته للدليل العقلى أو الدليل القطعى النقلى ، وهو المتواتر عن صاحب الشرع ، لامتناع صدوره عنه قطعا ، وذلك كالأخبار التى روتها الزنادقة .
- ٦ — بعض ما نسب إلى النبى صلى الله عليه وسلم بطريق الآحاد مصادقا لقوله عليه السلام " سيكذب على " فإن صح هذا الحديث لزم وقوع الكذب ، وإن لم يصح مع كونه روى عنه فقد حصل الكذب فيما روى عنه ولم يوجد فى كتب السنة .

#### أسباب الوقوع فى الكذب

- ١ — نسيان الراوى أنه سمع الخبر وطال عهده به فنسى ، فزاد فيه أو نقص أو عزاه إلى النبى عليه السلام وليس هو من كلامه .
- ٢ — غلظه ، كما لو أراد النطق بلفظ سبق لسانه إلى النطق بغيره ولم يشعر بذلك ، أو كان ممن يرى نقل الخبر بالمعنى ، فأبدل مكان اللفظ المسوم لفظا آخر لا يطابقه فى المعنى اعتقادا منه أنه يطابقه .

٣ - دافع الافتراء والكذب عليه عليه السلام كما هو حال الزنادقة وغيرهم من الكفار الذين وضعوا الأحاديث المخالفة لمقتضى العقل ونسبوها إلى النبي عليه السلام ، تنفيها للعقلاء عن شريعته .

### أخبار الآحاد

• ما لا يقطع بصدقه ولا بكذبه .  
• وهو قد يترجح فيه احتمالات الصدق كخبر العدل .  
• أو يترجح احتمالات كذبه كخبر الفاسق ، أو يتساوى فيه الأمران كخبر المجهول .  
وهذا القسم لا يكون إلا في الجائز الممكن وقوعه وعدمه ، والكلام هنا يكون مع القسم الأول ، لأنه الذي يجب العمل بمقتضاه .  
وخبر الواحد : وإن كان مدلوله لغة يقتضى وحدة المخبر به ، وهو ينافى التثنية والجمع ، لكن وقع في الاصطلاح ما يشمل المثني والجمع وذلك لأنهم يطلق على كل ما لا يفيد القطع ، حتى وإن كان المخبر به جمعا إذا نقصوا عن حد التواتر .

### حكم العمل بخبر العدل

اختلفت كلمة العلماء في العمل بخبر العدل كالآتي :  
١ - ذهب الجمهور إلى وجوب العمل به ، واختلفوا في الموجب له كالآتي :  
أ - وجوبه للدليل السمعي .  
ب - وجوبه للدليل السمعي والعقلي وبه قال ابن سريج والقفال الشافعي

وأبو الحسين البصرى .

٢ - لا يجب العمل به ، وهؤلاء اختلفوا كالاتى :

١ - فقالت فرقة منهم لم يجب لأنه لم يثبت على الوجوب دليل ، ولو ثبت لأوجبناه .

ب - وقال غيرهم إنما لم يجب لأن الدليل قد قام على عدم الوجوب وهؤلاء انقسموا الى فريقين :

الأول : ذهب إلى أن الدليل المانع لذلك شرعى .

الثانى : ذهب إلى أن الدليل المانع لذلك عقلى .

٣ - وذهب فريق آخر إلى أن ورود العمل به مستحيل ، عقلا

وهذا المذهب هو نفس ما رآه الفريق الثانى من أصحاب الراى الثانى .

دليل الجمهور على وجوب العمل بخير الواحد :

١ - ما تواتر عن النبى صلى الله عليه وسلم من أنه بعث رسله وولاته آحادا إلى أطراف البلاد النائية ليحلّموا الناس الدين ، وليوقفوهم على أحكام الشريعة ، ومن طالع كتب السيرة علم ذلك .

٢ - ما علم بالتواتر من عمل الصحابة وجوعهم إليهم عندما يقع لهم من الحوادث فمن ذلك أن عمر رضى الله عنه كان لا يرى توريث المرأة من دية زوجها فلما أخبره الضحاك بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب إليه أن يورث امرأة أشيم الضبابى من دية ، رجع إلى ذلك وورث المرأة الدية ، ورغب عما كان عليه ، وهذا خبر آحاد قد عمل به عمر .

ورجع عمر وعثمان وغيرهما من الصحابة إلى خبر عائشة فى التقاء الختانين

" فعلته أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم فاغتسلنا " إلى غير ذلك الكثير .

- ٣ - أن العمل بخبر الواحد يقتضى دفع ضرر مظنون ، فكان العمل به واجباً لأن العدل إذا أخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أمر بكذا ، حصل ظن أنه قد وجب الأمر ، ولو تركناه لصرنا إلى العذاب .
- وسبب الاضطرار إلى وجوب العمل بخبر الواحد ، إما أن يكون في الأمور الدينية كالشهادات والفتوى ودخول الدار وما شابه ذلك ، وواضح أن الرجوع إلى المتواتر هنا مما يشق على الناس ، وهذا العمل محل اتفاق بين جميع العلماء .

وإما أن يكون في الأحكام الشرعية ، فلأن النبي عليه السلام بعث الرسل ليعلموا الناس ، وهو مبعوث لجميع الناس ، فيلزمه تبليغ الجميع هذه الأحكام وهو لا يستطيع ذلك مشافهة للجميع ، فلا بد من بعث الرسل ، وبعثهم بسدد متواتر إلى كل بقعة عسير ، فلزم بالضرورة أن يكون التبليغ بخبر الأحاد ، ويلزم من ذلك وجوب العمل بها .

- أما ما يطلب فيه العلم واليقين كالعلم بالله وصفاته ، فإن ذلك لا يجوز العمل هنا بأخبار الأحاد لأنها لا تفيد القطع ، بل كل ما تفيد ظن وهو لا يفيد هنا .

#### شروط العمل بخبر الواحد :

للعمل بخبر الواحد هناك شروط يجب توافرها في كل من الآتي :

- ١ - المخبر وهو الراوى ٢ - في المخبر عنه وهو مدلول الخبر . .

٣ - في الخبر نفسه وهو اللفظ .

أولا : الشروط المطلوبة في الخبر - الراوى :

- ١ - العقل ، إذ لا وازع لغير العاقل يمنعه من الكذب .
- ٢ - الإسلام : لأن الكافر متهم بالعداوة للنبي صلى الله عليه وسلم وشرعه .
- ٣ - البلوغ : لاحتمال كذب من لم يبلغ ، فهو غير مكلف فلا يخاف العقاب .
- ٤ - الضبط ، لثلايغير اللفظ والمعنى فلا يوثق به .
- ٥ - العدالة ، ظاهرة وباطنة عند الشافعى وأحمد وغيرهما وهو رأى الأكثر من العلماء ، وهناك من يشترطها في الظاهر للمشقة .
- ٦ - ويشترط أن يكون بلا بدعة مغلظة . ( شرح الكوكب المنير ص ٣٨٥ )

والعدالة في اللغة : التوسط في الأمر من غير زيادة ولا نقصان وهي في اصطلاح أهل الشرع ، صفة نفسانية راسخة في النفس تحمل صاحبها على ملازمة العزومة والتقوى ، كما تحمله على ترك الكبائر ، ومنها الغيبة والنميمة .

كما تحمله على ترك الزنا واللباح ، كالأكل في السوق وما شابهه وتحمله على ترك الصفات وهي كل قول أو فعل محرم لا حد فيه في الدنيا ولا وعيد عليه في الآخرة ، وهذه الصفات مع كثرتها واختلاف صورها فإن حكمها واحد ، ويشترك عدم تكرر هذه الصفات تكرر يخل بالثقة بصدقها لأنها حين تكرر على هذه الحالة تخل وتقدر في صحة روايته .

ومن المعلوم دينا أن هذه الصفات تكرر ما دامت قد اجتنبت الكبائر فإن دأبهم على الصفات أصبحت كبيرة .

ومما يدل على ذلك قول الله تعالى " إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم " ( النساء - ٣١ ) ويقول النبي صلى الله عليه وسلم في تكفير الصلوات الخمس والجمع ورمضان للذنوب ما اجتنب الكبائر ، فلو كان الكل كبائر ما كان هناك ما يكفر .

أما الكبيرة : فهي كل ما فيه حد في الدنيا ، أو وعيد في الآخرة ، وزاد الشيخ تقي الدين ما فيه لعنة أو غضب أو نفى إيمان فإنه يعد كبيرة .

ثم اختلف العلماء في الكبيرة هل لها ضابط يحددها ؟ أو لا ضابط لها ؟  
رأيان :

١ - يرى على بن محمد الواحدى أن الكبائر لاحد لها تعرف به ، لأن الناس لو علموها لاستباحوا الصفائر ، لذا أخفى الله معنى الكبائر عن العباد كي يجتهدوا في اجتناب المنهى عنه ، رجاء أن يجتنب الكبائر .  
ولهذا نظائر ، منها إخفاء الصلاة الوسطى ، وليلة القدر ، وقيام الساعة .

٢ - وذهب الجمهور إلى أن لها ضابطا ، وإن اختلفوا في بيانه .

الأول : أن الكبيرة ما فيه حد في الدنيا ، أو وعيد في الآخرة ، لوعده الله مجتنبها بتكفير الصفائر ، وهذا هو المعتمد .

الثاني : أن ما تعلق بحق الله تعالى صغيرة ، وما تعلق بحق الآدمي كبيرة ، وهو رأى سفيان الثوري .

الثالث : أن ما فيه وعيد شديد بنص كتاب أو سنة هو الكبيرة ونسب إلى كثير من العلماء .

الرابع : ما أوجب حدا فهو كبيرة ، وغيره صغيرة .

الخامس : كل معصية يجب في جنسها حد من قتل ، وترك فريضة مأمر بها والكذب في الشهادة ، هو الكبيرة ، وهو للهوى .

السادس : بأن الكبيرة كل جريمة تؤذن بقلة اكتراث مرتكبها بالدين ، ورقعة الديانة ، وهو لإمام الحرمين ، ووجه كثير من العلماء .

والكبائر التي نص عليها في الأحاديث خمس وعشرون بيانها كالآتي :  
الشرك بالله تعالى ، وقتل النفس بغير حق ، والزنا وافحشه بحليلة الجمل والفرار من الزحف ، والسحر ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم ، وقذف المحصنات والاستطالة في عرض المسلم بغير حق ، وشهادة الزور ، واليمين الغموس ، والنميمة ، والسرقه ، وشرب الخمر ، واستحلال بيت الله الحرام ، ونكث الصفة ، وترك السنة ، والتغرب بعد الهجرة ، واليأس من روح الله والأمن من مكر الله ، ومنع ابن السبيل من فضل الماء ، وعدم التنزه من البول وحقوق الوالدين ، والتسبب إلى شتمهما ، والإضرار في الوصية ، وزاد البعض إلى ان وصل بها إلى السبعين ، بل يرى البعض أنه لا عدد محدد لها .

ويشترط في العدل الآتي :

١ - المحافظة على فعل الطاعة ، واجتناب المعصية .

- ٢ - ألا يرتكب من الصغائر ما يقدر في دين أو عرض .
- ٣ - ألا يفعل من المباحات ما يسقط القدر ويكسب الندم .
- ٤ - أن لا يعتقد من المذاهب ما ترده أصول الشرع .

#### أحوال المقدم على الفسق :

للمقدم على الفسق الأحوال الآتية :

- ١ - أن يعلم حرمة ما أقدم عليه ، ولا خلاف على رد روايته .
- ٢ - أن يقدم على الفسق معتقدا جوازه لشبهة أو تقليد ، فهنا أحوال  
١ - لا تقبل روايته      ب - تقبل روايته  
ج - يفوق بين المقطوع والمظنون ، فالمظنون - تقبل شهادته -  
كما قال الشافعي إنه يقبل شهادة الحنفى إذا شرب نبيذا ويحسد  
والمقطوع ترد شهادته فترد روايته ، لأن الرواية ملحقه بالشهادة .
- ٣ - أن يقدم غير معتقد بحل ولا حرمة ، عالما بالخلاف في إباحته وحرمة  
فيحد ، وفي فسقه ورد شهادته روايتان :  
الأولى : أنه فاسق مردود الشهادة  
الثانية : لا يفسق ، لأن معتقد الإباحة لا يفسق .

وإذا ثبت أن عدالة الراوى شرط ، فهنا أحوال :

- ١ - أن يعلم عدالته ، ولا إشكال في قبوله .
- ٢ - أن يعلم جوجه ، ولا إشكال في رده .
- ٣ - أن يجهل حاله ، وهنا أحوال :  
١ - الراوى المجهول الحال وفيه آراء :



(١) أن يكون مجهول الحال في العدالة ظاهرا وباطنا مع كونه معروف العين برواية عدل لمن وهنا آراء :

- ١ - الجمهور على أن روايته لاتقبل ٢ - أنها تقبل مطلقا
- ٣ - إن كان الراويان أو الواو لا يروون عن غير عدل قبل ، وإلا فلا .

(٢) المجهول باطنا وهو عدل في الظاهر - وهو المستور

فعند أبي حنيفة يقبل روايته ما لم تعلم الجرح .

وعند الشافعي لا يقبل ما لم تعلم العدالة كالشهادة .

(٣) مجهول العين ، وهو من لم يشتهر ، ولم يرو عنه إلا راو واحد .

١ - والصحيح أنه لاتقبل روايته . .

ب - وقيل تقبل مطلقا ، وأصحاب هذا الراي لا يشترطون في الراوي شيئا غير الإسلام .

ج - وقيل إن انفرد براو لا يروى إلا عن عدل كاهن مهدي ويحى بسن

سعيد واكتفينا بالتعديل بواحد قبل ، وإلا فلا تقبل روايته .

د - وقيل إن كان مشهورا في غير العلم بالزهد والنجدة قبل ، وإلا فلا

ه - وقيل : إن زكاة أحد أئمة الجوح والتعديل مع روايته عنه قبل وإلا فلا .

وأقل ما ترتفع به الجهالة أن يروى عنه اثنان فصاعدا ممن اشتهر بالعلم وإن كان ذلك لا يثبت عدالته .

وهناك من المحدثين من يرى أن رواية واحد فقط ترتفع الجهالة عنه

لكن ذلك ليس رأي الجمهور ، كما أنه ليس رأي المحققين من الأصوليين .

ومراد المحدثين من ارتفاع الجهالة أي جهالة العين ، لا جهالة الحال .

### بم تثبت العدالة

تثبت عدالة الراوى بالاختبار أو التزكية .

والاختبار هو الأصل ، وهو يحصل باعتبار أحواله ، واختبار سره وعلنيته  
وهذا يعرف بطول صحته ومعاشرته ، سفره وحصره ، وبالمعاملة معه وفي كل  
هذه الفترة لم يحصل منه كبيرة تهون عليه الكذب ، واقتعال الأحاديث التي  
تسقط الثقة به .

والتزكية تثبت بعد الاختبار ، وهي تعرف بأمر :

١ - تنصيب عدل من على عدالته ، وأعلى العواتب أن يذكر السبب معه ، وأدناه  
ألا يذكره .

٢ - ومنها أن يحكم الحاكم بشهادته ، وذلك لأنه لا يحكم بشهادته إلا وهو  
عدل .

٣ - ومنها الاستفاضة ، فمن اشتهر بين أهل العلم بالعدل ، وشاع الثناء  
عليه بالثقة والأمانة ، فإن ذلك يفيد عدالته ، ويستغنى به عن تعديله  
قضاء .

٤ - ومنها أن يعمل بخيره ، إذا تحقق أن مستنده ذلك الخبر ، ولم يكن عمله  
على الاحتياط فهو تعديل .

٥ - ومنها أن يروى عنه من لا يروى عن غير العدل ، كبحى بن سميد  
القطان وشعبة ومالك ، فإن ذلك يكون تعديلا له .

أما إذا روى عنه من لا يشترط الرواية عن العدل ، فلا يكون تعديلا له

هل يشترط العدد في الرواية والشهادة ؟ أراء ؟ —

- ١ — يشترط العدد فيهما وهو رأى بعض المحدثين .
- ٢ — لا يشترط فيهما بل يكفي واحد في كل منهما وهو قول القاضى الباقلاى .
- ٣ — قال الأكثرون إن العدد يشترط في التزكية في الشهادة ، دون التزكية في الرواية ، والعلة في ذلك ، أن الشهادة نفسها تحتاج إلى العدد فكذلك ما هو شرط فيها ، أما الرواية فلا يشترط فيها العدد ، فكذلك شرطها .

ويؤخذ من ذلك قبول تزكية المرأة والعبد في الرواية .

هل يجب ذكر سبب الجرح والتعديل ؟ أراء : —

- ١ — يرى الشافعى أن الجرح يلزم ذكر سببه ، لأنه ربما يجرح بما لا يعد جارحا وذلك لاختلاف المذاهب فيه .
- أما العدالة فنظروا لأن سببها واحد فليست محل خلاف ، لذا لا يلزم ذكر سببها .
- كما أن الجرح يحصل بخصلة واحدة ، بخلاف التعديل .
- ٢ — لا يجب ذكر سبب الجرح ، لأن مطلق الجرح يبطل الثقة .
- أما التعديل فيجب ذكر سببه ، نظرا إلى تسارع الناس إلى التنبأ اعتمادا على الظاهر ، فاحتجنا إلى بيان سبب التعديل .
- ٣ — يجب ذكر السبب فيهما أخذا بمجامع كلام الفريقين .
- ٤ — لا يجب ذكر السبب فيهما ، لأنه إن لم يكن بصيرا بهذا الشأن لم يصلح للتزكية ، وإن كان بصيرا به ، فلا معنى للسؤال عن السبب .

٥ - إن كان المزكى عالما بأسباب الجرح والتعديل اكتفينا بإطلاقه فيهما وإن لم يعلم إطلاعه على شوائطهما ، استخيرناه عن أسبابهما .

ما الحكم لو تعارض الجرح المفسر والتعديل في راو واحد ؟

إذا تعارض الجرح المفسر والتعديل في راو واحد فهنا أقوال بيانها كالآتي : —

١ - يقدم الجرح مطلقا ، حتى وإن كان الذي عدل أكثر ، لأن مع الجراح زيادة علم لم يطلع عليها المعدل ، وهذا رأى جمهور العلماء .  
ويرى ابن هقيق العيد مناه أن الجرح لا يقبل إلا مفسرا ، أيضا :  
أن يكون الجرح هنا بناء على أمر مجزوم به ، وليس بطريق اجتهادي .  
ويستثنى من ذلك ما لو جرحه لمعصية ، وشهد الآخر أنه قد تاب منها  
فحينئذ يقدم التعديل لأن معه زيادة علم .

٢ - يقدم التعديل مطلقا ، لكون الجراح قد يجرح بما لا يعد جارحيا في نفس الأمر ، ولا يتحقق التعديل إلا بعد حصول الموجب لقبوله جزما  
حكى ذلك عن أبي حنيفة وأبي يوسف .

٣ - يقدم الأكثر من الجارحين أو المعدلين ، لأن الكثرة هنا تعد مرجحا .

٤ - الوقف ، لتساويهما ، فلا يقدم أحدهما إلا بموجب ، حكاه ابن الحاجب  
وقيد القاضى الباقلاني ذلك فيما لو كان المعدلين أكثر ، أما لو تساويا  
فإن الجرح يقدم .

قال الزركشى وليس الأمر كذلك ، بل لو استويا فهذا موضع الخلاف .

القسم الثاني : في لفظ الخبر وهنا مسائل :

الأولى : في لفظ الخبر العروى عن النبي صلى الله عليه وسلم بواسطة الصحابي وله درجات بيانها كالآتي : —

١ — الدرجة الأولى أن يكون ما نقله مرويًا بلفظ " حدثني رسول الله صلى الله عليه وسلم وما يشبهه نحو سمعت ، وأخبرني أو شافهني .  
فهذا الخبر واجب القبول ، وهذا محل اتفاق .

٢ — أن يقول الصحابي : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ظاهر هذا أنه نقل وقد يكون هو أول الناقلين عن النبي ، ويحتمل أن غيره نقله إليه ، ومع أن هذا يعد حجة ويجب العمل به ، إلا أن درجته تكون أقل من رتبة القسم الأول .

٣ — أن يقول الصحابي : أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذا ، فهنا احتمالات الأول ما يعطى أنه أو غيره هو المأمور ، كما في القسم السابق عليه ،

أيضا : احتمال أنه فهم ما ليس بأمر واعتبره أمرا ، أيضا : احتمال أن الأمر للكل ، وقد يكون للبعض ، وهو حجة عند الجمهور ، ولم يخالف في ذلك غير داود الظاهري وبعض المتكلمين حيث يرون التوقف لحين ورودها يرجح أنه له ، أيضا هو حجة ويجب العمل به .

٤ — أن يبنى الصحابي اللفظ للمجهول فيقول : أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا وما أشبه ذلك ، فما عليه أكثر العلماء أن ذلك يفيد أن الأمر هو الرسول صلى الله عليه وسلم ، ويكون حجة .

يرى الصيرفى والكرخى وغيرهما إلى القول يتردده بين أمر الله وأمر  
رسوله صلى الله عليه وسلم ، كله يحمل عندهم المأمور على كل الأمة أو بعض  
الولاة ، كما يمكن أن يكون ذلك قد فهم من الاستنباط من قياس أو غيره  
فلا يكون حجة .

والرأى الأول مقدم لأمرين :

- ١ - أن من يكون عند رئيس ويسع أمرنا بكذا ، يفهم أن الأمر هو الرئيس
- ٢ - غرض الصحابى تعليمنا الشرع لذا يلزم حمل كلامه على النبى فقط  
لأن الولاة والحكام غير داخلين فى ذلك ، كما أن أمر الله لا يؤخذ من  
قول الصحابى ، ولا يأتى الإجماع لتعذره .

٥ - أن يقول الصحابى " من السنة " كذا وكذا وهنا رأيان :

- ١ - يجب حمله على سنة النبى صلى الله عليه وسلم لما سبق فى القسم  
الرابع من المطاوعة وتبيين الشرع ، ولما نص الشافعى أن ابن عباس  
والضحاك بن قيس رجلان من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم لا يقولان  
السنة إلا لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو حجة .
- ٢ - عند الحنفية لفظ السنة يشمل مع سنة رسول الله سنة الخلفاء  
الراشدين وهو عندهم حجة كما هو عند الشافعية .  
ويكون الخلاف بينهم فى إطلاق لفظ السنة ، هل نقف به عند سنة  
رسول الله كما هو رأى الشافعية ، أو يشملها ويشمل غيرها معها كما  
هو رأى الحنفية .

٦ - أن يقول عن النبى صلى الله عليه وسلم ، فهنا آراء :

- ١ - يرى القاضى عبد الجبار والبيضاوى والصفى الهندى بأن الظاهر

- أنه سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم ، فيكون حجة .
- ب- ويرى البعض أنه يظهر أنه واسطة .
- ج- ولم يرجع الفخر الرازي شيئا .

٧- ان يقول الصحابي : كنا نفعل في عهد صلى الله عليه وسلم ، أو كانوا يفعلون في كذا ويرى الأكثرون أنه حجة وإن لم يضفه إلى عهد النبي ومن ذلك قول السيدة عائشة رضي الله عنها ، كانوا لا يقطعون فـ... الشيء التافه .

وحجة الأكثرين أن قوله هذا ظاهر في فعل الجماعة ، وتقدير النبي عليه السلام ، لأن قصد الصحابي بيان الشريعة .

وهذه الدرجة دون التي قبلها لاختصاصها باحتمال أن يكون بعضهم فعل ولم يطلع عليه النبي صلى الله عليه وسلم .

وقسم الشيخ السبكي هذه الدرجة إلى أربعة أقسام بيانها كالآتي :

١- أعلاها أن يقول : كنا معاشر الناس ، أو كانت الناس تفعل ذلك في عهد صلى الله عليه وسلم . وهذا ما لا يتجه في القول بكونه حجة ، خلافا لتصريحه بنقل الإجماع المتعاضد بتقرير النبي عليه السلام .

٢- أن يقول : كنا نفعل في عهد صلى الله عليه وسلم كذا ، من غير أن يصرح بجميع الناس ، فالضمير في قوله " كنا " يحتمل أن يعود على البعض ، لذا كانت مرتبة هذه أقل من سابقتها .

٣- أن يقول : كان الناس يفعلون كذا ، ولا يصرح بعهد النبي صلى الله

عليه وسلم وهذه أقل من سابقتها من جهة عدم التصريح بعهد ، والتقييد بعهد المذكور في الحالة الثانية أقوى من ذكر الناس الموجود في هذه الحالة وغاية ما تفيد حالتنا أنها ظاهرة في نقل الإجماع بخبر الواحد .

٤ — أن يقول كنا نفعل كذا ، أو كانوا يفعلون كذا ، وهنا لم يصرح بعهد عليه السلام ، كما لا يوجد ضمير يعود إليه عليه السلام ، وهي أقل المراتب .

#### المسألة الثانية في رواية غير الصحابي :

ورواية غير الصحابي لها المراتب الآتية :

١ — أن يسع لفظ شيخه ، ويلزمه العمل بالخبر ، وهو مقسم إلى قسمين :  
أ — إملاء ب — تحديث من غير إملاء ، سواء كان من حفظه أو من كتابه ، وهذا أرفع الأقسام عند الجماهير .  
وله أن يقول : أخبرني أو حدثني ، أو سمعت ، أو أخبرنا أو حدثنا ، إذا كان قد قصد شيخه مفردا أو مع جمع ، أما إذا لم يكن كذلك فيقول : سمعت فقط .

٢ — إذا قرأ على شيخه والمحدثون يسمعون مع شيخهم ، ثم بعد ذلك يقول الشيخ ، الأمر كما قرئ ، ولا خلاف أنها رواية صحيحة ، وهي بعد المرتبة الأولى ، وللقارى أن يقول قرأت على فلان ، وللسامع أن يقول : قرئ على فلان وأنا أسمع فأقر به .  
وفي إطلاق حدثنا وأخبرنا مذاهب :



الأول : المنع منهما جميعا وبذلك قال عبد الله بن المبارك ويحيى بن يحيى وأحمد بن حنبل والنسائي .

الثاني : التجويز وأنه كالسماع من لفظ الشيخ في جواز إطلاق حديثنا وأخبرنا وهو قول الزهري ومالك وسفيان بن عيينه ويحيى بن سعيد القطان والبخاري وبعضهم أجاز أن يقول : سمعت فلانا ، حكاه ابن الصلاح .

الثالث : المنع من إطلاق حديثنا ، وأجاز قوله أخبرنا ، وهو قول الشافعي وأصحابه ومسلم بن الحجاج وجمهور أهل المشرق ، وهذا أمر خاص بهم أرادوا به التمييز بين النوعين .

٣ - أن يقرأ على شيخه ، ويقول له هل سمعته ، ويشير الشيخ برأسه أو بأصبعه ، وتكون الإشارة كالعبارة في وجوب العمل بذلك العمل وجواز الرواية عنه .

٤ - أن يقرأ على الشيخ ثم حين يسأله السماع ، يسكت الشيخ ويغلب على ظن القاري إجابته له ، بقرينة الحال ، فيجب العمل به . والجمهور من المحدثين على جواز الرواية كذلك لأن سكوتهم ينزل منزلة التصريح بتصديقه .

٥ - أن يكتب الشيخ إلى شخص ، سمعت كذا من فلان ، فمن كتب إليه إذا عرف خط الشيخ أو ظنه خطه أن يعمل به ، كما أن له أن يسووي عنه بشرط اقتران الكتابة إليه بلفظ الإجازة ، كان يقول له أجزت لك ما كتبته إليك .

أما لو تجردت المكاتب فقد أجاز الرواية بها كثير من المتقدمين والتأخرين  
٦ - أن يشير الشيخ إلى كتاب ويقول : سمعت ما في هذا الكتاب من فلان  
وهو مسوعي من فلان ، فيعمل السامع به .  
وهل له أن يروي عنه أحوال : —

١ - إذا اقترن ذلك بالمناولة والإجازة ، فهذه أعلى الحالات ، ويرى  
البعض أن هذه تحل محل السماع .  
ب - أن يناوله الكتاب مناولة مجردة عن الإجازة ، فهذه مناولة مختلفة  
لأنه يقتصر على قوله هذا من حديثي أو من سمعني ، ولم يقل له أرويه عن  
فلان تجاوز الرواية بها .  
ج - أن لا يناوله ولا يجيزه بل يقتصر على أن هذا من سمعني من فلان  
فهذا أولى بالمنع مما سبق .

٧ - الإجازة : وللعلماء فيها رأيان :  
١ - الجمهور يرى وجوب العمل بالعمري بها .  
ب - وخالف أهل الظاهر في ذلك حيث لا يرون وجوب العمل بالعمري بها .  
ثم إن العلماء قد اختلفت كلمتهم في الرواية بالإجازة كالآتي :

١ - يرى جمهور العلماء من المحدثين وغيرهم القول بتجويز الإجازة وإباحة  
الرواية بها .  
٢ - يرى جماعة منهم إبراهيم بن إسحاق الحربي وأبو محمد عبد الله  
الأصبهاني عدم جواز الرواية بالإجازة .

المرسل من الحديث ، وبيان الآراء في حكم العمل به

المرسل : الحديث المرسل هو الذي لم يتصل إسنادُه بصاحبه ، وأرسلت الكلام إرسالاً أطلقته من غير تقييد ( مختار الصحاح ١١٤/١ )

وهو عند المحدثين : الذي يترك الراوى ذكر الواسطة بينه وبين المروى عنه ، مثل ان يترك التابعى ذكر الواسطة بينه وبين النبی علیه السلام كقول سعيد بن المسيب مثلاً ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم .

أما لو سقط واحد قبل التابعى فهذا هو المنقطع ، كما لو قال الراوى عن سعيد بن المسيب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم .

أما لو سقط أكثر من ذلك ، فإن هذا يعرف بالمعضل .

والمرسل عند الأصوليين : قول من لم يلق النبی صلى الله عليه وسلم قال رسول الله كذا سواء كان القائل التابعى ، أو تابع التابعى ، أو غيرهما .

وعلى هذا نرى أن عبارة الأصوليين أعم لشمولها المرسل والمنقطع والمعضل ولا خلاف في جواز إرسال الحديث كقول مالك ، بلغنى عن النبی صلى الله عليه وسلم كذا ، من غير ذكر من أبلغه .

وإنما الخلاف بينهم فيما لو وقع ذلك هل يلزم قبوله والعمل به ؟ آراء :

١ - الجمهور ذهب إلى ضعفه ، وسقوط الاحتجاج به ، وذلك لاحتمال سماعه من بعض التابعين ، أو من لا يوثق بصحته .

٢ - وقال بقبوله مالك وأبو حنيفة ، وأحمد بن حنبل في أشهر الروايتين

عنه وجسهر المعتزلة ، واختاره الأمدى وهو المحكى عن أبي يوسف  
وغلا بعض هؤلاء فجعله أقوى من المسند ، لثقة التابعى بصحة  
فى إرساله .

كما غلا بعض القائلين بعدم حجيته ، فأنكر مرسل الصحابة إذا احتصل  
سماعه من تابعى .

٣ — وفصل عيسى بن أبان بين مراسيل الصحابة والتابعين وتابعى التابعين  
ومن هو من أئمة النقل مطلقا حيث قبل مراسيلهم .

أما من دونهم فلم يقبل مراسيلهم .

ونقل عنه أبو الحسين البصرى ذلك ، وقال إنما يعنى به إذا حمل  
الناس عنه العلم ، وجب قبول مرسله ، وهو اختيار ابن الحاجب حيث  
يقول : إن كان من أئمة النقل قبل وإلا فلا .

٤ — أنه لا يحتج به ، بل هو مردود ، ونقل ذلك عن الفقهاء وجماعة ممن  
أهل الحديث .

واشترط فيمن يقبل مسنده شروط هى كالتى : —

١ — أن يكون ذلك الخبر قد أسنده غير مرسله ، فإن قامت الحجة على

إسناده من المسند فهى المعتبرة دون المرسل ، ورضى الشافعى ذلك .

٢ — أن يكون قد أرسله راو آخر ، يروى عن غير شيخ الأول .

٣ — أن يعضده قول صحابى .

٤ — أن يعضده قول أكثر أهل العلم .

٥ — أن يكون المرسل ممن لا يرسل ممن فيه علة من جهالة وغيرها .

ومن هذه حاله فالأولى أن يقبل مرسله .

#### الأدلة :

استدل من منع حجية المرسل بالآتي :

١ — ترك الواوى لذكر من حدثه يتضمن جهالة في عينه وصحته ، لأننا لو عرفنا عينه ولم نعرف عدالة لانعمل بجديته ، فمن باب أولى إذا جهلنا عينه وعدالته والعدالة تعرف بعد معرفة عينه ، وكلاهما مفقود الآن لعدم معرفة العين .

وإن عرفنا أن الثقة لا يرسل إلا عن ثقة ، فإن هذا لا يسلم ، لأن كثيرا من الثقات أرسلوا عن ليس بثقة ، كما أن الانسان قد يكون ثقة عند إنسان ، ولا يكون ثقة عند آخر ، فلا يمتنع .

وبجواب : بأن إرسال المرسل لا يتضمن جهالة صفة من لم يذكره ، لأن نفيه يشهد بعدالة من أرسل عنه .

وأما قولهم إن العدل قد يرسل عن ليس بثقة ، لأن هذا لا يقدح لأنه لو كان يعلم أنه غير ثقة فإن ذلك يقدح فيه ، كما يؤدي إلى ذلك لو قال هو ثقة عندي وعلمنا أنه لم يكن عنده ثقة ، فإن ذلك هو الذي يقدح في عدالته .

٢ — أن الشاهدين إذا كانا عدلين لم يجز لهما أن يشهدا على شاهدين يخفيان ذكرهما وهما عندهما غير عدلين ، لأن ذلك يقدح في عدالتهما والجواب : أن عدالة الشاهدين تقتضي غلبة الظن بثقة من شهدا على شهادته إذا لم يذكرهما .

فان قيل : يلزمكم ألا تحكموا بالخبر المرسل ، وإن كان غلب على ظنكم عدالة من أخبر عنه المخبر ، كما لم تحكموا بشهادة شهيد في الفروع وإن غلب على ظنكم عدالة شهود الأصل ، لأن كلا منهما يستند الى غيرهم ما يلزمون به حكما للغير ، فلا يلزم الحكم إلا بذكر من يستندون اليه .

يجاب : بأن كون العلة ما ذكرتم غير معلوم ولا يجوز التوصل الى العلم بعلة غير معلومة ، كما لا يحتج أن يكون قد اعتبر في الشهادة ضروب من الاحتياط ، فلم يقتنع فيها إلا بذكر شهود الأصل كما اعتبر فيها الحرية والعدد ، وأن يحمل شهود الأصل الشهادة شهود الفروع .

٣ - لو وجب علينا العمل بالمراسيل للزم في عصرنا ان نعمل <sup>بها</sup> بناء على قبول الانسان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا ، حتى وان لم يذكر الرواة .

ويجاب : بأن ذكر الخبر ان كان معروفا في جملة الأحاديث ، فقصده عرفت روايته ، وإن لم يكن معروفا ، لم يقبل ، لا لأنه مرسل ، بل لأن الأحاديث قد ضبطت وجمعت ، وعليه يكون المجهول من الأحاديث كذبا .

أما إذا كان العصر الذي أرسل فيه الراوى عصرا لم تضبط فيه السنن قبل مرسله .

واستدل من قبل المرسل بالآتي :

١ - بأن من أرسل وهو عدل يجزى مجزى ذكره من أرسل عنه وهو قبول " هو عدل عندي " فيكون معدلا له ، فيقبل حديثه ، فكذلك إذا أرسل

وإنما قلنا ذلك ، لأنه مع عدالة لا يستجيز لنفسه أن يخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا وله الأخبار عنه ، وليس له ذلك إلا إذا كان ظاناً أو عالماً أنه عدل ، لأن الأخبار بما يجوز وجوده وعدمه قبيح ، وهو لا يلزم بعمل إلا إذا كان عالماً بأن النبي صلى الله عليه وسلم أوجب ذلك أو يظن أنه أوجه ، فبان أن عدالة تقتضي ذلك .

٢ - إجماع الصحابة على قبول المرسل . حكى عن البراء بن عازب أنه قال : ليس كل ما حدثاكم به عن رسول الله سمعناه منه ، غير أننا لا نكذب .

وروى أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : من أصبح جنباً فلا صوم له " فلما سئل عن ذلك ذكر أن الفضل بن عباس أخبره بذلك روى ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " لا ربا إلا في النسبة " ثم أسنده إلى أسامة .

فلو لم يجوز العمل بالمرسل ، لكان ذلك منكراً ، ولو كان منكراً لانكسوه ولما اجتمعوا على ترك إنكاره ، والجميع لم ينكر فدل على قبول المرسل .

/ واستدل من قال بالتوقف : —

بأن الأدلة متعارضة فبعضها يفيد القبول ، والآخر يفيد النفي ، فليس التوقف .

أيضاً للإجماع على الحاجة إلى عدالة المخبر ، وأنه لا بد من علم ذلك .

## الاجماع

الاجماع هو الاصل الثالث من الادلة المتفق عليها في الاستدلال على الاحكام الشرعية .

تعريف الاجماع : اولا : في اللغة :

يطلق الاجماع في اللغة على معنيين :

الاول : العزم والتصميم على الشيء ، ومنه قوله تعالى " فاجمعوا امركم وشركاءكم " وقوله صلى الله عليه وسلم " لا صيام لمن لم يجمع الصيام من الليل " ويقال اجمع فلان على كذا ، اذا عزم عليه ، واجمع القوم على كذا اذا عزموا عليه .

الثاني : الاتفاق : يقال : اجمع القوم على كذا ، اذا اتفقوا عليه ، فكل امر من الامور اتفقت عليه طائفة فهو اجماع في اطلاق اهل اللغة .

والفرق بين المعنيين : ان الاجماع بالمعنى الاول متصور من شخص واحد وبالمعنى الثاني لا يتصور الا من الاثنين فما فوقهما ، فلا يقال مثلا : اجمع محمد على كذا ، اذا قصد به الاتفاق على ان المعنى الثاني هو الانسب للمعنى الاصطلاحي ، لان المعنى الاصطلاحي لا يكون الا من جماعة على امر شرعي كما سيأتي ان شاء الله تعالى .

وقد اختلف العلماء في كون اللفظ حقيقة في كلا المعنيين او في احدهما فقط .

فذهب بعضهم الى انه مشترك لفظي بينهما ، لان اللفظ قد استعمل فيهما والاصل في الاستعمال الحقيقة .



وذهب البعض الى انه حقيقة في العزم ، مجاز في الاتفاق ، لان اللفظ  
غلب استعماله في العزم ، وقل استعماله في الاتفاق ، وما غلب استعماله ارجح  
فيكون اللفظ حقيقة في العزم ، لان الحقيقة راجحة .

وذهب البعض الى انه حقيقة في الاتفاق مجاز في العزم .

#### ثانيا في الاصطلاح :

اختلفت عبارات الاصوليين في تعريفه : ولا فرق بينهم في الغالب الا في  
تصريح بعضهم بما اجمله الاخر ، والتعريف المختار هو :

اتفاق مجتهدى الامة الاسلامية بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم في  
عصر من العصور على امر من الامور .

#### شرح التعريف :

الاتفاق : اى الاشتراك في القول او الفعل او الاعتقاد او ما في معناهم  
من التقرير وال سكوت عند من يرى ان ذلك كاف في الاجماع .

وهو جنس في التعريف يشمل كل اتفاق سواء اكان من الكل ام من البعض  
وسواء اكان من المجتهدين وحدهم ام منهم ومن المقلدين ، او من المقلدين  
وحدهم ، وسواء اكان المتفقون في عصر واحد ام في عصور مختلفة .

مجتهدى الامة : المجتهد هو الفقيه الذى يبذل وسعه في تحصيل الظن  
بحكم شرعى فرعى على وجه يحس معه العجز عن المزيد عنه ، وهو قيد اول فى  
التعريف ، يخرج به اتفاق غير المجتهدين ، كالمقلدين ، واتفاق بعض  
المجتهدين دون البعض الاخر واتفاق العوام فلا عبرة باتفاقهم .  
الامة الاسلامية : قيد ثان في التعريف يخرج به اتفاق المجتهدين من

الام السابقة فانه وان قيل ان اجماعهم حجة فليس الكلام الا فى الاجماع الذى هو دليل شرعى يجب العمل به الان ولان السلامة والعصمة من الخطا من خصائص هذه الامة .

بعد وفاة النبى صلى الله عليه وسلم لان الاجماع لا يتصور وجوده فى زمنه صلى الله عليه وسلم ، لان قول المجمعين بدونه صلى الله عليه وسلم لا يصح لانهم بعض المجتهدين ، وان كان صلى الله عليه وسلم معهم كان قوله الحجة لانه مصدر التشريع فذكر هذا القيد فى التعريف لئلا يتوهم ذلك .

فى عصر من العصور : قيد رابع فى التعريف قصد به بيان المواد من المجتهدين هم المجتهدون فى العصر الواحد ، وليس المراد بهم المجتهدين فى جميع العصور حتى تقوم الساعة لان ذلك يقضى بعدم تحقق الاجماع فى اخر الزمان ، اذ لا يتحقق اتفاق جميع المجتهدين الا حينئذ .

على امر من الامور : وذلك لان هذا التعريف للاجماع بمعناه العلم فشمّل الاتفاق فى الشرعيات واللغويات والعقليات والدينيات ، فان الاجماع حجة فى كل ذلك من غير خلاف فى الشرعات واللغويات ، وفى العقليات خلاف لامام الحرمين ، ووافقه الشيخ ابو اسحاق الشيرازى فى كليات اصول الدين كحدوث العالم ، واثبات النبوة دون جزئياته كجواز الرؤية فانه حجة عنده .

وفى الدنيوية كالاراء فى الحروب ، وتدبير امور الرعية مذهبان ، حكاهما الامدى وغيره ، واختار وجوب العمل فيها بالاجماع وهو قول الامام الشيرازى وابن الحاجب وتاج الدين السبكي وغيرهم .

وقيل : لا يجرى فيها الاجماع وهو قول القاضى عبد الجبار .

وانما زيد " من الامور " بعد " على امر " مبالغة فى الشمول والاحاطة لان الامر عند الاقتصار عليه صالح لامين :

- احدهما : ان يكون المراد منه خصوص القول الطالب للفعل .
- ثانيا : ان يكون المراد منه القول والفعل .

ولكن بعد بيانه بـ " من الامر " اصبح متعينا فيما يشمل القول والفعل معا ، ضرورة ان الامر الخاص بالقول لا يجمع على امر ، بل يجمع على اوامر .  
فاذا اردنا ان نعرف الاجماع بمعناه الخاص باعتباره دليلا شرعيا كالكتاب والسنة قلنا " على امر شرعي " واختاره صدر الشريعة في تنقيح الاصول لوجهين :

الاول : ان الاجماع دليل شرعي ، والحادثة الشرعية هي محل نظر الفقهاء بخلاف غيرها .

الثاني : ان الاجماع على مثل هذه الامور اى : اللغوية او العقلية او الدنيوية ان وقع او لم يقع فهما سواء ، حتى ان انكوه احد لا يكون كفرا ، بل يكون جهلا بهذا الحكم بخلاف الامور الشرعية .

واعترض على هذا التعريف بانه غير جامع لكل افراد المعروف ، لانه لا يشمل قول المجتهد الواحد اذا لم يوجد في العصر الواحد غيره ، فانه قوله يكون حجة كما صرح بذلك الرازي واتباعه . ومع ذلك فالتعريف لا يشمل لان الاتفاق كما تقدم معناه المشاركة وهي مفاعلة من الجانبين ، فلا بد فيها من التعدد .

واجيب عن ذلك بانه لا يلزم من كون المجتهد الواحد حجة - لان الاجتهاد منحصر فيه - ان يكون اجماعا ، بل نقول هو حجة وليس باجماع لان الحجة اعم فلا يضر خروجه من التعريف .

مسألة : اثبات الاجماع :

ذهب جمهور العلماء الى ان الاجماع باختيار ذاته ممكن ، ونقله الى غير المجمعين متيسر وليس متعذرا ، لانه لا يترتب

على فرض وقوعه محال في العادة ، وكل ما كان كذلك كان ممكنا فالاجماع ممكن في العادة .

ثانيا : لو لم يجز انعقاد الاجماع ونقله لم يقع ولكن انعقاد الاجماع ونقله قد وقع - كالاجماع على ان الماء اذا تغير في احد اوصافه الثلاثة ينجس ، والاجماع على حجب ابن الابن بالابن في الميراث ، والاجماع على تقديم الدين على لوصية في الميراث ، والاجماع على حرمة شحم الخنزير كلحمه ، وغير ذلك من الاجماع المذكورة في كتب الفقه - فدل على انه ( اى الاجماع ) جائز ، وقد نقل اليها .

٢ - وذهب بعض الشيعة ، واصحاب النظام الى ان الاجماع باعتبار ذاته محال لانه لو امكن اجماعهم ، فاما ان يكون عن دليل قاطع او ظني - اذ لا بد له من مستند - والاجماع لا يخلو عنهما فان الاول لوجب في العادة نقله اليها وإطلاعا عليه لتوفر الدواعي على نقله ، لكنه لم ينقل فليس الاجماع عنه .

وان كان الثاني " اى الظني " لم يتحقق الاتفاق ، لان العادة تحصيل اتفاقهم عن دليل ظني ضرورة اختلاف قرائهم وقوة تفكيرهم وموارد استنباطهم كما تحيل اتفاقهم على ماكول واحد او مشروب واحد او ملبوس واحد في زمن واحد ، لاختلاف الشهوات والميول ومادام اتفاقهم عن دليل قاطع او ظني غير ممكن لم يتحقق اتفاق لهم اصلا .

واجب عن ذلك " بانه اذا كان مستند الاجماع هو الدليل القطعي فلا يجب نقله اكفاء بنقل ما هو اقوى منه ، وهو الاجماع لان الاجماع لا يحتمل النسخ بخلاف القطعي فانه يحتمله ، كما انه قد يكون في المسالة دليل قطعي ولكنه يخفى على البعض حتى ينبه عليه كما وقع لعمر بن الخطاب رضي الله عنه انه منع الناس من الزيادة في المهور على اربعمائة درهم وخفى عليه النص

القطعى الذى يبيح هذه الزيادة وهو قوله تعالى " واتيتهم احداهن قنطارا " حتى نه على ذلك فرجع .

• واذا كان المستند غنى فانه يمكن الاتفاق عليه ايضا ، والقياس على اتفاق الناس على مأكول او مشروب او ملبوس واحد باطل لان دواعيهم فى مختلفات باختلافهم فى الشهوة والمزاج والطبع فامتنع اجتماعهم عليه بخلاف الحكم فانه تابع للدليل فلا يمتنع اجتماعهم عليه سواء اكان الدليل الظنى جليا ام خفيا .

٣ - وذهب فريق ثالث الى امكان الاجماع باعتبار ذاته وتمذره باعتبار نقله فاما الامكان فالدليل عليه مستفاد مما قاله الجمهور فى الراى الاول ، واما انه يتمذره نقله الى غير المجمعين فذلك لان النقل يتوقف على امور ثلاثة :

الاول : معرفة المجمعين باشخاصهم واعيانهم ، وذلك متمذره لانتشار المجتهدين فى مشارق الارض ومغاربها ، وذلك مما يجوز اختفاء احدهم لحبسه او اسره او انقطاعه للعبادة او كونه خامل الذكو لا يختلط بالناس فلا يعرف كونه من المجتهدين .

الثانى : معرفة الامر الذى غلب على ظنهم . وذلك متمذره ايضا لاجتماع ان يفتى بعض المجتهدين على خلاف ما غلب على ظنه خوفا من حاكم او ظالم او مجتهد ذى منصب فى الدولة يخالفه فى الراى .

الثالث : معرفة انهم اتفقوا عليه فى وقت واحد وهو متمذره لجواز ان يرجع احدهم عن رايه قبل ان يفتى فيه الباقون فلا يتحقق من الجميع فى وقت واحد .

واجيب عن ذلك : بان هذا غير مطرد فى كل اجماع ، فان المجتهد فى القرون الثلاثة الاولى المفضلة - لاسيما القرن الاول - كانوا معلومين باسمائهم

واعيانهم وامكتبتهم ومعرفة اقوالهم ، وليس فيهم من هو خامل الذكر للطالب الجاد ، وخصوصا المجتهد منهم ، وكان لهم من قوة الدين ما يمنعهم من الفتوى على خلاف ما يعتقدون ، لانهم لا يخشون في الحق لومة لائم ، ولم ينقل عن احدهم انه رجع عن فتواه قبل فتوى الاخر ، والا لاشتهر ذلك عنهم ومتى ثبت عدم تعذر النقل في بعض الجزئيات بطل مدعاهم ، ولا سيما في عصرنا الحاضر فاننا نستطيع القطع برد هذه الشبهة نظرا لسهولة المواصلات وانتشار وسائل الاعلام من صحف واذاعة واقمار صناعية ونحوها من وسائل الطباعة والنشر والهريد والفاكس والسفارات المختلفة في بلدان العالم .

### حجة الاجماع :

اي اخبار الاجماع حجة ودليلا يستدل به على الاحكام الشرعية .

### تحرير محل النزاع :

اتفق العلماء على الاحتجاج بالاجماع فيما هو معلوم من الدين بالضرورة كالاجماع على وجوب الصلوات الخمس والزكاة والحج وتحريم الزنا والربا ، ونحو ذلك ، وهذا ما يسميه الامام الشافعي بالاجماع العامة ، وذلك لان الاممة اجمعت عليه كلها مجتهدوها وعوامها ومنكر ذلك الاجماع كافر بالاجماع ، وعلى هذا فالكلام على حجة الاجماع وما يتوقف عليه انما هو في غير ما علم من الدين بالضرورة كالاجماع العلماء على ان نصيب بنت الابن مع بنت الصلب السبب ، واجماعهم على تقديم الدين على الوصية ، وهذا ما يعرف بالاجماع الخاصة عند الشافعي ، وقد اختلف العلماء في الاحتجاج بهذا الاجماع ، فذهب جمهور العلماء الى ان الاجماع حجة شرعية ويجب العمل بمقتضاه على كل مسلم ففى كل عصر .

وزهد النظم والخوارج والشيعة الى انه ليس بحجة .

فاما النظم فالاجماع عنده هو : كل قول يحتج به حتى قول الواحد ، كذا  
حكاه عنه الامدى فى الاحكام قال ( اى الامدى ) وقصد بذلك الجمع بين انكاره  
كون اجماع اهل الحل والعقد حجة ، وبين موافقته لما اشتهر بين العلماء من  
تحريم مخالفة الاجماع ا . ه .

واما الخوارج فقالوا : ان اجماع الصحابة حجة قبل حدوث الفرقة ، واما  
بعدها ، فقالوا : الحجة فى اجماع طائفتهم لاغير ، لان العبرة بقول  
المؤمنين ، ولا مؤمن عندهم الا ما كان على مذهبهم .

واما الشيعة فقالوا : ان الاجماع حجة لا يكونه اجماعا ، بل لاشتماله على  
قول الامام المعصوم وقول الامام بانفراده حجة عندهم .

الادلة :  
استدل جمهور العلماء بما ياتى :

اولا : قوله تعالى " ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبىع  
غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيرا " النساء / ١١٥

وجه الدلالة من هذه الآية : ان الآية الكريمة اشتملت على امرين :

الاول : مشاقة الرسول صلى الله عليه وسلم ومعناها منازعته ومخالفته فيما جاء  
به عن ربه تعالى .

الثانى : سبيل المؤمنين ، وهو ما اختاره المؤمنون لانفسهم من قول او فعل  
او اعتقاد .

وقد جمع الله تعالى بين مشاقة الرسول صلى الله عليه وسلم واتباع غير  
سبيل المؤمنين فى الوعيد ولايصح ان يكون الوعيد على مجموعهما ، لاستقلال

المشاقة في استحقاق العقاب ، ولا أن يكون " المتوعد عليه " المشاقة وحدها لأنها حينئذ تكون هي الحرام ، واتباع غير سبيل المؤمنين مباحا ، فتكون الآية قد جمعت بين الحرام والمباح في الوعيد ، وهو غير حسن ، فلا يصح حمل الآية عليه ، فتعبر أن يكون كلا منهما متوعدا عليه وسببا مستقلا في استحقاق العقاب ، ومادام اتباع غير سبيل المؤمنين موجبا للعقاب فيكون محرما ، ويكون اتباع سبيل المؤمنين واجبا ، لأنه لا واسطة بينهما ، فإن اتباع أحدهما يقضى بعدم اتباع الآخر وبذلك يكون سبيل المؤمنين حجة يجب العمل بمقتضاه .

الاعتراض عليه :

وقد اعترض على هذه الآية باعتراضات متعددة نختار منها واحدا .  
أن هذه الآية من قبيل الظاهر ، وذلك لأنها تحتل احتمالات كثيرة منها أن السبيل هو متابعة الرسول صلى الله عليه وسلم أو مناصرته أو الإيمان به . وهذه الاحتمالات وإن كانت ضعيفة إلا أنها تخرج الآية عن القطعية فلا يصح الاستدلال بها على حجية الإجماع لأميرين :

الاول : أن حجية الإجماع مسألة أصلية فتكون قطعية فلا يستدل عليها بالدليل الظني بل لابد من الدليل القطعي .

الثاني : أن حجية الآية لكونها ظاهرا لم يثبت إلا بالإجماع ، لو استدل بها على حجية الإجماع لزم الدور .

واجب عن الأمر الأول بأن المسائل الأصلية نوعان :

النوع الأول : ما يقصد لذاته كمسائل علم الكلام ، وهذه هي التي يجب أن يكون دليلها قطعيا .

النوع الثاني : ما يكون وسيلة للمسائل العملية كمسائل علم " أصول الفقه "



وهذه يكفى فيها الدليل الظنى ، وحجية الاجماع من النوع الثانى فيكفى فيها الاستدلال بالظاهر .

ويمكن ان يجاب بان دعوانا تتضمن دعوتين :

اولاهما : ان الاجماع دليل شرعى ، وثانيتهما : ان دلالة قطعية ، فالاية الكريمة انما اقامها المستدل على الدعوى الاولى .

واما الدعوى الثانية : فيستدل عليها بهذه الاية مع باقى الادلة الاخرى وهى كثيرة فان كلا منها وان افاد الظن استقلالها الا انها تتقوى بالانضمام الى بعضها فتفيد اليقين كما يقال فى الاخبار الاحادية انها اذا اجتمعت على مخبر واحد ، صارت متواترة فيه تواترا معنويا .

واجيب عن الامر الثانى : اى ( لزوم الدور ) باننا نمنع ان حجية الظاهر لم تثبت الا بالاجماع بل قد تثبت بالدليل العقلى ، وهو ان الظاهر يغيد ظن حصول العقاب اذا ترك العمل به ودفع ضرر المظنون بدهى مقرر فى جميع العقول .

على ان الظاهر اذا لم يوجد له معارضة ، اوجب العقل قطعا العمل به يقتضاه وموجه إذ العدول الى خلافه بلا دليل غير معقول خصوصا اذا كان هذا الظاهر قد عضده ظواهر اخرى وهى هنا كثيرة .

الدليل الثانى : استدلال الجمهور ثانيا بقوله تعالى " وكذلك جعلناكم امة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا " البقرة ١٤٣ . وجه الاستدلال من الاية :

ان الله تعالى عدل الامة حيث جعلها وسطا - والوسط العدل . وتعديل الله تعالى للامة يجعلها معصومة من الخطا فى القول او الفعل ، معصومة

عن الذنب فلا يصدر منها كبيرة ولا صغيرة ، لانه تعالى يعلم سرهم ونجواهم فلا يعدل من ليس عدلا في الواقع ونفس الامر ، والعصمة من الخطا توجب قبول قول المعصوم او فعله ، فكان الاجماع حجة والعمل به واجبا .

وقد اعترض على ذلك بان الله تعالى انما وصفهم بالعدالة ليكونوا شهداء في الآخرة على الناس بتبليغ الانبياء اليهم الرسالة ، وذلك يقتضى عدالتهم وقبول شهادتهم في يوم القيامة حالة ما يشهدون دون حالة التحمل في الدنيا .

واجيب عن ذلك بان : وصفامة محمد صلى الله عليه وسلم بالعدالة انما كان في معرض الامتنان والانععام عليهم وتعظيم شانهم ، وذلك اما ان يكون في الدنيا او في الآخرة او في فيها ولا جئز ان يكون في الآخرة فقط لوجهين :

الاول : ان جميع الامم عدول يوم القيامة ، بل ومعصومون عن الخطا لاستحالة ذلك منهم ، وبذلك تبطل فائدة التخصيص لهم .

الثاني : ان الله تعالى عبر بلفظ الماضى ، فقال " جعلناكم " ولم يعبر بالمضارع فيقول : سنجعلكم وهذا مما يغيد تحقيق العدالة في الدنيا لان الاصل في الكلام الحقيقة ولا يعدل عنها الا لدليل ولا يوجد .

واعترض على هذا الاستدلال ثانيا : بان العدالة فعل العبد لانها اداء الواجبات ، واجتناب المنهيات ، وجعل الامة وسطا فعل الله تعالى وتعديل الغير للشخص لا يجعله عدلا باعتبار الواقع ونفس الامر ، بل باعتبار الظاهر ، لان غاية اخبار عن عدالته ، وقد يكون الاخبار مطابقا للواقع وقد يكون غير مطابق له ، فلا تزال عدالة الامة غير ثابتة .

واجيب عن ذلك بان تعديل الله تعالى للامة يجعلها عدلا حقيقة باعتبار الواقع ونفس الامر لانه اخبار بالعدالة ممن لا يحتمل قوله الا الصدق

لانه يعلم سرهم ونجواهم وهو خالق لافعالهم ، فانه الحكيم الخبير لا يخبر عن شخص بانه عدل الا اذا كان كذلك فى الواقع ونفس الامر .

واستدل الجمهور من الكتاب ايضا بقوله تعالى " كنتم خيرا امة اخرجت للناس " فان الله تعالى قد اثنى على هذه الامة ووصفها بالخيرية ، ومن كان بهذه المنزلة التى اثبتتها الله فى هذه الاية وانهم خيرا امة اخرجت للناس فان قولهم حين يتفقون على حكم شرعى يكون حجة ، لانهم لا يتفقون على باطل .

الدليل الثالث : " من السنة "

انه ثبت من طريق التواتر المعنوى عن النبى صلى الله عليه وسلم ، عصمة هذه الامة عن الخطأ ، وانها لاتجتمع على ضلالة ، وهذا موجب لصدقها قطعا فيكون قولها حجة ، فقد ورد على لسان الثقات من الصحابة رضوان الله عليهم احاديث بالفاظ مختلفة مع الاتفاق فى المعنى منها قوله صلى الله عليه وسلم " لاتجتمع امتى على ضلالة " وفى رواية " على خطأ " وقوله " سألت الله تعالى ان لاتجتمع امتى على الضلالة فاعطانيها " وقوله " ما راه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن " وقوله " يد الله مع الجماعة " وقوله " عليكم بالسواد الاعظم " وقوله " من فارق الجماعة مات ميتة جاهلية " وقوله " لاتزال طائفة من امتى على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى ياتى امر الله "

فهذه الاحاديث وغيرها كثير - وان لم يتواتر احادها تواترا لفظيا ، الا ان القدر المشترك انها تفيد اثبات عصمة الامة من الوقوع فى الخطا متواتر والتواتر المعنوى كالتواتر اللفظى فى افادة العلم لما يدل عليه .

ويؤيد ذلك ان هذه الاحاديث لم تنزل ظاهرها بين الصحابة والتابعين يتمسكون بها فى اثبات الاجماع ويحتجون بها ، ولم يظهر منهم من يخالف

فى الاحتجاج بهذه الاحاديث على الاجماع او ينكرها ، ويستحيل فى العادة توافق اهل الامصار المتلاحقة على قبول مثل هذا ما لم يدل على دليل على صحته خاصة اذا كان يثبت حكما شرعيا كالاجماع .

#### حجة المخالفين :

استدل النافون للاجماع بما ياتى :

اولا : قوله تعالى " فان تنازعتم فى شىء فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر " النساء ٥٩ .

وجه الدلالة : ان الله تعالى امر برد المتنازع فيه الى كتاب الله سبحانه وتعالى والى رسوله صلى الله عليه وسلم فى حياته وسنته بعد مماته ، ولم يأمر برده الى الامة فكان ذلك دليلا على ان قولها غير معتبر فلا يكون حجة .  
واجيب عن ذلك : بان هذه الاية حجة عليكم لا حجة لكم ، لان حجية الاجماع من الامر المتنازع فيها فيجب ردها الى الله ورسوله ، وبالرد اليهما تبين ان الاجماع حجة حيث اثبتناه بالقران والسنة كما سبق فى الادلة فنحن قد علمنا بالاية وانتم لم تعملوا بها .

ثانيا : قوله تعالى " ونزلنا عليك الكتاب تبينا لكل شىء " النحل ٨٩ /

فقد اخبر الله تعالى انه لا مرجع فى تبيان الاحكام الا اليه والاجماع غيره فلا يكون حجة .

واجيب عن ذلك : بان " كون الكتاب تبينا لكل شىء " لا ينافى ان يكون غيره ايضا تبينا ولا ان يكون الكتاب تبينا لشىء بواسطة الاجماع ، لان حجية الاجماع ثبتت به فيكون العمل به عمل بالكتاب .

ثالثا : تصويب النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذ حين بعثه الى اليمن مع انه لم يذكر الاجماع من المراجع التي يرجع اليها في الحكم ، وذلك يدل على ان الاجماع ليس حجة ، والا لقال الرسول صلى الله عليه وسلم لمعاذ " لقد تركت الاجماع فعليك الرجوع اليه "

واجيب عن ذلك بان النبي صلى الله عليه وسلم انما صوب معاذا لانه اتى بالادلة التي يمكن العمل بها في ذلك الوقت ، والتي تعتبر حجة في زمنه صلى الله عليه وسلم والاجماع لا يتعقد في حياته كما تقدم فلا يكون حجة في ذلك الوقت .

رابعا : ان الامة الاسلامية امة كغيرها من الامم ، وقول غيرها لا يعتبر حجة فقولها كذلك لا يكون حجة لعدم الفارق .

واجيب عن ذلك بان هناك فرقا بين المقيس والمقيس عليه ، فالام السابقة لم يوجد من الادلة ما يوجب صدقها ، بخلاف الامة الاسلامية التي هي خير الامم ، فان الادلة دلت على صدقها وعصمتها من الخطأ .

خامسا : قالت الشيعة : انه يجب على الله تعالى ان يبعث في كل زمان اماما يامر الناس بالطاعة وينهاهم عن المعصية ويكون معصوما عن الخطأ والكذب فاذا اجمعت الامة على شيء وجب قبول قولهم لوجود هذا الامام المعصوم فيهم .

واجيب عن ذلك بان هذا مبني على وجوب رعاية المصالح على الله تعالى وهذا لا يعترف به الاشارة لفساده ، ثم ان الشيعة جوزوا على هذا الامام الكذب خوفا او تقية او ان يكون خامل الذكور خفيا غير ظاهر للناس ، ومع هذا التجويز لا يتأتى عصمته عن الكذب ومادام الامر كذلك فلا موجب لقبول خبره .

اجماع اهل المدينة :

إذا اتفق مجتهدوا المدينة خاصة على حكم من الأحكام فهل يعد اتفاقهم اجماعاً ويكون حجة على غيرهم أو لا يكون ؟

ذهب جمهور العلماء الى ان اتفاقهم لا يكون اجماعاً لان اهل المدينة هم بعض الامة ، والعصمة من الخطأ انما تثبت بالادلة المتقدمة لجميع الامة لا لبعضها ولم يقم دليل اخر على حجية اجماع اهل المدينة بخصوصة ، حتى نأخذ به ، والاماكن لا تؤثر في كون الاقوال حجة .

وقال الامام مالك رضي الله عنه : ان اجماع اهل المدينة حجة يجب العمل بها شرعاً وواقعه كثير من اصحابه واجروه على ظاهر .

وانكره جماعة من اصحابه البغداديين وقالوا : ليس مذهبنا له ، واوله بعض اصحابه على ترجيح روايتهم على غيرهم مع مخالفة غيرهم لهم ، وقد اشار الامام الشافعي رضي الله عنه اليه في القديم ، ورجح رواية اهل المدينة على رواية غيرهم .

وحمله بعضهم على ان اتباعهم اولى مع تجويز المخالفة لعلو قدرهم ، وحمله البعض على انه اراد الصحابة ، وبعضهم انه اراد التابعين وتابعيهم وقبيل غير ذلك .

ادلة المالكية :

اولاً : قوله صلى الله عليه وسلم " ان المدينة طيبة تنفى خبيثها كما ينفي الكير خبث الحديد " .

وجه الدلالة : ان النبي صلى الله عليه وسلم اخبر عن المدينة بانها طيبة وانها تنفى الخبث والمواد تنفى الخبث عن اهلها فلا يقع منهم ، والخطأ نوع

من الخبث فلا يقع من اهلها خطأ ، فيجب قبول قولهم لعصمتهم .  
واجيب عن ذلك :

اولا : ان الخطأ ليس نوعا من الخبث ، بل هو مبين له ، لان الخطأ معفو عنه لقوله صلى الله عليه وسلم " رفع عن امتي الخطأ والنسيان ٠٠٠ " واما الخبث فممنهى عنه لقوله صلى الله عليه وسلم " الكلب خبيث وشمه خبيث ، ومهر البغى خبيث "

ثانيا : ان حمل الخبث على الخطأ متعذر لمشاهدة صدور بعض الاخطاء من سكانها واهلها قال امام الحرمين : ان البقاع لاتعصم ساكنيها ، ولو اطلع مطلع على ما يجرى بين لايى المدينة من المخازى قضى العجب ، كما ان الاخبار عن المدينة بانها طيبة تنفى الخبث لايتنافى ان غيرها كذلك ، وتخصيصها بالذكر لاظهار شرقها وخطرها فيكون خبر غيرهم مقبولا كخبرهم متى تحققت فيهم العصمة .

ثالثا : بان اهل المدينة شاهدوا التنزيل وسمعوا التاويل ، وكانوا اعرف باحوال الرسول صلى الله عليه وسلم من غيرهم فاذا اجمعوا على امر احوال العادة ان يكون ذلك الاجماع عن دليل مرجوح ، وقضت بان يكون عن دليل راجح ، فيقبل قولهم لذلك ويكون حجة على غيرهم .

ويجاب عن ذلك بان ما قيل في اهل المدينة من الصحابة والتابعين ، يتحقق في الصحابة والتابعين في غيرها كاهل الكوفة والبصرة ، ومقتضى هذا ان يكون اجماعهم حجة ، كما انه لو كان للمكان اثر في حصول الاجماع للزم على ذلك ان يكون قول اهل المدينة حجة في جميع الازمنة ، ولكن قولهم لا يكون اجماعا بعد عصر التابعين عند المالكية انفسهم ، فكيف بما عداه من العصور .

### اجماع العترة :

المواد بالعترة : هم : السيدة فاطمة الزهراء ، والامام على ، والامام الحسن ، والامام الحسين ، رضوان الله تعالى عليهم ، والجمهور على ان اتفاقهم على حكم من الاحكام ليس اجماعا ولا حجة على غيرهم لانهم بعض الامة والحجة انما تكون في قول كل المجتهدين كما تقدم ، ولم يقد دليل خاص باجماعهم يفيد حجته ويلزم غيرهم به .

وذهب الشيعة الزيدية والامامية الى ان اجماعهم حجة واحتجوا بما ياتي :  
اولا : قوله تعالى " انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ويطهرهم تطهيرا " الاحزاب / ٣٣

وجه الدلالة : ان الله تعالى اخبر في هذه الآية بنفى الرجس عن اهل البيت والخطأ رجس فيكون منفي عنهم ، وحيث انتفى عنهم الخطأ كان اجماعهم حجة والمواد باهل البيت في هذه الآية هم العترة ، ويدل عليه ما روى عمر بن ابي سلمة انه لما نزلت هذه الآية ، لف النبي صلى الله عليه وسلم عليهم كساء وقال " هؤلاء اهل بيتي وخاصتي ، اللهم اذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا "

واجيب عن ذلك :

اولا : بان المواد في الآية الكريمة هم ازواج النبي صلى الله عليه وسلم لدفع التهمة عنهم ، وامتداد الاعين بالنظر اليهن لسابق الآية وهو قوله تعالى " وقرن في بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية الاولى " ولاحقها وهو قوله تعالى " واذكرن ما يتلى في بيوتكن من آيات الله والحكمة " فان قيل : لو كان المواد الازواج لقيل : عنكن الرجس .



اجيب : بانه اراد معهن غيرهن من الذكور كعلی والحسن والحسين رضی الله عنهم ، واذا اشتمل الجمع على مذكر ومؤنث غلب المذكر ، كقوله تعالى " اتعجبين من امر الله رحمة الله وبركاته عليكم اهل البيت "

ثانيا : لانسلم ان الخطأ في الاجتهاد رفس ، لان الرفس العذاب كما في قوله تعالى " قد وقع عليكم من ربكم رجس وغضب " وقيل : انه الاثم ، وقيل : هو كل مستقذر ومستنكر ، والخطأ في الاجتهاد لا يترتب عليه عذاب ، ولاتاثم فيه وليس بمستقذر ولا بمستنكر ، انما هو امر يثاب عليه المجتهد سواء اصاب في اجتهاده ام اخطأ .

ثالثا : قول النبي صلى الله عليه وسلم في سيدنا على ومن معه رضی الله عنهم " هؤلاء اهل بيتي " لا ينافي ان اهل بيت له كذلك ، فالاية لا دلالة فيها على ان قول العترة بخصوصهم حجة .

ثانيا واستدل الشيعة ثانيا بقوله صلى الله عليه وسلم " اني تارك فيكم ما ان تمسكتم به لن تضلوا كتاب الله وعترتي "

وجه الدلالة : ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل التمسك بالعترة رافعا للضلال كالتمسك بالكتاب ، والكتاب حجة بلا خلاف ، فاجماع العترة كذلك .

واجيب بان هذا الحديث من باب الاحاد ، ولا يجوز عند الشيعة العمل باحاديث الاحاد في الفروع فضلا عن الاصول .

وعلى فرض ان الحديث حجة فهو محمول على قبول روايتهم للحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، جمعا بين هذه الرواية والرواية الاخرى " كتاب الله وسنتي " لان الجمع بين الحديث اولي من العمل باحدهما وترك الآخر .

### اجماع الخلفاء الراشدين :

الخلفاء الاربعة هم : ابو بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلى رضى الله عنهم  
والجمهور على ان اجماعهم على شىء مع وجود المخالف لهم لا يكون حجة على  
غيرهم لانهم بعض الامة .

وقال الامام احمد فى رواية عنه ، والقاضى ابو حازم ( وقيل ابو خازم ) من  
الحنفية واختاره الحسن بن احمد المعروف بابن البناء من الحنابلة ، انه حجة  
وان وجد المخالف .

وقالت الشيعة هو حجة لا من حيث هو ، ولكن من حيث اشتماله على قول  
على رضى الله عنه .

واستدل الامام احمد رضى الله عنه ومن معه بقوله صلى الله عليه وسلم  
" عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى عضوا عليها بالنواجذ " .

فقد امر النبى صلى الله عليه وسلم باتباع سنتهم كما امر باتباع سنته ، واتباع  
سنته واجب فاتباع سنتهم والتمسك بطريقتهم كذلك فيكون اجماعهم حجة .

واجيب عن ذلك : بان المواد بالحديث بيان انهم اهل لان يقلدهم  
المقلدون وينهج نهجهم الطالبون لا ان قولهم حجة على غيرهم ، فان المجتهد  
متعبد بالبحث عن الدليل حتى يظهر له ما يظنه حقا ولو كان قولهم حجة  
لما جاز لاحد من الصحابة المخالفة فيما اجمعوا عليه ، ولما جاز لاحد من  
المقلدين ان يقلد غيرهم فيما خالف فيه ، مع ان كلا من الامرين جائز بالاجماع  
من الصحابة ومنهم الخلفاء الراشدين انفسهم ، حيث انهم لم ينكروا على من  
خالفهم او قلد غيرهم ، وقد تكرر ذلك فى مواطن كثيرة .

ما يكون الاجماع حجة فيه وما لا يكون ؟

يكون الاجماع حجة ويجب العمل به فى الامور الاتية :

- اولا : الشرعيات : مثل وجوب الصلاة والزكاة والصوم والحج .
- ثانيا : اللغوية : ككون الفاء للتعقيب ، وثم للتراخى ، والواو المطلق الجمع .
- ثالثا : الامور الدنيوية مثل : تدبير الجيوش وترتيب امور الرعية خلافا للقاضى عبد الجبار فى احد قوله .

رابعا : الامور العقلية الدينية التى لا تتوقف حجية الاجماع عليها .

مثل : رؤية الله تعالى فى غير جهة ، ونفى الشريك عنه سبحانه وحدوث العالم خلافا لامام الحرمين ، حيث قال : لا اثر للاجماع فى العقليات لان المعتبر فيها الادلة القاطعة فاذا انتصبت لم يعارضها شقاق ولم يعضدها وفاق .

ووافق الشيخ ابو اسحاق الشيرازى فى كليات اصول الدين دون جزئياته

فانه حجة فيها كما تقدم بيانه فى التعريف .

ولا يكون الاجماع حجة ، ولا يصلح الاستدلال به فى الامور العقلية الدينية

التي يتوقف عليها حجيته مثل وجود الله تعالى ونبوة محمد عليه الصلاة والسلام لان ذلك يوجب الدور وبيان ذلك :

ان الاجماع انما ثبتت حجيته بالكتاب والسنة ، فتكون صحة الاحتجاج به

متوقفة على الكتاب والسنة وصحة الاستدلال بالكتاب والسنة متوقفة على وجود الله

تعالى ونبوة النبى صلى الله عليه وسلم فبذلك يكون الاجماع متوقفا على وجود

الله تعالى ونبوة النبى صلى الله عليه وسلم .

فلو جعلنا الاجماع حجة فى هذين الامرين لكان وجود الله تعالى ونبوة

النبى صلى الله عليه وسلم متوقفا على الاجماع ضرورة ان المدلول متوقف على الدليل

وقد تقدم ان الاجماع متوقف عليها فبذلك يكون كل منهما متوقفا على الاخر وهذا هو الدور بعينه وهو باطل .

#### شروط الاجماع :

- ١ - ان يكون المجتهدون مسلمين عدولا .
- ٢ - ان يكون المجمعون هم كل المجتهدين في هذا الفن التي تعتبر المسألة من مسائله ، فمثلا اذا كان المسألة لغوية ككون الفاء للتعقيب ، فلا بد ان يكون المجمعون على ذلك هم كل علماء اللغة في ذلك العصر ، واذا كانت من مسائل علم الكلام وجب ان يكون المجمعون هم كل علماء الكلام واذا كانت المسألة فقهية وجب ان يكون المجمعون هم كل علماء الفقه في ذلك العصر . . وهكذا .

وينبغي على هذا الشرط امران :

الاول : ان مخالفة من ليس من علماء هذا الفن لا تندرج في اجماع علماءه سواء أكان المخالف عاميا لا يعلم شيئا في أي فن ، أم كان غير عامي بأن كان يعلم غيره من الفنون ، لان من لم يعلم شيئا في فن ما يكون قوله فيه قولاً بلا دليل ، والقول بغير دليل خطأ والخطأ لا عبرة به .

وقيل : يعتبر موافقه الحوام ليكون الاجماع قطعيا والا كان ظنيا وهو اختيار الامدى ، وذهب الرازي والباقلاني وغيرهما الى اعتبار الاصول في الفقه اذا كان متكاملا ، وقيل بعكسه ، اى اعتبار قول الفقيه في الاصول .

ثانيا : ان مخالفة بعض علماء الفن ، ولو كان المخالف واحد تكون قاذرة في اجماع الباقيين فلا يعتبر قولهم اجماعا ولا يكون حجة ، وهو اختيار فخر الدين الرازي والبيضاوى والامدى لان الادلة المثبتة لحجية الاجماع ، انما

اعتبرت العصمة في قول الكل ، وعند مخالفة الواحد يكون الباقي هم بعض المجتهدين فلا يكون اجماعا .

وخالف ابن جرير الطبري والجصاص من الحنفية وابو الحسن الخياط من المعتزلة ، فقالوا مخالفة الثلاثة ضارة بالاجماع ، فلا يتحقق معناها ، اما مخالفة الواحد او الاثنين فلا تضر ويكون قول الباقي اجماعا وذلك لان قوله تعالى " سبيل المؤمنين " وقوله صلى الله عليه وسلم " لاتجتمع امتي على ضلاله " يصدق على اكثر المؤمنين كما يصدق على كلهم ، وبذلك يكون قول الاكثر اجماعا كقول الكل .

واجيب بان استعمال اللفظ في الاكثر مجاز ، واستعماله في الكل حقيقة والحقيقة ارجح من المجاز فلا يعدل عنها الا بدليل ولا دليل هنا .

ثم انه لو كان العواد به الاكثير كما يقولون لكان قول من عدا الثلاثة حجة لانه قول الاكثر ح انكم متفقون على ان المخالف اذا كان ثلاثة فاكثر يكون قول غيرهم ليس حجة ولا اجماعا .

٣ - ان يكون الاجماع عن مستند يستند اليه المجمعون في اجماعهم من كتاب او سنة او قياس .

جملة اعتراضية  
لان الاجماع من غير مستند بان يكون عن عاطفة او الهام وتوفيق من الله تعالى لهم بوجه الصواب غير جائز عند جمهور العلماء ، لانه يكون قول فسى الذين بلا دليل وهو خطأ وضلالة والامة معصومة عنهما - كما تقدم - فكان قولها عن دليل دائما .

مثال الاجماع المستند الى دليل من الكتاب : اتفاق المجتهدين على تحريم الزواج بالجدة ، فانهم استندوا في هذا الاجماع الى قوله تعالى

" حرمت عليكم امهاتكم " فان المواد من الام في هذا النص الاصل مطلقا وهو من ينتسب اليه غيره سواء كان انتسابه اليه بواسطة ام بغير واسطة والجمده اصل بهذا المعنى .

مثال الاجماع المستند الى دليل من السنة : اتفاق المجتهدين على منع بيع شئ من المطاعم قبل ان يقبضه المشتري من البائع ، وسندهم في هذا الاجماع قول النبي صلى الله عليه وسلم " من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يقبضه "

مثال الاجماع المستند الى دليل من القياس : اتفاق الصحابة رضوان الله عليهم على اختيار ابي بكر رضى الله عنه للخلافة ، فانهم قاسوا الخلافة على الامامة ، فقدّموا ابا بكر على غيره في الخلافة قياسا على تقديم النبي صلى الله عليه وسلم له على غيره في الصلاة ، وقالوا : رضيه رسول الله صلى الله عليه وسلم لديننا افلا نرضاه لديننا "

وخالف في ذلك شذوذ فجوزوا الاجماع من غير مستند بان يكون عن الهام وتوفيق من الله لهم بوجه الصواب ، لان المستند يجعل الاجماع بدون فائدة له لان السند حينئذ يكون هو الدليل وكون الاجماع لا فائدة له باطل فبطل اشتراط السند .

واجيب عن ذلك بان انضمام السند الى الاجماع يكون من قبيل اجتماع دليلين على مدلول واحد ، وفي ذلك من التأكيد ما لا يخفى ، ثم ان عدم البحث عن الدليل بعد العلم بالاجماع ، لانه يستغنى عن الدليل بالاجماع وحرمة المخالفة بعد الاجماع وقد كانت جائزة قبله فائدتان عظيمتان :

٤ - انقراض العصر ، ومعناه موت المجمعين من غير ان يوجد منهم مخالفة .

وقد ذهب الامام احمد بن حنبل والقاضي ابو بكر بن فورك الى ان انقراض العصر شرط في صحة الاجماع ، وفصل الامدى فقال ان كان الاجماع صريحا

من الجميع لم يكن موتهم شرطا ، وينعقد بمجرد الفعل ، او القول من الجميع وليس لواحد منهم الرجوع والمخالفة ، وان كان الاجماع سكوتى كان موتهم شرطا وصح لمن سكت ان يخالف ، ولامام الحرمين تفصيل قريب منه حيث قال : ان قطع المجمعون بالحكم لم يكن موتهم شرطا والا فلا .

وزهد جمهور الاصوليين الى ان ذلك ليس شرطا فى صحة الاجماع ، بل يكون الاجماع صحيحا وحجة فيحرم على احدهم المخالفة بعد الاجماع - لان الاجماع حينئذ يكون حجة عليه - كما يحرم على غيرهم ذلك ايضا ، لان الادلة المثبتة لحجية الاجماع مطلقة لاتقييد فيها ، فاشتراط موتهم فى الحجية تقييد بدون دليل ، او تخصيص بدون مخصص وهو باطل .

واستدل الامام احمد ومن معه ، بوقوع المخالفة من بعض الصحابة فى امهات الاولاد حيث قال بجواز بيعها بعد اتفاقهم على عدم الجواز ، فقد ثبت ان عليا رضى الله عنه قال " كان رايى وراى عمر فى امهات الاولاد ان لا يبعن ، وقد رايت الان ان يبعن " فقال له عبيدة السلماني رايك مع الجماعة احب الينا من رايك وحدك ، فان قول عبيدة يدل على وجود اجماع سابق فى ذلك - من الصحابة ، فلو كان الاجماع منعقدا بمجرد الاتفاق لما جاز لعلى رضى الله عنه الرجوع فكان موتهم شرطا .

واجيب عن ذلك بانه لم يكن هناك اتفاق من الصحابة رضى الله عنهم فى حرمة بيع امهات الاولاد ، فقد ثبت ان جابر بن عبد الله وابن عباس وابن مسعود ، وعبد الله بن الزبير رضى الله عنهم كانوا يقولون بجواز بيعهن وبذلك يكون قول عبيدة : رايك فى زمن الجماعة احب الينا من رايك الان .

واستدل الامد يمان الاجماع السكوتى ليس اتفاقا قطعيا لجواز ان يكون سكوت الساكت لعدم تكوين راي له فى المسألة ، فاذا تكلم بعد ذلك فيها

وجب سماع قوله ، ولذلك اشترط انقراض العصر فيه ، اما الاجماع الصريح  
فقد ابدى كل واحد رايه بعد البحث والفحص فيحرم عليه الرجوع والمخالفة  
ولذلك لا يشترط فيه موتهم .

واجيب عن ذلك بان الاجماع السكوتي كغيره من القولي او الفعلي لانه  
لكي يتحقق لابد فيه من شروط منها: مرور وقت مناسب لبحث المسألة يحدده  
المجتهدون كما سيأتي ذلك بالتفصيل فاذا تحقق الاجماع السكوتي بشروطه  
كان حجة كغيره ، فالتفرقة بينهما غير ظاهرة ولا وجه لها .



• أقسام الإجماع .

ينقسم الإجماع إلى ثلاثة أقسام :

• القسم الأول :

"الإجماع القولي" وهو أن يقول أهل الإجماع جميعاً : إن الحكم في المسألة الفلانية الوجوب ، أو النذب مثلاً ، بأن يضمهم مجلس واحد ، أو تكون المسألة في عصرهم ، فينبع بعض منهم حكمها ، ثم يقول غيره في الواقعة عينها أو في مثلها ، بمثل الحكم الذي تقرر فيها ، ولو لم يجمعهم مجلس واحد ، ولا يشذ عن ذلك واحد منهم .

والإجماع القولي حجة باتفاق جميع القائلين بحجية الإجماع ؛ لأنه إنما يكون في المعلوم من الدين بالضرورة (١) .

• القسم الثاني :

"الإجماع الفعلي" وهو أن يتفق أهل الإجماع على عمل يفعله كل واحد منهم ، ولم يصدر منهم قول (٢) ، وفيه مذاهب .

• المذهب الأول :

أنه حجة كفعل النبي ﷺ (٣) وهو ما قطع به أبو إسحاق الشيرازي ، واختاره ابن عبد الشكور ، وقال الغزالي في المنحول : إنه المختار ، واستدلوا على ذلك : بأن العصمة

(١) انظر : اللع ص ٤٩ ، حجة الإجماع لأستاذنا الدكتور فرغلي ص ٣٥٥ ط دار الكتاب الجامعي .

(٢) انظر : اللع ص ٤٩ ، أصول السرخسي ١ / ٣٠٣ ، البرهان ١ / ٧١٥ ، إرشاد الفحول ص ٨٥ .

(٣) انظر : تفصيل القول في أفعاله ﷺ في مبحث الأفعال في قسم التحقيق ص ١٤٩ .

ثابتة لهم لإجماعهم، كثبتها للنبي ﷺ، ولما كان فعله ﷺ حجة، فكذاك اتفاقهم على الفعل يكون حجة، ومن المعلوم أن الشرع يؤخذ من فعل النبي ﷺ، كما يؤخذ من قوله، فكذاك المجمعون؛ لأن الكل معصوم وشهدت لهم النصوص بالعصمة، كما أن الأدلة المثبتة لعصمة الأمة عامة لم تفرق بين القول والفعل<sup>(١)</sup>.

المذهب الثاني:

أن الاتفاق على الفعل، لا يكون حجة ولا إجماعاً، وهو ما نقله إمام الحرمين عن القاضي. إذ لا يتصور تواطؤ قوم لا يحصون عدداً على فعل واحد من غير إيجاب، فالتواطؤ عليه غير ممكن؛ لأنهم لا يعصمون عن الخطأ والزلل<sup>(٢)</sup>.

المذهب الثالث:

أن الاتفاق على الفعل ممكن، ولكنه يحمل على الإباحة ما لم تقم قرينة على الندب أو الوجوب، وهو لإمام الحرمين، قال في البرهان: والذي أراه؛ أنه إن تيسر فرض اجتماعهم في الفعل فهو حجة، ثم قال: فإن أصحاب رسول الله ﷺ لو جمعهم مجلس وقدم إليهم شيء فتعاطوه وأكلوه، فمن حرمه غداً خارقاً للإجماع، وتناهى أهل العصر في تبرئته، فإذا يدل فعلهم على ارتفاع الحرج. هذا إلى الفعل المطلق، فإن تقيد بقرينة دالة على وجوب أو استحباب ثبت ما دلت القرينة عليه اهـ<sup>(٣)</sup>.

المذهب الرابع:

أن كل فعل لم يخرج مخرج الحكم والبيان لا ينعقد به الإجماع، كما أن ما لم يخرج من أفعال الرسول ﷺ مخرج الشرع لا يثبت فيه الشرع، وأما الذي خرج من الأفعال مخرج الحكم والبيان، فصح أن ينعقد به الإجماع، فإن الشرع يؤخذ من فعل الرسول ﷺ كما يؤخذ من قوله، وهذا المذهب قريب من المذهب الأول<sup>(٤)</sup>.

- 
- (١) انظر: البرهان ١ / ٧١٥، فوائح الرحموت ٢ / ٢٣٥، اللع ص ٤٩، إرشاد الفحول ص ٨٥، حجة الإجماع المرجع السابق ص ٣٥٦.
- (٢) انظر: البرهان ١ / ٧١٦، إرشاد الفحول ص ٨٥، حجة الإجماع ص ٣٥٧.
- (٣) انظر: البرهان ١ / ٧١٧، إرشاد الفحول ص ٨٥، فوائح الرحموت ٢ / ٢٣٥، المسودة ص ٣٣٤، حجة الإجماع ص ٣٥٧.
- (٤) انظر: كشف الأسرار ٣ / ٩٤٨، فوائح الرحموت ٢ / ٢٣٥، إرشاد الفحول ص ٨٥، حجة الإجماع ص ٣٥٨.

• الترجيح :

والراجع في المسألة هو المذهب الأول : وهو أن فعل أهل الإجماع كفعله ﷺ ؛ لأن العصمة ثابتة لهم كثبوتها للنبي ﷺ ، فكان اتفاقهم حجة ، ولمعوم الأدلة المثبتة لعصمة الأمة ، فلم تفرق بين الإجماع القولي ، والإجماع الفعلي ، فالتفرقة بينهما تحكم ولا دليل عليها ، فكان الإجماع الفعلي حجة كالإجماع القولي . هذا : وقد اختلف العلماء في الإجماع القولي : هل يشترط فيه انقراض عصر المجمعين أو لا ؟

فذهب الأئمة الثلاثة (أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي) - رضي الله عنهم - وأكثر الفقهاء والمتكلمين إلى أنه لا يشترط انقراض العصر ، واختاره : الإمام الرازي ، وابن الحاجب وابن السبكي وغيرهم .

واشترط الإمام أحمد بن حنبل انقراض العصر ، واختاره ابن فورك ، وسليم الرازي وغيرهم ، وفي المسألة أقوال أخرى تعرضنا لها في قسم التحقيق (١) ويجري هذا الخلاف في الإجماع الفعلي ، فمن شرط انقراض العصر كالإمام أحمد ومن معه ، لا يكون الإجماع الفعلي حجة عنده إلا بعد انقراض العصر . ومن لم يشترطه كان الإجماع الفعلي حجة عنده مطلقاً ، قال الشيخ أبو إسحاق الشيرازي : وهو الأصح (٢) .

• (تمة)

يطلق الإجماع الصريح على كل من الإجماع القولي والإجماع الفعلي ، وقد سماه بعض العلماء كفخر الإسلام البزدوي ، وشمس الأئمة السرخسي (عزيمة) وهي ما كان أصلاً في باب الإجماع ، إذ العزيمة هي الأمر الأصلي (٣) .

• القسم الثالث : "الإجماع السكوتي"  
وهو أن يقول بعض المجتهدين قولاً في المسائل الاجتهادية . ويعرفه الباقر ،

(١) انظر : قسم التحقيق ص ٣٦٨ ، ٣٦٩

(٢) انظر : فوائح الرحموت ٢ / ٢٣٥ ، اللع ص ٤٩ ، المحصول ٢ / ٧١ ، المعتمد ١ / ٤٢ ، تيسير التحرير ٣ / ٢٣٠ ، الإبهاج ٢ / ٤٤٢ ، جمع الجوامع وشرحه للمحلي ٢ / ١٨١ ، مختصر ابن الحاجب وشرحه للعضد ٢ / ٣٨ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٣٠ ، البرهان ١ / ٦٩٣ ، الإحكام للآمدي ١ / ٣٦٦ ، شرح الكوكب المنير ٢ / ٢٤٧ ، مناهج العقول ٢ / ٣١٤ ، إرشاد الفحول ص ٨٣ ، حجة الإجماع ص ٥٣٧ .

(٣) انظر : أصول البزدوي وشرحه كشف الأسرار ٣ / ٩٤٦ ، أصول السرخسي ١ / ٣٠٣ ، التوضيح على التنقيح ٢ / ٤١ ، حجة الإجماع ص ٣٧١ .

ويسكتون بعد اطلاعهم عليه وعلمهم به، أو يفعل البعض، ويسكت الباقون، أو يقول البعض، ويفعل البعض، ويسكت الباقون.

وقد سماه فخر الإسلام البزدوي، وشمس الأئمة السرخسي (رخصة) لأنه إنما ثبت كونه إجماعاً لضرورة الاحتراز عن نسبة المجتهدين الساكتين إلى الفسق والتقصير في الدين<sup>(١)</sup>.

#### • شروط الإجماع السكوتي :

لتحقق الإجماع السكوتي لا بد فيه من ستة شروط :

##### • الشرط الأول :

أن تمضي مدة كافية للبحث والتأمل في حكم الحادثة، والصحيح أنها غير مقدرة، بل تختلف باختلاف الحوادث، ففي بعضها تكفي المدة القصيرة، وفي بعضها لا بد من مدة طويلة للبحث والوقوف على معرفة الحكم. وقيل: تقدر بثلاثة أيام، وقيل: إلى آخر المجلس، "أي مجلس بلوغ الخبر"، والحق أنها غير مقدرة.

##### • الشرط الثاني :

أن يكون السكوت مجرداً عن أمارات الرضا، أو أمارات السخط والإنكار؛ لأنه إن ظهرت عليه أمارات الرضا كان إجماعاً صريحاً، وإن ظهرت عليهم أمارات السخط والإنكار لم يكن إجماعاً قطعاً؛ لأنه يكون لبعض المجتهدين.

##### • الشرط الثالث :

أن يكون السكوت قبل أن تستقر المذاهب، فإن كان بعد استقرار المذاهب لم يدل على الموافقة قطعاً، إذ لا إعادة إنكاره، وليخرج ما احتمل أنه قاله تقليدًا لغيره.

##### • الشرط الرابع :

أن تكون المسألة اجتهادية تكليفية، فلو كانت المسألة قطعية، أو غير تكليفية نحو: عمار أفضل من حذيفة، فهي خارجة عن محل النزاع.

##### • الشرط الخامس :

أن يظهر القول أو الفعل، ويتشر حتى لا يخفى على الساكت.

(١) انظر: أصول البزدوي وشرحه كشف الأسرار ٣/ ٩٤٦، أصول السرخسي ١/ ٣٠٣، التوضيح على التنقيح ٢/ ٤١، حجية الإجماع ص ٣٧١.

• الشرط السادس :

أن لا يكون السكوت لحرف من فتنة أو سلطان أو نحو ذلك <sup>(١)</sup> .  
فإذا وقع الإجماع السكوتي ، وتوفرت فيه هذه الشروط ، فقد اختلف فيه العلماء على مذاهب .

• المذهب الأول :

إن القول أو الفعل من البعض والسكوت من الباقي يعتبر إجماعاً ، وحجة قطعية ، وبه قال أكثر الحنفية ، وبعض الشافعية كأبي إسحاق الإسفراييني ، وذهب إليه الإمام أحمد - رضي الله عنه - ، وجماعة من أهل الأصول .  
واستدلوا بما يأتي :

• أولاً : أن شرط النطق من كل واحد من المجتهدين متعذر ، وفيه حرج واضح والمتعذر معفو عنه لقوله تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> بل المعروف من معتاد الناس أن يفتي البعض ، ويسكت الباقيون ما دامت الفتوى على وفق ما عندهم ، فلو اشترط لانعقاد الإجماع نطق جميع المجتهدين لأدى ذلك إلى أن لا يتعقد الإجماع فكان غير مشروط <sup>(٣)</sup> .

• ثانياً : أن قول البعض وسكوت البعض الآخر إجماع في الأمور الاعتقادية ، لكونه اتفاقاً من الجميع ، فيكون إجماعاً في غيرها من الأحكام الفرعية كذلك لعدم الفارق ، بل اعتباره في الأحكام الفرعية أولى ؛ لأن السكوت فيها غير مكفر ، بخلاف الاعتقادية قد يكون مكفراً .

• ثالثاً : أن سكوت الساكتين من المجتهدين دليل على موافقتهم ورضاهم بما قيل ولا كان السكوت منهم كتماناً للحق ، يسلب منهم وصف العدالة ، فيفقدون أهلية الاجتهاد .

---

(١) انظر : شروط الإجماع السكوتي في : كشف الأسرار ٣ / ٩٤٨ ، الآيات البيئات ٣ / ٢٩٨ ، تيسير التحرير ٣ / ٢٤٦ ، شرح الكوكب المنير ٢ / ٢٥٣ ، التوضيح على التنقيح ٢ / ٤١ ، حاشية البناني ٢ / ١٨٧ ، مختصر ابن الحاجب وشرحه للعقد ٢ / ٣٧ ، فواغى الرحموت ٢ / ٢٣٢ ، غاية الأصول ص ١٠٨ ، حجية الإجماع ٣٥٨ .

(٢) الآية ( ٧٨ ) من الحج .

(٣) انظر : التوضيح على التنقيح ٢ / ٤٢ ، أصول السرخسي ١ / ٣٠٥ ، تيسير التحرير ٣ / ٢٤٧ ، الإحكام للآمدي ١ / ٣٦١ ، منتهى السؤل ص ٥٩ ، البرهان ١ / ٦٩٩ ، غاية الوصول ص ١٠٨ .

• رابعاً : أن العصمة عن الخطأ ثابتة لأهل الإجماع كثبتها للنبي ﷺ وإذا رأي النبي ﷺ مكلفاً يقول قولاً في أحكام الشرع فسكت كان سكوته تقريراً منه إياه على ذلك ،

ونزل منزلة التصريح بالتصديق له في ذلك ، فكذا سكوت أهل الإجماع ينزل منزلة التصريح .

هذا : فضلاً عن عموم الأدلة المثبتة للإجماع فتخصيصها بنوع دون نوع تحكم ولا دليل عليه <sup>(١)</sup> .

• المذهب الثاني :

أنه ليس بإجماع ولا حجة ، قاله داود الظاهري ، وابن حزم ، والمرتضى ، وعزاه القاضي الباقلاني إلى الشافعي ، واختاره ، وقال : إنه آخر أقوال الشافعي .

وقال الغزالي ، والإمام الرازي ، والآمدي : إنه نص الشافعي في الجديد ، وقال إمام الحرمين : إنه ظاهر مذهبه ، وعليه عيسى بن أبان ، وأكثر المالكية ، قال الباجي : وهو قول أكثر المالكية ، وقال القاضي عبد الوهاب : هو الذي يقتضيه مذهب أصحابنا : واختاره بعض المعتزلة ، منهم أبو عبد الله البصري . واستدلوا بما يأتي :

أولاً : حديث " ذي الدين " : أنه لما قال للرسول ﷺ لما سلم قبل انتهاء الصلاة الرباعية : " الصلاة يا رسول الله ! أنقصت ؟ " فقال النبي ﷺ لأصحابه : " أحق ما يقول ؟ " قالوا : نعم . فصلى ركعتين ، ثم سجد سجدة ... " الحديث " <sup>(٢)</sup>

(١) انظر : تخريج هذا القول وأدله بالتفصيل في : الإحكام للآمدي ١ / ٣٦١ ، منتهى السؤل ص ٥٩ ، البرهان ١ / ٦٩٩ ، جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ٢ / ١٨٨ ، غاية الوصول ص ١٠٨ ، الآيات البينات ٣ / ٢٩٨ ، حجية الإجماع ص ٣٥٩ ، المسودة ص ٣٣٥ ، كشف الأسرار ٣ / ٩٤٨ ، التوضيح على التنقيح ٢ / ٤١ ، فوائح الرحموت ٢ / ٢٣٢ ، التقرير والتحجير ٣ / ١٠١ ، حصول المأمول ص ٧٦ ، إرشاد الفحول ص ٨٤ ، تيسير التحرير ٣ / ٢٤٧ ، أصول فقه زهير ٣ / ٢٠٩ .

(٢) انظر : صحيح البخاري ، أبواب السهو ، باب : إذا سلم في ركعتين أو في ثلاث ، فسجد سجدة مثل سجود الصلاة أو أطول ، ١ / ٤١١ - ٤١٢ ط دار ابن كثير ، ومسلم : باب السهو في الصلاة والسجود له ١ / ١٤٠٣ حديث رقم ٩٧ ، الترمذي باب ما جاء في الرجل يسلم في ركعتين من الظهر والعصر ٢ / ٢٤٧ ، وأبو داود ، باب السهو في السجدة ١ / ٦١٧ ، حديث ١٠١٤ .

وجه الدلالة :

أنه لو كان السكوت دليل الموافقة لأكفى به رسول الله ﷺ ، ولما استنطقهم في الصلاة من غير حاجة .

الجواب :

ويجاب عن ذلك بأن هذا الحديث خارج عن محل النزاع ؛ لأن ذا الدين لم يصدر حكماً في أمر اجتهادي عما تختلف فيه وجهات النظر ، وإنما كان كلامه إخباراً عن أمر قد حصل ، وسكوت الصحابة كان اكتفاءً منهم بكلام ذي الدين ، فهو إقرار منهم بصحة هذا الخبر ، ولكن رسول الله ﷺ أراد أن يعلمنا الاستيثاق من صحة الأخبار فسأل الصحابة (١) .

• ثانياً :

ما روي أن عمر - رضي الله عنه - أشخص إلى امرأة غاب زوجها عنها ، حينما بلغه أنها تجالس الرجال وتحدثهم ، فلما أشخص إليها ليمنعها من ذلك ، أملت من هيئته فشارر الصحابة في ذلك ، فقالوا : لا غرم عليك إنما أنت مؤدب ، وما أردت إلا الخير وعلي - كرم الله وجهه - ساكت فلما سأله قال علي : أرى عليك الغرة (٢) .

وجه الدلالة :

أن علياً - كرم الله وجهه - أبجاز السكوت مع إضمار الخلاف ، وكذا لم يجعل عمر سكوته دليل الموافقة حتى استنطقه .

الجواب عن ذلك :

ويجاب بأن قول الصحابة : لا غرم عليك كان صواباً وحسناً ؛ لأنه لم يوجد من عمر ما يوجب عليه الغرة ، إذ لا جناية منه ، ولكن إلزام الغرة لعمر كان أحسن صيانة عن القيل والقال ، ورعاية لحسن الثناء ، وإظهاراً للعدل ، فلهذا سكوت أولاً عن قول من أفتوه بعدم الغرة ، ولما استنطقه عمر بين أولى الوجهين عنده ، على أن السكوت بشرط الصيانة عن الفتور جائز تعظيماً للجواب ؛ لأن المجلس ما زال منعقداً للمشورة (٣) .

• ثالثاً :

استدلوا من المعقول : بأن السكوت قد يكون دليلاً على الموافقة ، وقد يكون

(١) انظر : أصول السرخسي ١ / ٣٠٧ ، كشف الأسرار ٣ / ٩٤٩ ، حجة الإجماع ص ٣٦٥ .

(٢) انظر : مصنف عبد الرزاق ، باب من أنزعه السلطان ٩ / ٤٥٨ ، رقم ١٨٠٢٠ .

(٣) انظر : التوضيح على التفتيح ٢ / ٤٢ .

لأسباب أخرى منها :

أحدها : أن يكون في باطنه مانع من إظهار القول ونحن لا نطلع عليه ، وقد تظهر عليه قرائن السخط مع سكوته .

ثانيها : ربما رآه قولا سائقا لمن أداه إليه إجتهاده ، وإن لم يكن موافقا عليه بل كان يعتقد خطأه .

ثالثها : أن يعتقد أن كل مجتهد مصيب ، فلا يرى الإنكار فرضا في المجتهدات أصلا .

رابعها : ربما أراد الإنكار ، ولكنه ينتهز فرصة التمكن منه ، ولا يرى في المبادرة إليه مصلحة لعارض من العوارض ينتظر زواله ، ثم يموت قبل زوال العارض .

خامسها : أنه إن أنكر لم يلتفت إليه ، وناله ذل وهوان .

سادسها : ربما كان في مهلة النظر .

سابعها : ربما سكت لظنه أن غيره قد كفاه الإنكار ، وأغناه عن الإظهار ، وإن كان قد غلط فيه .

ثامنها : ربما رأى أن ذلك الخطأ من الصغائر فلم ينكره .

وإذا احتمل السكوت هذه الجهات كما احتمل الرضى ، علمنا أنه لا يدل على الرضا لا قطعاً ولا ظناً ، وهذا معنى قول الشافعي - رحمه الله - : " لا ينسب إلى ساكت قول " (١) ويجاب عن ذلك : بأن سكوت الساكتين ظاهر في الرضا ، وما ذكر من الاحتمالات خلاف الظاهر ؛ لأن عادة العلماء أن لا يكتفوا الحق ، ولا يخافوا فيه لومة لائم ، ولا يسكتوا إلا إذا كان القول موافقا لرأيهم ؛ لأن سكوتهم يعتبر تبنيًا لهذا القول ، فهذه الاحتمالات خلاف الظاهر من أحوال أرباب الدين ، وأهل الحل والعقد ، فلا تؤثر في كونه إجماعا . على أن بعضها خارج عن محل النزاع ، ككونهم في مهلة النظر ، وقولهم : وقد تظهر عليه قرائن السخط . فإذا رجعنا إلى شروط الإجماع السكوتي لوجدنا أنها خارجة عن محل النزاع (٢) .

(١) انظر : المحصول ٢ / ٧٤ ، الإيهام ٢ / ٤٢٧ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٣٠ ، الإحكام للأمدى ١ / ٣٦١ .

(٢) انظر : تخريج هذا القول وأدله ومناقشتها بالتفصيل في : الإحكام ١ / ٣٦٢ ، التوضيح ٢ / ٤٢ ، تيسير التحرير ٣ / ٢٤٦ ، جمع الجوامع ٢ / ١٨٩ ، انتهى السؤل ص ٥٩ ، غاية الوصول ص ١٠٨ ، الآيات البينات ٣ / ٢٩٩ ، كشف الأسرار ٣ / ٩٤٩ ، إرشاد الفحول ص ٨٤ ، نهاية السؤل ٢ / ٣٠٦ ، مناهج العقول ٢ / ٣٠٥ ،



• المذهب الثالث :

أنه حجة ظنية وليس بإجماع، قاله الصيرفي، وبعض المعتزلة كأبي هاشم، واختاره الأمدى، وأبو الحسن الكرخي، وهو أحد الوجهين عند الشافعي، فإنه نص في موضع أن قول الصحابي إذا انتشر ولم يخالفه فهو حجة، وروي عنه أنه قال : « من نسب إلى ساكت قولاً فقد افترى عليه »، فعرف أنه حجة عنده، وليس بإجماع.

واستدلوا : بأن سكوتهم مع ورود الاحتمالات السابقة - المذكورة في الاستدلال العقلي للمذهب الثاني - يدل ظاهراً على الموافقة، فيجب العمل به كخبر الواحد والقياس، وقد احتج الفقهاء بالقول المنتشر في الصحابة إذا لم يظهر له مخالف، فدل على أنهم اعتقدوه حجة ظنية، إلا أنه لا يكون إجماعاً لوجود الاحتمالات السابقة الذكر<sup>(١)</sup>.

ويجاب عن ذلك : بأن الاحتمالات السابقة لا تخرج الإجماع السكوتي عن كونه إجماعاً، وقد سبق الجواب عنها ويؤيد ذلك : أن الساكتين إن كان سكوتهم عن رضا فقد تم الإجماع وبموافقتهم، وإن كانوا كتموا الحق، وسكتوا ففسقوا، فقد خرجوا عن أهلية الإجماع فقد تم الإجماع بالقائلين فقط، فتحقق الإجماع عند سكوت البعض وفتوى البعض<sup>(٢)</sup>.

• المذهب الرابع :

أنه إجماع وحجة بعد انقراض العصر، وهو قول أبي علي الجبائي، وأحمد في رواية، ونقله ابن فورك عن أكثر أصحاب الشافعي، ونقله الأستاذ أبو طاهر البغدادي عن الحذاق منهم، واختاره ابن القطان والرويانى، وقال الشيخ أبو إسحاق الشيرازي في اللمع : إنه المذهب<sup>(٣)</sup>.

= فوائح الرحموت ٢ / ٢٣٢ - ٢٣٤، البرهان ١ / ٦٩٩، المسودة ص ٣٣٥، حجة الإجماع ص ٣٦٣، التمهيد للإسنوي ص ٤٥١، مختصر ابن الحاجب ٢ / ٣٧، أصول فقه زهير ٣ / ٢٠٩.

- (١) انظر: كشف الأسرار ٣ / ٩٥٠، شرح تنقيح الفصول ص ٢٣١.
- (٢) انظر: فوائح الرحموت ٢ / ٢٣٤، وانظر تخريج هذا القول وأدله بالتفصيل في: الإحكام ١ / ٣٦١، منتهى السؤل ص ٥٩، المحصول ٢ / ٧٤ - ٧٥، جمع الجوامع ٢ / ١٨٧، تيسير التحرير ٣ / ٢٤٧، التمهيد للإسنوي ص ٤٥٢، نهاية السؤل ٢ / ٣٠٧، حصول المأمول ص ٦٦، إرشاد الفحول ص ٨٤، حجة الإجماع ص ٣٩٧.
- (٣) انظر: اللمع ص ٤٩، إرشاد الفحول ص ٨٤، حجة الإجماع رسالة ماجستير.

واستدلوا: بأن العصر إذا لم ينقرض فاحتمال أن يكون السكوت لأحد الاحتمالات السابقة قائماً قوياً، فأما بعد انقراض العصر فإن هذا الاحتمال يضعف، بل يكاد يضمحل، ويبقى أن يكون سكوتهم واستمرارهم على السكوت زمناً طويلاً مع انتشار الفتوى، وتكرار الخوض فيها - دليلاً كافياً لتحقيق الإجماع (١).  
ويجيب عن ذلك: بأن من شروط الإجماع السكوتي: أن تمضي مدة كافية للبحث والتأمل، ومضى المدة التي تكفي للتأمل والروية مع عدم الإنكار، كافية في نفي الاحتمالات السابقة، وإن لم يحصل موت من الجميع فاشتراط موتهم لا وجه له (٢).

#### • المذهب الخامس:

إن كان القول من حاكم لم يكن إجماعاً ولا حجة، وإن كان فتياً كان إجماعاً وحجة، وهو قول ابن أبي هريرة من الشافعية، كما حكاه عنه الشيخ أبو إسحاق، والماوردي، والرافعي، وابن السمعاني، والآمدي، وابن الحاجب.  
واستدل: بأن الحاضر مجالس الحاكم يحضر وهو على بصيرة من خلافهم له فيما ذهب إليه من غير إنكار؛ لأن الحاكم لا يُعترض عليه في حكمه، لما في الاعتراض من الافتيات عليه؛ ولأن حكم الحاكم يقطع الخلاف، فلا يكون السكوت دليل الرضا، بخلاف قول المفتي فإن فتواه غير لازمة ولا مانعة من الاجتهاد.  
ويجيب: بأن ذلك خارج عن محل النزاع؛ لأن عدم إنكار الحكم قد حصل بعد استقرار المذاهب، وتعيين مذهب الحاكم، وقد تقدم أن محل النزاع قبل استقرار المذاهب (٣).

- = بكلية الشريعة والقانون بالقاهرة إعداد عدنان كامل ص ١٨٢.  
(١) انظر: كشف الأسرار ٣ / ٩٥٠، شرح تنقيح الفصول ص ٣٣١، مختصر ابن الحاجب وشرحه للعنبر ٢ / ٣٨.  
(٢) انظر تخريج هذا القول وأدله بالتفصيل في: المحصول ٢ / ٧٤، ٧٥، الإبهاج ٢ / ٤٢٦، اللمع ص ٤٩، نهاية السؤل ٢ / ٣٠٧، مناهج العقول ٢ / ٣٠٥، تيسير التحرير ٣ / ٢٤٦، الإحكام للآمدي ١ / ٣٦١، فوائح الرحموت ٢ / ٢٣٥، منتهى السؤل ص ٥٩، الشهيد للإسنوي ص ٤٥٢، جمع الجوامع ٢ / ١٨٩، غاية الوصول ص ١٠٨، حاشية العطار على جمع الجوامع ٢ / ٢٢٣، ط دار الكتب العلمية بيروت، حصول المأمول ص ٦٦، إرشاد الفحول ص ٨٤، حجية الإجماع رسالة ماجستير ص ١٩٢.  
(٣) انظر: المحصول ٢ / ٧٤ - ٧٥، الإحكام للآمدي ١ / ٣٦١، ٣٦٢، منتهى السؤل ص ٥٩، اللمع ص ٤٩، فوائح الرحموت ٢ / ٢٣٥، شرح تنقيح الفصول ص ٣٣٠، =

• المذهب السادس :

عكس ما ذهب إليه ابن أبي هريرة ، وهو أن القول إن كان صادراً عن نبي لم يكن إجماعاً ولا حجة ، وإن كان صادراً عن الحاكم كان إجماعاً وحجة ، وهو قول أبي إسحاق المروزي ، وحكاها ابن القطان عن الصيرفي .  
واستدل أبو إسحاق : بأن الحكم الصادر عن الحاكم ، إنما يصدر بعد بحث واتقان ، ومشاورة مع العلماء وتصويبهم لذلك ، فإذا سكوتوا عن الحكم جعل ذلك إجماعاً بخلاف الصادر عن الفتوى ، يكون عن اجتهاد المرء منفرداً ، فما صدر عن مشاورة دل على الإجماع ، بخلاف ما صدر منفرداً فلا يدل على الإجماع .  
ويجاب على ذلك بما ذكر في المذهب الخامس ، على أن حكم القاضي قد يكون عن اجتهاد منفرداً ، فلا يكون له ميزة المشورة <sup>(١)</sup> .

• المذهب السابع :

أنه حجة إن وقع في عصر الصحابة ؛ لأنهم لشدتهم في الدين لا يسكتون عما لا يرضون بخلاف غيرهم فقد يسكتون .  
ويجاب عن ذلك : بأنه لا يجوز تخصيص ذلك بالصحابة - رضي الله عنهم - فقط ؛ لأنه لا دليل عليه ، والعلماء الذين يجيرون بالحق لا يخلو منهم عصر من العصور ، فإن النبي ﷺ كما أثنى عليهم فقد أثنى على من بعدهم فقال : " خير الناس قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم " <sup>(٢)</sup> ففي هذا بيان أن أهل كل عصر يقومون مقامهم في صفة الخيرية ، إذا كانوا على مثل اعتقادهم ؛ ولأن سكوت الساكتين في أي عصر من العصور عما لا يرضون يخرجهم عن أهلية الاجتهاد <sup>(٣)</sup> .

= ٣٣١ ، جمع الجوامع ٢ / ١٨٩ ، غاية الوصول ص ١٠٨ ، الإبهاج ٢ / ٤٢٦ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ٣٧ ، تيسير التحرير ٣ / ٢٤٦ ، نهاية السؤل ٢ / ٣٠٧ ، التمهيد ص ٤٥٢ ، حصول المأمول ص ٦٧ ، حجة الإجماع للأستاذ الدكتور فرغلي ص ٣٦٨ ، إرشاد الفحول ص ٨٤ ، أصول زهير ٣ / ٢١١ .

(١) انظر : كشف الأسرار ٣ / ٩٤٩ ، جمع الجوامع وحاشية البتاني عليه ٢ / ١٨٩ ، غاية الوصول ص ١٠٨ ، الآيات البيئات ٣ / ٢٩٩ ، الإبهاج ٢ / ٤٢٦ ، اللمع ص ٤٩ ، إرشاد الفحول ص ٨٤ ، حصول المأمول ص ٦٧ ، إرشاد الفحول ص ٨٤ ، حجة الإجماع ص ٣٦٨ .  
(٢) انظر : صحيح البخاري كتاب : فضائل الصحابة ، باب فضائل أصحاب النبي ﷺ وكتاب الإيمان ، باب : إذا قال : أشهد بالله أو شهدت بالله ٣ / ١٣٣٥ ، ٦ / ٢٤٦٣ ، مسلم باب فضائل الصحابة ثم الذين يلونهم ٤ / ١٩٦٢ - ١٩٦٥ .

(٣) انظر : جمع الجوامع ٢ / ١٨٩ ، الآيات البيئات ٣ / ٢٩٩ ، حصول المأمول ص ٦٧ ، =

• المذهب الثامن :

أنه حجة إذا كثر السكوت وتكرر فيما تعم به البلوى، اختاره في (مسلم الثبوت) ونقله الشوكاني عن إمام الحرمين.

واستدلوا : بأن كثرة السكوت وتكرره فيما تعم به البلوى يدل على الموافقة ؛ لأن ما تعم به البلوى لا بد من خوض غير القائل فيه لشدة الحاجة إليه ، بخلاف ما لا تعم به البلوى فلا يكون حجة فيه .

ويجاب عن ذلك : بأن من شروط الإجماع : أن يظهر القول ، وينتشر حتى يعلم به الباقون ، فإذا علموا به وسكتوا كان ذلك موافقة عليه فيكون حجة ، فتقيده بما تعم به البلوى أو بتكرار السكوت لا دليل عليه (١).

• المذهب التاسع :

أنه إجماع بشرط - إفادة - القرائن العلم بالرضا ، وذلك بأن يوجد من قرائن الأحوال ما يدل على رضا الساكين بذلك القول . اختاره الغزالي في المستصفى ، وقال بعض المتأخرين : إنه أحق الأقوال .

ويرد بأن هذا أيضًا خارج عن محل النزاع ؛ لأن من شروط الإجماع السكوتي : أن لا يكون هناك أمانة رضا أو أمانة إنكار ، فعلى هذا القول يكون إجماعًا صريحًا ؛ لأن إفادة القرائن العلم بالرضا كإفادة النطق به (٢).

• الترجيح :

والراجح في المسألة : هو المذهب الأول ، وهو أن القول أو الفعل من البعض والسكوت من الباقين يعتبر إجماعًا وحجة قطعية .

وذلك لأن سكوت الساكنين ظاهر في الرضا ؛ لأن عادة العلماء أن لا يكتفوا الحق ولا يسكتوا إلا إذا كان القول موافقًا لرأيهم ، لأن سكوتهم يعتبر تبنيًا لهذا القول وموافقة عليه ، أما إذا كان القول مخالفًا لاجتهاد الساكن ، فإنه يظهر رأيه ويدعو الناس إليه ، وينظر خصمه ، وذلك كمنظرة الأئمة في مسائل كثيرة : كالجد ، والإخوة ، ودية الجنين ، ونحو ذلك .

• أصول السرخسي ١ / ٣١٣ ، إرشاد الفحول ص ٨٥ ، حجة الإجماع ص ١٩٣ .

(١) انظر : فوائذ الرحموت ٢ / ٢٣٢ ، إرشاد الفحول ص ٨٥ ، حصول المأمول ص ٦٧ حجة الإجماع ص ١٩٣ .

(٢) انظر : إرشاد الفحول ص ٨٥ ، حصول المأمول ص ٦٧ ، حجة الإجماع للأستاذ فرغلي ص ٣٧٠ .

ولأن الساكتين إن كان سكوتهم عن رضا فقد تم الإجماع وبموافقتهم، وإن كانوا كتموا الحق وسكتوا ففسقوا، فقد خرجوا عن أهلية الإجماع، فتم الإجماع بالقائلين فقط، فتحقق الإجماع عند سكوت البعض وفتوى البعض<sup>(١)</sup>.  
ويؤيده ما قاله شمس الأئمة السرخسي: قد قال من لا يعبأ بقوله: الإجماع الموجب للعلم قطعاً لا يكون إلا في مثل ما اتفق عليه الناس، من موضع الكعبة، وموضع الصفا والمروة، وما أشبه ذلك، وهذا ضعيف جداً، فإنه يقال لهذا القائل: بأي طريق عرفت إجماع المسلمين على هذا؟ بطريق سماعك نصاً من كل واحد من آحادهم؟! فإن قال: نعم فقد ظهر للناس كذبه، وإن قال: لا ولكن بتنصيب البعض وسكوت الباقيين عن إظهار الخلاف، فنقول: كما ثبت بهذا الطريق الإجماع منهم على هذه الأشياء التي لا يشك فيها أحد، فكذلك ثبت الإجماع منهم بهذا الطريق في الأحكام الشرعية أ هـ. (٢)  
وهو ما ذهب إليه الشيخ العبادي حيث قال: "وفي كونه حجة أقوال أصحابها أنه حجة" (٣).

« والله اعلم »

---

(١) انظر: فوائذ الرحموت ٢/ ٢٣٤.  
(٢) انظر: أصول السرخسي ١/ ٣١٠، حجة الإجماع لأستاذنا الأستاذ الدكتور / فرغلي ص ٣٦٣.  
(٣) انظر: قسم التحقيق ص ٣٧٤ ، ٣٧٥.

النسخ (١)

النسخ في اللغة له معنيان ، فهو يطلق ويراد به الإزالة ، يقال نسخت  
الريح آثار القوم ، أي أزالتها - ومنه نسخت الشمس الظل إذا أزالته .

ويطلق ويراد به نقل الشيء وتحويله من حالة إلى حالة ، أو من مكان إلى  
مكان ، كنسخ المواريث ، أي انتقالها من يد إلى يد أخرى .

ومنه نسخت النحلة العمل ، إذا نقلته من خلية إلى خلية

ومن ذلك قول الله تعالى " هذا كتابنا ينطق عليكم بالحق إنا كنا  
نستنسخ ما كنتم تعملون " سورة الجاثية - ٢٩ " أي ننقله .

ولقد اختلف العلماء فيما يطلق عليه حقيقة كالآتي :

- ١ - يرى أبو الحسن البصري أنه حقيقة في الإزالة مجاز في النقل .
- ٢ - ويرى القفال الشافعي أنه حقيقة في النقل مجاز في الإزالة .
- ٣ - أما الغزالي والقاضي الباقلاني فقد ذهبوا إلى أنه حقيقة في القدر  
المشترك بينهما وهو الرفع .

وهناك من يرجح الرأي الأول حيث الإزالة في نظره أعم ، لأنها مطلقة  
الإعدام ، والنقل أخص ، لأنه إعدام صفة وإحداث أخرى ، وجعله حقيقة في  
الأعم مجازا في الأخص أولى لتكثير القاعدة وفي هذا اثبات للغة بالفائدة  
وهي لا تثبت به .

أيضا من يزعم انه حين يكون بمعنى الإزالة يترتب عليه عدم اشتراط بدل

(١) الإيهاج ٢٢٢/٢ - ٢٦٢ ، شرح الكوكب المنير ٢٥/٣ - ٥٨٤ ، نهاية  
السؤل ٤٨/٢ - ٦٠٧ ، المحصول ١/١ - ٥٢٥ ، البحر المحيط ٢٣/٤ -  
١٦٠ ، الوصول إلى الأصول ١/٢ - ٦٦ ، المعتمد ١/١ - ٣٩٣ ، أصول  
علم العربي ٢٠٨ - ٢٢٥ .

للمنسخ ، وإن ذلك يشترط حين يكون بمعنى النقل ، كلام خال عن التحقيق ، لأن هذا يتفرع عن المعنى الاصطلاحي .

وما معنا - معنيان لغويان .

كما أن المناسبة لا تشترط بين المعنى اللغوي والاصطلاحي .

النسخ عند الأصوليين :

لقد عرف النسخ بتعريفات كثيرة كل منها مبني على اختيار صاحبه لمصادره من النسخ فمن يرى أنه بيان عوفه بقوله :

بيان انتهاء حكم شرعي بطريق شرعي متراخ عنه .

ومن يرى أن معناه الرفع عوفه بالآتي :

رفع حكم شرعي بطريق شرعي متراخ عنه .

شرح التعريف الأول :

لفظ - بيان " يصدق ببيان الابتداء ، وبيان الانتهاء ، وإضافته إلى انتهاء يخرج بيان المجلد ، وبيان العلم بالتخصيص وبيان المطلق بالقيود .

وتقييد البيان بكونه لحكم شرعي ، يخرج بيان انتهاء الحكم العقلي - وهو البراءة الأصلية - لأن شريعة الأحكام بعدها لاتعد نسخا لها ، والحكم الشرعي يحمل الأوامر والنواهي وفعل الرسول ، ولما ثبت بالتلاوة دون الحكم وفي نسخ الجميع بيان أن ذلك لم يعد مطلوبا فعله .

وتقييد البيان بكونه بطريق شرعي ، أي دليل شرعي سواء كان بالقول أو بالفعل ، يخرج ما جاء عن طريق العقل كالحكم بموت إنسان ، أو بقطع يده مثلا ، فلا يعد ذلك نسخا لأنه لا دخل للعقل في النسخ ، وإلا لأدى

ذلك إلى ادعاء الناس أن مصلحة كذا من الأحكام الشرعية قد انتهت ، وأن  
مفسدة حكم بعينه قد زالت ، فينتهي الحكم بذلك أمراً ونهيًا وما كان اللبس  
ليذر المؤمنين على ذلك ، وهو الذي شرع الأحكام على وفق مصالح العباد  
وهو الذي احاط بكل شيء علماً ، ولا تغرب عنه خافية في الأرض ولا في السماء  
ووصف المبين بكونه متراحياً ، قيد لبيان الواقع ، حتى يتحقق مفهوم  
النسخ ، لأنه لو قارن البيان المبين ، كما لو قال : اقتلوا المشركين إلا أهل  
الذمة مثلاً ، لم يكن هناك حكم ثابت ينتهي ، لأن الحكم إنما يثبت ، ويتقرر  
بعد تمام الكلام ، ومثل ذلك تخصيص للعام ، لا نسخ .

### أركان النسخ

أركان النسخ ثلاثة :

- ١ - الناسخ      ٢ - المنسوخ      ٣ - المنسوخ عنه

أما الناسخ فهو الله تعالى على الحقيقة ، وإذا سمى خطابه الدال على  
النسخ ناسخاً ففيه توسع ، لأن به يقع النسخ كما نقول : صوم رمضان ناسخ  
لصوم عاشوراء .

والمنسوخ : هو المزال ، وهو الحكم المرتفع أو المزال .

والمنسوخ عنه ، هو المتعبد بالعبادة المزالة .

### الفرق بين النسخ والتخصيص

هناك فروق كثيرة بينهما أهمها الآتي :

- ١ - النسخ إخراج بعض ما تناوله دليل شرعي بنفسه أو بقرينة ، بدليل



- شرعى متراخ عنه .
- أما التخصيص فهو إخراج بعض ما تناوله الخطاب مع كونه مقارنا له  
ويدخل فى ذلك إخراج واحد من التفكرات .
- ٢ — النسخ يتطرق إلى كل حكم ، سواء ثبت فى حق فرد واحد ، أو أفراد  
كثيرين .  
ولا يوجد التخصيص إذا كان فى حق شخص واحد .
- ٣ — النسخ يبطل دلالة المنسوخ حقيقة فى مستقبل الزمان .  
أما التخصيص فيبقى دلالة اللفظ على ما بقى تحته ، حقيقة كان ذلك  
أو مجازا .
- ٤ — يجوز تأخير النسخ عن وقت العمل بالمنسوخ ، ولا يجوز تأخيره عنه  
بالتخصيص اتفاقا .
- ٥ — فى النسخ بيان لما يراد بالمنسوخ ، وفى التخصيص بيان ما أريد  
بالعموم .
- ٦ — النسخ يفيد رفع الحكم أو انتهائه بعد ثبوته ، أما التخصيص  
فيميز العواد باللفظ العام .
- ٧ — لا يتحقق النسخ إلا بخطاب شرعى ، أما التخصيص فيقع بأدلة  
العقل وبالقرائن وبأدلة السمع ، كما يقع بالإجماع .
- ٨ — لا يجوز فى النسخ إلا أن يتأخر عن المنسوخ ، ويجوز فى التخصيص  
مقارنته للعام أو سبقه عليه أو تأخيره عنه .
- ٩ — يجوز تخصيص المقطوع بالمظنون ، ولا يجوز نسخه به .
- ١٠ — لا يدخل التخصيص فى غير العام ، أما النسخ فيرفع حكم العام والخاص

### الحكمة فى نسخ الشرائع

من ينظر إلى الشرائع سوف يرى أنها قسبان :

- ١ — ما يمكن معرفة نفعه بالعقل فى المعاشروالمراد .
  - ٢ — ومنها هو سمعى لايمكن معرفة الانتفاع به إلا من طريق الشرع .
- والقسم الأول لا يأتى إليه النسخ كمعرفة الله وطاعته ابدا .  
والثانى هو الذى يأتى إليه النسخ كالأوامر والنواهى الشرعية ثم إن القسم  
الأول يظهر فيه امران :

- ١ — تعظم الله وأوامره
- ٢ — الشفقة على خلقه

قال تعالى " وإذ أخذنا ميثاق بنى اسرائيل لاتعبدون إلا الله —  
وبالوالدين إحسانا " ( البقرة — ٨٣ )

وفائدة النسخ أن الناس حيي يواظبون على الأعمال البدنية خلفا عن سلف  
تصبح فى حقهم كالعادة ، ويظنون أنها مطلوبة لذاتها ، وهذا ربما منعهم  
من الوصول إلى المقصود الأهم منها وهو معرفة الله وتمجيده ، فحين يغيى  
الشارع لهم فى التكليف وتبين لهم أن المقصود من هذه الأعمال إنما هو رعاية  
أحوال القلب والروح فى المعرفة والمحبة ، انقطعت الأوهام عن الاشتغال  
عن تلك الصور والظواهر إلى علام السرائر .

كما يلاحظ أن النفوس سريعة الملل لما طبعت عليه من حب التغيير ، فناسب  
ذلك تدرج الشارح جل فى علاه فى إرسال رسله بشارع مناسبة للحالة التى  
عليها الناس ، لأن كل رسول ونبي جاء مكلا لما سبقه من أنبياء ورسل  
إلى أن وصلت البشرية كمالها فكان معها الرسول الخاتم عليه أفضل الصلاة وأتم

السلام الذى جعله الخاتم للجميع تكريما له ولأمته معه حيث لا ناسخ لشرعه .  
أيضا فيه بشارة للمؤمنين برفع التكليف عنهم فى الجنة ، لأن جريان النسخ  
عليها فى الدنيا يؤذن برفعها فى الجنة ، قال تعالى " يمحوا الله ما يشاء"  
ويثبت " ( الرعد - ٣٩ )

### وقت النسخ

١ - النسخ قد يقع بعد اعتقاد المنسوخ ، وبعد العمل به ، يستوى  
فى ذلك أن يكون الجميع قد عمل بما نسخ ، كما فى استقبال بيت  
القدس الذى نسخ باستقبال الكعبة فى الصلاة ، أو عمل به البعض  
كفرض الصدقة فى المناجاة للنبي ، نسخت بعد أن عمل بها على  
بن أبى طالب كرم الله وجهه .

٢ - النسخ قبل الفعل ، وهو على اقسام :  
( ١ ) أن يقع النسخ قبل علم المكلف بوجوب الفعل المنسوخ ، كما  
لو أمر الله جبريل عليه السلام بإخبار النبي عليه السلام بامر ، ثم  
ينسخه قبل وصول جبريل الى النبي .  
وهذا القسم هناك من يرفض وقوعه إستنادا الى أن من شروط  
النسخ أن يسبقه فرض الفعل ، والعلم بالتكليف شرط لوجوبه ، فكيف  
ينسخ ما لم يجب فعله ومن أجل هذا جزم الماوردى والرويانى بأنه  
لا يجوز ورود النسخ عليه .

وهناك من أجازة كابن برهان وابن حاتم الأزدى ، وذلك لأنهم  
يقولون إن من شرط كون الأمر نسخا أن يبلغ المأمور ، والبالغ  
شرط الاشتغال ، لأنه يجوز أن يكون مأمورا حين عدمه ، وهذا قول

الأشاعة أيضا •

- ( ٢ ) ان يكون بعد علم بعض المكلفين بوجوبه • وهنا رأيان : —  
— يثبت حكمه في حق من علم به وحق باقي الأمة • كما في فرض الصلاة  
خمس • ونسخ ذلك بخمس ليلة الإسراء والمعراج •  
— يرى الحنفية أنه لا يثبت في حق الأمة إلا بعد أن يصل اليهم  
( ٣ ) أن يعلم المكلف بوجوبه لكن وقته لم يدخل بعد • وهنا حالات  
— أن يكون الوقت موسعا • كما لو قال : اقتلوا المشركين غدا  
ثم نسخ ذلك اليوم •  
— أو يكون على الفور • ثم ينسخ قبل ان يتمكن من الفعل •  
— أو يؤمر بالعبادة مطلقا • ثم ينسخ قبل مضي وقت التمكن من  
الفعل •  
— الجمهور يرى الجواز — ومنع من ذلك أكثر الحنفية والحنابلة  
والمعتزلة وهو قول الفقهاء والصيرفي وأبي بكر الدقاق •  
( ٤ ) ان يدخل وقت الأمر به لكن ينسخ قبل فعله • إما لكونه  
موسعا • أو لأنه أراد أن يشرع فينسخ •  
ولا خلاف في جواز ذلك •  
وللنسخ قبل التمكن من الفعل ثلاث صور :  
١ — أن يرد بعد أن يمضي من الوقت قدر ما تقع فيه العبادة  
كلها •  
٢ — أن يرد بعد ما يمضي من الوقت ما يقع فيه بعض العبادة  
ولا خلاف بين أحد في جواز النسخ في هاتين الحالتين •  
٣ — أن يرد الأمر قبل وقته المعتد به • ثم ينسخ قبل دخول هذا  
الوقت • وهذا هو موضع الخلاف •

( ٥ ) أن يدخل وقته ، فيشرع في الفعل ، ثم ينسخ قبل أن يستمر هذا الفعل .

وحكم هذه الحالة الجواز مطلقاً عند أهل السنة .

أما المعتزلة فقالوا بالتفصيل ،

لأن إتيانه ببعض الأمور ، إذا تحققت به الفائدة فإنه يجوز نسخ الباقي كما لو أمر بأشياء الجائع وسقى العطشان ففعل البعض فهذا الفعل مقصود ، كأن فيه أطعمه واسقاه على قدر استطاعتك .

أما إذا لم تحصل المصلحة ، كما لو أمر بإنقاذ الغريق فجاء به إلى قرب الشاطئ ، علماً بكون هذا الغريق لا يستطيع السباحة ففعله هذا لم يحقق الهدف ، فلا يجوز نسخ باقيه .

( ٦ ) أن يقع النسخ بعد خروج الوقت ، وقبل فعله .

وهذا جائز ، لأن مثل الفعل يجوز أن يصير في مستقبل الأوقات مفسدة ، ولا فرق في جواز ذلك بين أن يعصى المكلف أو يطيع

( البحر المحيط ٨١/٤ - ٩١ )

" ما نعلم به كون الناسخ ناسخاً "

نعلم أن هذا ناسخاً بأمور منها :

١ - أن نعلم تقدم أحد الدليلين وتأخر الثاني : فالعدة بأربعة أشهر وعشراً ناسخة للعدة بالحول لتأخر آيتها في النزول وهذا قول الله تعالى " والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً " ( سورة البقرة - ٢٣٤ ) حتى وإن كانت سابعة على أية الحول في التلاوة ،

- ٢ — معرفة ذلك من فعل النبي صلى الله عليه وسلم فحين رجم ماء — ذل ذلك على أن قوله " الثيب بالثيب جلد مائه ورجمه بالحجارة " أو قوله ، كما لو قال : هذا ناسخ لهذا ، أو دلالة ، كحديث : كنت نهيتكم عن ادخار لحوم الأضاحى فوق ثلاث من أجل الدافقة ألا فكلوا وادخروا ، وقوله " كنت نهيتكم عن زيارة القبور ، فزروها " .
- ٣ — إجماع الصحابة على أن هذا ناسخ وهذا منسوخ ، كنسخ صوم يوم عاشوراء ، بصوم رمضان .
- ٤ — نعلم ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم هذا ناسخ أو هذا منسوخ أو ما فى معناه كقوله " كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزروها " .
- ٥ — نقل الراوى الصحابى تقدم أحد الحكمين وتأخر الآخر ، كقول جابر بن عبد الله كان آخر المؤمنين ترك الوضوء مما مست النار وكقول أبى بن كعب كان " الماء من الماء " رخصة فى أول الاسلام ثم أمر بالغسل .
- ٦ — كون أحد الحكمين شرعيا والآخر موافقا للعادة ، كخبر مس الفرج .

وقد ذكرها الماوردى كالآتى :

دلائل النسخ يقدم أحدها على الآخر ، فإن جهل عدل إلى الثانى وهو بيان الرسول ، فإن ثبت عنه عمل به ، وكانت السنة مبينة لا ناسخة فإن عدم عدل إلى الثالث وهو الإجماع ، فإن فقد عدل إلى الرابع وهو الاستعمال ، فإن كان أحدهما مستعملا ، والآخر يتروكا ، كان المستعمل ناسخا ، والتروك منسوخا ، فإن فقد عدل إلى الخامس وهو الترجيح بشواهد الأصول والأدلة ، وكان غاية العمل به ( البحر المحيط ٤ / ١٥٢ - ١٥٨ ) تسهيل الوصول ص ٢٣٦ ، شرح الكوكب المنير ٣ / ٥٦٣ - ٥٧٠ .

أما إذا لم نعرف الناسخ من المنسوخ ، ولم تستطع الجمع بينهما فيلزمنا التوقف عن العمل بأحدهما دون الآخر ، لأن في هذا ترجيحاً له بدون مرجح .

### شروط النسخ

- ١ - أن يكون الحكم المنسوخ شرعياً ، لا عقلياً .
  - ٢ - أن يكون الناسخ منفصلاً عن المنسوخ وتأخراً عنه .  
وعلى هذا فالمتصل كالشرط والصفة والاستثناء لا يسمى نسخاً .
  - ٣ - أن يكون النسخ قد ثبت بخطاب شرعي ، وعلى هذا فلا يعد ارتفاع الحكم بموت أو جنون نسخاً ، بل هو سقوط التكليف .
  - ٤ - أن لا يكون المرفوع مقيداً بوقت ، يقتضى دخوله زوال المغيا بغاية فلا يكون نسخاً عند وجودهما .
  - ٥ - أن يكون الناسخ أقوى من المنسوخ أو مثله ، أما لو كان أضعف منه فإنه لا ينسخه ، لأن الضعيف لا يزيل القوى . وهذا معلوم عقلاً .
  - ٦ - أن يكون المقتضى بالمنسوخ غير المقتضى بالناسخ ، حتى لا يلزم الهداء ، وهو العلم بعدم أن لم يكن معلوماً .
  - ٧ - أن يكون مما يجوز كونه مشروعاً ، وأن لا يكون مما لا يحتمل التوقيف نسخاً ، مع كونه مشروعاً ، لذا لا يدخل النسخ لأن الله تعالى لم يزل ولا يزال ، وما علم من النص أنه لا يتأقت بل هو للتأيد لا يدخله النسخ كشريعنا .
- ولا يدخل النسخ كل ما هو على صفة واحدة كمعرفة الله تعالى  
وصفاته لا يدخله النسخ ( البحر المحيط ٢٨ / ٤ - ٨٠ )

### حالات النسخ

يقع النسخ على الصور الآتية :

- ١ - يجوز النسخ بلا بدل ، وهذا لا خلاف عليه عند الجمهور ولم يخالف في ذلك إلا المعتزلة .
- ٢ - أن يقع بلا بدل بحيث يعود الأمر كما كان قبل ورود الشرائع كالكعبة قبل القدس ، أو الحكم بإباحة ما كان قد وجب ، كما في مناجاة النبي بلا مقابل .
- ٣ - وقوعه بيدل بشرط أن يكون تأصيلا لأمر آخر ، كما في جعل الكعبة هي قبلة المسلمين بعد أن أمروا بالتوجه إلى بيت القدس .

والنسخ بيدل يقع على الحالات الآتية :

- ( ١ ) أن ينسخ بمثله ، كما في النسخ الذي جاء بجعل الكعبة بدلا عن بيت القدس في التوجه إليها حين الصلاة ، وكلاهما قبلة .
- ( ٢ ) النسخ إلى ما هو أخف من المنسوخ كنسخ عدة من توفى عنها زوجها إلى أربعة أشهر وعشرة أيام بعد أن كانت حولا كاملا .
- ( ٣ ) النسخ إلى ما هو أغلظ من المنسوخ ، وهو جائز عند الجمهور ولقد وقع ذلك ، كما في وضع القتال في أول الاسلام ، ثم فرضه بعد ذلك ، ونسخ إمساك الزانية في البيت حتى الموت ، بالجلد أو الرجم ومنع ذلك بعض الظاهرية .

ثم اختلف المانعون في سبب المنع ، فهناك من يرى أن ذلك منع منه العقل نظرا لأنه يؤدي إلى التنفير من الشرائع .

وقال البعض إن ذلك جاء من الشرع أخذا من قوله تعالى " يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر " (سورة البقرة - ١٨٥) (البحر المحيط ٤/ ٩٤-٩٦ تسهيل الوصول ص ١٣٠ - ١٣٣ .



### وقوع النسخ فى القرآن :

• النسخ فى القرآن وقع على الصور الاتية :

١ - نسخ التلاوة والحكم معا ، وهذا يكون فى حياة النبى أخذاً من قوله تعالى " سنقرئك فلا تنسى " ( سورة الاعلى - ٦ ) ولا يجوز ذلك بعد وفاته أخذاً من قوله تعالى " انا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون " ( سورة الحجر - ٩ ) ولا يكون نسخاً الا اذا ثبت ذلك بدليل شرعى .

• ونسخ الحكم والتلاوة يكون بالإنشاء ، اى الوقع عن القلوب .

٢ - نسخ الحكم دون التلاوة كما فى قوله تعالى " لکم دینکم ولى دین " ( سورة الکافرون - ٦ ) حيث نسخ حکمها بآية القتال " کتب علیکم القتال وهو کره لکم " ( سورة البقرة - ٢١٦ )

٣ - نسخ التلاوة دون الحكم ، ويمثل لهذا القسم بالقراءات المشهورة التى لم تثبت بالتواتر ، كقراءة سيدنا عبد الله بن مسعود " فصیام ثلاثة أيام متتابعات " فى كفارة اليمين ، وهذه وأمثالها قد نسخت فى زمن النبى صلى الله عليه وسلم بأن صرف قلوب المسلمين عن حفظها إلا من روي عنه ، حتى يبقى الحكم ، ورواية الفرد لا يثبت بها القرآن ، لأنه ثبت متواتراً ( تسهيل الوصول ص ١٣٦-١٣٧ )

### وهناك تقسم آخر للنسخ :

١ - ما نسخ وجوبه إلى الندب ، كنسخ ثبات الواحد لعشرة إلى ثباته للاثنتين ، فكان ثباته للعشرة مندوباً ، ونسخ وجوب قيام الليل فجعل ذلك ندباً .

- ٢ - نسخ ما وجب إلى الإباحة ، كترك المباشرة بالليل للصائم بعد النوم .
- ٣ - نسخ ما كان محرما إلى الإباحة كزيارة القبور أبيحت بعد أن كانت محرمة ، كما في قوله صلى الله عليه وسلم " كت نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها " وادخار لحوم الأضاحي أبيح بعد أن كان محرما كما في قوله صلى الله عليه وسلم " كت نهيتكم عن ادخار لحوم الأضاحي من أجل دماقه " الحديث ( البحر المحيط ٩٧/٤ )

#### الفرق بين الناسخ والنسخ والمنسوخ

يوصف الناصب للدلالة الناسخة بأنه ناسخ فيقال : إن الله عز وجل نسخ التوجه إلى بيت المقدس بالتوجه إلى الكعبة ، فالله هنا هو الناسخ .

ويوصف الحكم بأنه ناسخ فيقال : إن وجوب صوم رمضان ناسخ لصوم عاشوراء .

ويوصف المعتقد لنسخ الحكم بأنه ناسخ ، فيقال : فلان ينسخ الكتاب بالسنة ، أي يعتقد ذلك .

- ويوصف الطريق بأنه ناسخ ، فيقال : إن القرآن ناسخ للسنة .
- وعرف أبو الحسين البصري الطريق الناسخ بأنه : قول صادر عن الله عز وجل ، أو منقول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو فعل منقول عن رسوله يفيد إزالة مثل الحكم الثابت بنص عن الله ، أو بنص أو فعل منقولين عن رسوله مع تراخيه عنه ، على وجه لولاء لكان ثابتا ، وهذا التعريف يتضمن أخبار الاحاد ، فهي وإن كانت امارات ، فإنها موصوفة بأنها تفيد إزالة مثل الحكم الثابت ، وأنها منقولة عن الرسول صلى الله عليه وسلم .
- وأما المنسوخ : فهو الحكم المزال إذا اختص بالشروط الخاصة بالنسخ

وَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ نَسْخُ خُطَابِ الْقُرْآنِ ، لِأَنَّ نَسْخَهُ ، هُوَ نَسْخُ كَوْنِ تِلَاوَتِهِ  
قُرْبَةً وَعِبَادَةً ، وَذَلِكَ نَسْخٌ لِلْحُكْمِ .

وَأَمَّا النسخ : فَهُوَ إِزَالَةُ مِثْلِ الْحُكْمِ الثَّابِتِ بِقَوْلٍ مَنقُولٍ عَنِ اللَّهِ أَوْ رَسُولِهِ  
أَوْ فِعْلٍ مَنقُولٍ عَنْ رَسُولِهِ ، مَعَ تَرَخِيهِ عَنْهُ عَلَى وَجْهِ لَوْلَاهُ لَكَانَ ثَابِتًا ( الْمُعْتَمِدُ  
٣٩٦/١ - ٣٩٨ )

وَمِنْ هَذَا يَتَضَعُ أَنَّ النسخَ نَفْسُ الِارْتِفَاعِ ، وَمَا يَرْفَعُ فَهُوَ الْمَنسُوخُ ، وَالَّذِي  
يُوصَلُ إِلَى ذَلِكَ هُوَ النَّاسِخُ يَسْتَوِي فِي ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ قَوْلًا ، لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ  
أَوْ فِعْلًا لِرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَكُلُّ دَلِيلٍ شَرْعِيٍّ يُوْدِي إِلَى رَفْعِ الْحُكْمِ  
يَكُونُ نَاسِخًا ، لِأَنَّهُ لَا اخْتِبَارَ بِغَيْرِ الْأَدَلَةِ الشَّرْعِيَّةِ فِي النسخِ .

(١)

مسألة : هل النسخ جائز في القرآن ؟

لقد اختلفت في ذلك كالاتي :

- ١ — يرى جمهور العلماء ان نسخ القرآن جائز .
- ٢ — يرى ابو مسلم بن بحر الاصفهاني انه غير جائز .

الادلة :

استدل الجمهور بالاتي :

(١) امر الله تعالى المتوفى عنها زوجها بان تعتد حولا كاملا في قوله تعالى " والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا وصية لازواجهم متاعا الى الحول غير اخراج ( البقرة — ٢٤٠ ) ثم نسخ ذلك بقوله تعالى " والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا " ( البقرة — ٢٣٤ ) وهذه الآية وان كانت سابقة في التلاوة الا انها متأخرة عنها في النزول لذا قد نسخت حكمها .

واعرض ابو مسلم ، بان الاتحاد بالحول لم يزل بالكلية ، لانها لو كانت حاملا ، واستمر حملها حولا كاملا ، كانت عدتها به ، واذا بقي الحكم في بعض الصور ، كان هذا من باب التخصيص ، وليس من باب النسخ .

ويجاب عنه : بان عدة المتوفى تنتهي بمجرد وضعها للحمل اخذا من قوله تعالى " واولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن " ( الطلاق — ٤ ) فتمت وضعت حملها انتهت عدتها ، طالبت المدة او قصرت ، فلم يبق للتحديد بالحول وجود اصلا .

(٢) في قوله تعالى " ما ننسخ من اية او نفسها نأت بخير منها او مثلها

(١) (المحصول ٥٣٨/١ — ٥٤١ ، نهاية السؤل ٥٥٤/٢ — ٦٥٠ )  
الابهاج ٢٣٠/٢ — ٢٣٤ ) .

ووجه الاستدلال بهذه الآية : أن جواز التمسك بالقرآن إما أن يتوقف على صحة النسخ ، أو لا يتوقف ؟

ان توقف فإن الامر يعود الى أن نبوة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم لا يصح ثبوتها إلا مع القول بالنسخ ، حتى ينتهى العمل بالشرائع السابقة ، وهى قد صحت ، فثبت القول بصحة النسخ .

أما إذا لم يتوقف ، فيصح الاستدلال بهذه الآية ، حيث ذكر فيها أن النسخ واقع كما فى نسخ القبلة من بيت المقدس الى الكعبة المشرفة .

( ٣ ) أن آدم عليه السلام كان يزوج الأخت من الأخ الذى فى البطون الثانية ، وهذا الآن محرم اتفاقا ، وما كان هذا الفعل إلا بوحى من الله لآدم .

واعرض على هذا الدليل بالآتى :

١ - لأنسلم ان التزويج كان بوحى من الله ، بل ربما كان ذلك بمقتضى البراءة الأصلية ، ورفعها لا يعد نسخا .

ويجاب عنه : بأن المنقول عن التوراة والإنجيل أن ذلك كان بوحى من الله ، فلا عبرة بهذا الاعتراض .

٢ - ربما يكون ذلك قد شرع لآدم وبنيه الى غاية معلومة وهى ظهور شريعة أخرى ، أو حتى يكثر النسل ، وحينئذ يلغى هذا التشريع وهذا لا يعد نسخا .

ويجاب : بأن هذا احتمال على ينفيه ما ورد فى التوراة أن فيها الامر بالتزويج ولا تنقييد فيه بزمانه ولا زمان أولاده ، بل الامر

مطلق ، والاحتمالات التي لم تنشأ عن دليل ، ينفيها ظاهر الدليل  
لكونها متفية .

واستدل المانع بالآتي :

١- بأن الامر بالشئ يقتضى كونه حسنا ، والنهى عنه يقتضى كونه  
قبيحا ، فيلزم أن يكون الشئ الواحد حسنا وقبيحا ، وهذا محال  
لاستحالة اجتماع الضدين ، فلا يكون مأمورا به ومنهيا عنه .

ويجاب عن هذا ، بأنه مبنى على قاعدة التحسين والتقيح العقليين  
وهذا فاسد ، لأن حسن الشئ وقبحه قد يكون ذاتيا ، وليس هذا  
محل خلاف ، كالإيمان حسن لذاته ، والكفر قبيح لذاته ، لهذا  
لا ينسخ وجوب الإيمان ، ولا تحريم الكفر ، أما ما حسنه وقبحه لغيره  
فهذا محل التبديل للمصلحة فقد يكون حسنا فى موضع ، وقبيحا فى  
موضع آخر أو مع شخصين كشرب الدواء ، قد يكون حسنا للإنسان  
ضارا لآخر ، أو مع الشخص الواحد ، حسنا فى وقت ، وقبيحا لضرره  
فى وقت آخر .

#### مسألة : هل نسخ الشرائع جائز وواقع ؟

١- يرى جمهور العلماء أن نسخ الشرائع جائز وواقع .

٢- ومنع اليهود ذلك ، وهم ثلاث فرق :

أ- الشمعونية منهم قالوا ان نسخ الشرائع مستحيل هـلا .

ب- والعنانية منهم قالوا باستحالة ذلك سمعا وإن جاز غلا .

ج- والعيسوية منهم ذهبوا إلى كون النسخ جائز غلا ، والسمع لم  
يمنع منه ، وأن شريعة عيسى لم تنسخ ، وإن محمدا صلى الله عليه  
وسلم بعث إلى أولاد إسماعيل ، ولم يبعث إلى بنى إسرائيل .

### الأدلة :

١ - استدل على جواز ذلك ووقوعه كما هو رأى جمهور العلماء :  
أن نسخ الشرائع جائز عقلا ، وذلك لأن مثل المأمور يجوز أن ينهى  
عنه لجواز أن يكون مفسدة .

فإذا جاز النهى عن مثل المأمور به ، كان النسخ جائزا ، لأن حقيقة  
النسخ ترجع إلى ذلك .

بيان ذلك أنه إذا قال أمرنا بالصلاة إلى بيت المقدس مدة كذا ، ثم  
نهينا عن ذلك . فالصلتان في الصورة متماثلتان في الزمانين ، لكن لما كانت  
إحداهما مفسدة نهى الشارع عنها .

ومما يدل على ذلك اختلاف العلماء في أفعال الله تعالى هل تعلل  
أو لا تعلل ؟

فمن ذهب إلى أنها لا تعلل ، لأن الله تعالى يفعل ما يشاء ويحكم  
ما يريد ، ولا خفاء في جواز النسخ بناء على مقتضى مذهبهم .

ومن ذهب إلى كون فعل الله تعالى تعلل بالمصلحة ، فهو إذا شرع القمطر  
كان ذلك لمصلحة ، وإذا نهى عنه فإن ذلك أيضا مصلحة والشرائع سياسات  
يدبر الله بها عباده ، ولكل زمان نوع من التدبير يصلح لهذا الزمان مع  
هؤلاء الذين أرسل إليهم هذا التشريع مع هذا النبي ، ولا مانع من كونه  
لا يصلح لغيرهم ممن يعيش معهم في نفس الزمن ، لذا جاء إرسال أكثر من  
نبي في العصر الواحد ، نظرا لاختلاف المصلحة .

ولهذا يجوز نسخ الشرائع نظرا لاختلاف المصالح باختلاف الأزمان

وكما يحدث مع الطبيب حين يغير الدواء لمريضه تبعاً لحالته المرضية ، فإنه يجوز للمشروع أن ينقل المكلف من ملة إلى ملة ومن شريعة إلى شريعة تبعاً لاختلاف المصلحة .

٢ — أن الدلالة القاطعة دلت على نبوة محمد صلى الله عليه وسلم ونبوته لاتصح إلا مع القول بنسخ شرع من قبله ، فوجب القطع بالنسخ .

٣ — الأمة مجمعة على وقوع النسخ .

#### أما المانعون للنسخ :

١ — فيقولون إن النسخ يؤدي إلى البداء ، وهو ظهور الشيء بعد أن لم يكن ظاهراً وهو محال بالنسبة لله تعالى ، وما يؤدي إلى المستحيل يكون مستحيلاً .

ويجيب عن ذلك :

بأن النسخ رفع الحكم الثابت ، أو رفع مثله في مستقبل الزمان ، ولا يكون هذا مساوياً للبداء ، الذي هو ظهور ما كان خافياً ، فاختلف البهتان .

٢ — قالوا : لاتخلو الشريعة المنسوخة إما أن يكون فيها ما يدل على التأكيد ، كما قال الشارع : تمسكوا بهذه الشريعة حولا أو حولهن أو لاتكون مؤقتة .

فإن كانت مؤقتة ، لم يكن ذلك نسخاً ، كقوله تعالى " ثم أتمموا الصيام إلى الليل ( البقرة — ١٨٧ ) لأن مجيء الليل لا يكون نسخاً للصيام ، لكون العبادة مؤقتة .

وأما إن كان اللفظ غير مؤقت لم يجز النسخ ، لكون ذلك يؤدي إلى تسويض المكلف اعتقاد الجاهل ، واعتقاد الجاهل قبيح ، والحكم لا يأمر



• باعقاد الجهل القبيح •

ويجاب عن ذلك بالآتى :

هذا باطل ، لأن اللفظ إذا كان مطلقا ، لم تمنع صحته باعقاد المكلف دوامه واستمراره ، لأنه مأثور باعقاد الدوام والاستمرار مادام لم يوجد ناسخ يبطل المعنى الدال عليه ، وإذا كان الأمر كذلك لم يعرض الحكم المكلف لا باعقاد الجهل ، وهذا ينزل منزلة العام إذا ورد بعده دليل يقتضى تخصيصه وهو غير مستحيل ، فلا يؤدى إلى باعقاد الجهل ، لأن المكلف مأثور باعقاد عموم اللفظ إلى أن يوجد دليل التخصيص ، فكذلك الحال فى النسخ •

٣ - أما الذين أجازوا النسخ عقلا ، ومنعوه من جهة الشرع فإنهم متفقون مع القائلين بجوازه ، لذا لا يرد عليهم سوى ما ادعوه من منعه شرعا بأن عليهم أن يبينوا الدليل الدال على منعه شرعا •  
فإن قالوا الدليل قول موسى عليه السلام " تمسكوا بالسبب أبدا " وقوله " تمسكوا بالسبب مادامت السموات والأرض " وقوله " شريعته لاتنسخ أبدا "

ويجاب عن ذلك بالآتى :

- ١ - أن هذا لم يثبت عن موسى عليه السلام ، وما يدل على ذلك أنهم لم يقولوا ذلك للنبي عليه الصلاة والسلام ولو كان ذلك صحيحا لكان من أقوى أدلتهم فى المجادلة والمناظرة •
- ٢ - لو كان ذلك صحيحا ما أيد الله عيسى عليه السلام ، ومن بعده نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ، لأن ذلك يؤدى إلى تكذيب عيسى عليه السلام •

٣ - وأما العيسوية الذين أنكروا نبوته لهم ، بل هو حسب قولهم إنسه  
نبي لبني اسماعيل .

فيرد عليهم : إنكم تسلمون بكونه نبيا ، فقد نقل إلينا تواترا أنه قال :  
أنا نبي التقلين ، وجاء في القرآن " وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيرا ونذيرا "  
(سورة سبأ - ٢٨) وقوله " وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين ( الانبياء - ١٠٧ )  
وثبت بالأخبار المتواترة أنه دعا اليهود في الدين كما دعا النصارى ، وكسب  
إلى كسرى وقيصريدهما إلى الدخول في دينه ، وآيات القرآن فيها آيات  
تدل على مجادلة اليهود ومحااجهم ، ولو كانت دعوته مقصورة على العرب  
ومخصصة بهم ما كان له أن يدعو غيرهم إلى دينه .  
وعليه فإنه يلزمهم تصديق من اعترفوا بنبوته .

(١)  
مسألة : النسخ بغير بدل

اختلفت كلمة الأصوليين في جواز النسخ بلا بدل كالأئسي :

- ١ - يرى جمهور الأصوليين جواز النسخ من غير بدل .
- ٢ - ويرى بعض اهل الظاهر والمعتزلة عدم جواز النسخ .

الأدلة :

- ١ - استدلال الجمهور بأنه لو كان هناك مانع من ذلك فسيكون إما اللغة  
أو العقل أو السمح ، وجميع ذلك لم يوجد .

(١) الإيهام ٢٢٨/٢ - ٢٣٩ ، الوصول إلى الأصول ٢٢٢/٢ - ٢٤٤ ، شرح  
الكوكب المنير ٣/٤٥ - ٤٤٧ ، المحصول ١/٤٤٦ ، نهاية السؤل  
٢/٥٦٩ - ٥٧٠ .

بيانه كالآتى :

أولا : اللغة لاتمنع من ذلك ، لأن معنى النسخ فى اللغة الرفع والإزالة  
رفع الشئ ، يتحقق فى نفسه ، وإن لم يثبت له بدل ، فليس فى معنى  
النسخ من جهة اللغة تعرض للبدل .

ثانيا : العقل لا يمنع من ذلك ، لأن الناس فى أفعال الله تعالى على  
مذهبين :

منهم من يقول لله أن يفعل ما يشاء من غير تعليل من غير اعتبار  
حكمة ، ولا خفاء فى جواز النسخ من غير اشتراط بدل ، لأن الله  
إذا أراد رفع العبادة إلى غير بدل ، لم يكن هناك مانع من هذه  
الإرادة .

وعلى رأى من يعلل أفعال الله تعالى ، لا يستحيل على مقتضى  
أصولهم أن يعلم الله أن نسخ هذه العبادة مصلحة ، ولا مصلحة  
فى إثبات بدل لها ، فبطل أن يكون المانع عقليا .

ثالثا : لا مانع من جهة السمع النسخ إلى غير بدل ، لأنه لا يوجد فى كتاب  
الله تعالى ولا فى سنة رسوله صلى الله عليه وسلم ما يلزم بذلك  
كما أنه لا إجماع إذا المسألة محل خلاف .

٢ - لقد وقع ذلك فعلا ، راذ نسخ الله تقديم الصدقة بين يدي النبى  
صلى الله عليه وسلم حين مناجاته بقوله تعالى " يا أيها الذين  
آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله " ( الحجرات - ١ ) فهو  
هنا لم يذكر بدلا .

أما اعتراض اصحاب الراى الثانى بان البدل موجود وهو وجوب الزكاة فهو ضعيف من وجهين :

الاول : لأن قوله تعالى " فإن لم تفعلوا أو تاب الله عليكم فاقموا الصلاة واتوا الزكاة وأطيعوا الله ورسوله " .

لا يعطى كون الزكاة هى البدل ، لأنها مساوية للصلاة ، والصلاة وطاعة الله ورسوله واجبان قبل الزكاة ، فلا تكون الزكاة بدلا عما يقدم عند مناجاة الرسول .

الثانى : أن ذلك يحتاج الى نقل التاريخ فى ذلك وهو بعيد ، بل الظاهر أنه لما نسخ عنهم وجوب الصدقة ، أمروا بلزوم الواجبات التى بقيت عليهم ، تنبيهها على أنها ذروة الأمر وسنامه . فلم يبق إلا أن يجوز النسخ إلى غير بدل .

٣ - يجوز أن يرفع الشارع التكليف عن المخاطبين جملة ، فمن باب أولى يجوز ارتفاع عبادة معينها دون أن يكون لها بدل .

ومن خالف فى هذه المسألة بنى رأيه على منع ارتفاع التكليف كله ، لئلا لا يجوز عنده ارتفاع البعض بدون أن يكون هناك بدل .

واستدل المانعون بالآتى :

قول الله تعالى " ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها " (البقرة - ١٠٦) حيث دلت الآية على اشتراط البدل .

ويجاب عن ذلك بالآتى :-

أن نسخ الآية يفيد نسخ لفظها ، ولهذا قال " نأت بخير منها أو مثلها " .

فليس لنسخ الحكم ذكر في الآية .  
ولو سلمنا أن العواد نسخ الحكم ، لكن لم لا يجوز أن يقال إن نفي ذلك  
الحكم ، واستقاط التعبد به خير من ثبوته في ذلك الوقت .  
أيضا : هذه الآية لا تلزم بالبدل ، لأنها تدل على أن البدل لو ثبت يكون  
خيرا من البدل ، وليس فيها ما يفيد أنه لا بد من البدل ، وهو كما لو قال  
القائل لعبده : لا آخذ منك ثوبا وأعطيك بدله إلا إذا كان البدل خيرا من  
الأول ، فهو لا يدل على وجوب البدل ، بل كل ما يفيد أن البدل لو وقع  
فلا بد أن يكون خيرا .

مسألة : هل يجوز النسخ ببدل أثقل منه ؟

- اختلفت كلمة الأصوليين في حكم النسخ ببدل أثقل كالآتي : —  
١ — ذهب الجمهور إلى جوازه ووقوعه .  
٢ — وذهب بعض أهل الظاهر وبعض الشافعية إلى المنع منه .

الأدلة :

- ١ — المانع من ذلك إما أن يرجع إلى اللغة ، أو إلى العقل ، أو إلى  
السمع ، وليس في أي منها ما يفيد ذلك .  
فاللغة تفيد أن معنى النسخ الرفع أو النقل ، والرفع لا يوجب وجود  
بدل على الإطلاق ، والنقل يقتضي وجوب أصل البدل من غير ذكر صفة خفة  
أو شدة .  
ولا يوجد مانع من جهة العقل ، لأن أفعال الله تعالى عند من يرى أنه  
يفعل ما يشاء لأن إرادته مطلقة فهو يجوز البدل الأشد والأثقل من المنسوخ

لارادة الله ذلك ، وحتى على رأى من يعمل أفعال الله تعالى ، فيجوز  
أن تكون المصلحة في النقل من الأخف إلى الأثقل ، تماماً كما يمكن أن تكون  
المصلحة من الأثقل إلى الأخف .

ولا مانع من جهة السمع لأنه لا يوجد في كتاب الله ولا في سنة رسوله عليه  
السلام ما يمنع من النسخ إلى الأثقل .

٢ - إذا جاز أن لا يكلف الله العباد ابتداءً ، ثم يكلفهم المبادات  
المشقة بعد ذلك ، جاز أن ينتقل من الأخف إلى الأثقل لأنهم  
لا فارق بينهما في المعنى .

٣ - لقد وقع ذلك في التشريع الاسلامي ، فلقد أوجب الله حبس الزناة  
وايذاءهم ، قال تعالى " والَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَأَذْوَهُمَا " ( النساء  
- ١٦ ) وقال في آية أخرى " فأمسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن  
الموت " ( النساء ١٥ ) ثم نسخ ذلك بالجلد والوجع ، وكذلك  
أمر الصحابة بترك القتال في أول الاسلام ثم أمرهم بنصب القتال مع  
التشديد بثبات الواحد للعشرة ونسخ جواز تأخير الصلاة عند الخوف  
إلى إيجابها في أثناء القتال ونسخ صوم عاشوراء بصوم رمضان .

#### واستدل المانعون :

بقوله تعالى " ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها " ( البقرة  
- ١٠٦ ) ويقول " يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر " ( البقرة ١٨٥ )  
يجاب عن الآية الأولى بأن الخير ما هو أكثر ثواباً وأصلح لنا في الاخوة  
وإن كان أثقل في الحال .

وعن الآية الثانية : انه محمول على اليسرى الآخرة حتى لا يتطرق اليها  
تخصيصات غير محصورة .

مسألة : ما حكم نسخ التلاوة دون الحكم ، ونسخ الحكم دون التلاوة ؟

لقد اختلف العلماء في ذلك ، كالآتي :

١ - الجمهور يرى ان ذلك جائز ، سواء نسخ الحكم فقط ، أو التلاوة فقط  
أو هما معا .

٢ - يرى بعض المعتزلة أن ذلك غير جائز .

#### الأدلة :

١ - استدل الجمهور على جواز نسخ التلاوة دون الحكم ، وبالعكس بان  
التلاوة والحكم كل منهما عبادة قائمة بذاتها ، وكل ما كان كذلك فإن  
العقل لا يستبعد أن يصيرا مفسدتين ، أو أن يصير أحدهما مفسدة  
دون الآخر ، ولأمانع عقلا من نسخ أحدهما دون الآخر ، أو هما معا  
لأنه لن يترتب على ذلك محال .

ومما يدل على أن التلاوة عبادة ، إجماع الأمة على أن من قرأ القرآن كان له  
بكل حرف عشر حسنات ، لما روى عن عبد الله ابن مسعود قال : قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم " من قرأ حرفا من كتاب الله ، فله حسنة ، والحسنة  
بعشر أمثالها لا أقول الم حرف ، ولكن الف حرف ولام حرف وميم حرف " (تفسير  
القرطبي ٦/١) .

وأما الحكم فلا خلاف أنه عبادة إذ الحكم أمر ونهي ، وفعل وأمر الله  
تعالى واجتناب نواهيه عبادة وقربة وطاعة .

فإن قيل : الحكم عبادة لكنه تابع للتلاوة ، ولن يتصور بقاء التابع بعد ارتفاع المتبوع .

يجاب : بأن الحكم لا يتبع التلاوة في كونه عبادة ، بل التلاوة ذريعة ووسيلة إلى معرفة الحكم وعلم عليه ، وبعد معرفة الحكم فهو أصل في نفسه .

٢ - لقد وقع ذلك ومنه نسخ الله عدة من توفي عنها زوجها من الحول التي أرسعة أشهر وعشرا ، وبقيت تلاوة الآية " متاعا إلى الحول غير " إخراج ( البقرة - ٢٤٠ )

ونسخ تقديم الصدقة بين يدي النبي عند مناجاته " فقدموا بين يدي نجواكم صدقة " ( المجادلة - ١٢ ) وبقيت تلاوتها ، ونسخ حكم الوصية للوالدين والأقربين وبقيت تلاوتها " كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف " ( البقرة - ١٨٠ )

وأما نسخ اللفظ وبقاء الحكم فمثاله ما روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال : كان مما أنزل الله تعالى على رسول الله صلى الله عليه وسلم " الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله " وبقي الحكم ولذا رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ماعزا والغامدية .

وأما نسخ التلاوة والحكم فمثاله ما روت السيدة عائشة رضي الله عنها أنها قالت : كان فيما أنزل الله تعالى " عشر رضعات محرمت ، فنسخن بخمس " وروى أن سورة الاحزاب كانت تعدل سورة البقرة .

وأما المعتزلة فقالوا :

إن الحكم إذا نسخ وبقيت التلاوة أوهم ذلك بقاء الحكم وفيه تعريض المكلفين لاعتقاد الجهل ، لأنه سوف يعتقد بقاء الحكم ، والحكم لا يعرض عباده



• اعتقاد الجهل

ويجاب عن ذلك : بأن المكلف إما أن يكون مجتهداً أو غير مجتهد ؟  
فإن كان مجتهداً فلا بد من كونه عالماً بالدليل الناسخ ، فحين ينصب  
الله دليلاً يبين النسخ فحينئذ لا يكون قد عرض المكلفين لاعتقاد الجهل .  
وإن كان غير مجتهد فالواجب عليه شرعاً تقليد المجتهدين ولا يلزمه  
اعتقاد صحة الدليل أو فساده لأنه ليس من أهل النظر والاجتهاد ، فلا جهل  
يلحقه .

اعتراض : بأن بقاء التلاوة لم تعد له فائدة بعد نسخ الحكم ، لذا لا يجوز  
نسخ الحكم حتى يبقى للتلاوة فائدة ؟

يجاب : بأن الألفاظ لم تقتصر فوائد هذا على الأحكام ، بل إن بعض  
الألفاظ لا حكم فيها ، ومع هذا فنحن متعبدون بتلاوته كحروف الهجاء  
الموجودة في أوائل السور ، لذا يجوز أن يكون ما نسخ حكمه من الآيات  
وبقى رسمه من هذا القبيل ( الوصول إلى الأصول ٢٨/٢ - ٣١ ، الإبهام  
٢٤١/٢ - ٢٤٣ ، المحصول ٥٤٧/١ - ٥٤٨ ، نهاية السؤل ٥٧٠/٢ -  
٥٧١ ) شرح الكوكب المنير ٥٥٣/٣ - ٥٥٩ .

الناسخ والمنسوخ (١)

لا خلاف بين جمهور الأصوليين في جواز نسخ الكتاب بالكتاب ، والسنة المتواترة بمثلها ، وأخبار الأحاد بمثلها .

وإنما خلاصهم في جواز نسخ القران بالسنة ، والسنة بالقران ويراد بالناسخ والمنسوخ ، بيان ما ينسخ ، وما ينسخ به من الأدلة .

أولا : نسخ القران بالسنة :

١ — يرى جمهور العلماء أنه يجوز نسخ القران بالسنة المتواترة .

٢ — منع الشافعي نسخ السنة المتواترة للقران .

الأدلة :

استدل الجمهور على جواز نسخ القران بالسنة المتواترة بالآتي :

١ — أنه كان الواجب على الزانية ، الحبس في البيوت إلى الموت .

ثم نسخ ذلك بآية الجلد " الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة " ( النور — ٢ ) ثم إن النبي صلى الله عليه وسلم نسخ الجلد بالرجم .

٢ — نسخ الوصية للوالدين والأقربين الواردة في قوله تعالى " كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف

( البقرة — ١٨٠ ) يقول النبي صلى الله عليه وسلم " لا وصية لوارث "

( ١ ) شرح الكوكب المنير ٥٥٦٢/٣ ٥٥٦٣ الإبهاج ٢٤٧/٢ — ٢٥٠  
المحصل ٥٥٥٩ — ٥٥٥٥/١ نهاية السؤل ٥٨٠/٢ — ٥٨٦ الوصول النسي  
الأصول ٤٣/٢ — ٤٥

ويناقش بأن الخبر آحاد وليس بتواتر فلا يلزم منه صحة النسخ كما تدعون لأنه لو كان متواترا ، لوجب أن يكون الآن متواترا ، ولا يوجد الآن من يقول بتواتره ، ومادام هو خبر آحاد ، فالقول بنسخه للآية يؤدي الى نسخ القرآن بخبر الواحد ، وهو غير جائز .

ثانيا : استدلال الشافعي بالآتي :

١ - قول الله تعالى " ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها " (البقرة - ١٠٦) وهي تفيد المنع من النسخ بالآتي :

أ - أن النسخ يجب أن يكون من جنس المنسوخ ، وزيادة أن يكون خيرا منه ، وذلك كما لو قال إنسان لآخر ، ما أخذ منك من ثوب أتاك بخير منه ، أن يأتيه بثوب من جنس الثوب الذي أخذه منه مع زيادة الخيرية ومادام الأمر كذلك وجب أن يكون النسخ قرآنا .

ب - قوله " نأت بخير منها " يفيد اختصاص الله بذلك لأنه الذي يملك إنزال القرآن ، دون النبي عليه السلام .

ج - كما يفيد أن المأتى به خير من المنسوخ ، وليست السنة خيرا من القرآن .

د - ختام الآية يؤكد على أن الله هو المختص بالإنزال فقط ، قال تعالى " ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير " ( البقرة - ١٠٦ )

٢ - في قوله تعالى " لتبين للناس ما نزل إليهم " ( النحل - ٤٤ ) نعلم أن دوره بيان ما يأتي في القرآن ، ونسخ العبادة ورفعها ورفعها ضد بيانها .

٣ - قال تعالى " وإذا بد لنا آية مكان آية " ( النحل - ١٠١ ) أي أن التبديل خاص به سبحانه وتعالى .

٤- قال تعالى " قال الذين لا يرجون لقاءنا ائت بقرآن غير هذا أو بدله قل ما يكون لى أن أبدله من تلقاء نفسى إن أتبع إلا ما يوحى إلى" (يونس - ١٥) يدل على أن القرآن لا تنسخه السنة .

٥- أن ذلك يوجب التهمة والنفرة .

ويجيب عن ذلك بالآتى : —

أولاً : فى قوله " تأت بخير منها " لا يلزم بكون الخير الأفضل يجب أن يكون من جنس الأول ، بل لا يمتنع كونه مغايراً للناسخ ثم يحصل بعد حصول النسخ وما يقوى هذا الاحتمال أن هذه الآية صريحة فى أن الإتيان بذلك الخير مرتب على نسخ الآية الأولى ، أما لو قلنا إن نسخ هذه الآية مرتباً على الإتيان بذلك الخير ، لزم ترتب كل واحد منهما على الآخر وهو دور . وهذا جواب عام .  
ويجيب تفصيلاً بالآتى : —

(أ) لأنسلم كون ذلك الخير من جنس المنسوخ ، وما ذكر فى مثالبه لا يعطى المطلوب ، لمعارضته بمثال آخر وهو لو قلنا : من يلقانا بحمد وثناء جميل ، نلقاه بخير منه ، لا يلزم منه أن يكون من جنس الحمد والثناء الجميل ، لجواز أن يقابل بمعطاء مثلاً .

(ب) المراد بالإتيان فى قوله " تأت بخير منها " شرع الحكم والزامه والسنة فى ذلك كالقرآن ، لكون الميثب لهما هو الله تعالى .

(ج) وإذا كان المراد بالخير الأصلح فى التكليف والأنفع فى الثواب لم يمتنع كون مضمون السنة خيراً من مضمون الآية ، وكلاهما راجع إلى الله تعالى " ما ينطق عن الهوى "

(د) أن النسخ هو رفع الحكم فسواء تم ذلك بالقرآن ، أو بالسنة فالمفرد

بذلك هو الله تعالى .

وعن الدليل الثاني : لا ينافي النسخ البيان ، لأنه تخصيص للحكم بالإزمان  
كما أن التخصيص يخصص الحكم بالأعيان .

- ٣ - أن الناسخ سواء كان قرآنا أو خيرا جالما لم يبدل في الحقيقة هو الله تعالى .
- ٤ - في قوله " ائت بقراء غير هذا أو بدله " لا يدل على أن الوحي لا يكون إلا قرآنا ، بل يدل على أنه عليه السلام لا ينسخ إلا بوحى .
- ٥ - أن النفرة والتهمة لا وجود لهما لوجود الدليل الدال على أنه عليه السلام لا ينطق عن الهوى ، إن هو إلا وحي يوحى " (النجم ٣-٤)

مسألة : نسخ السنة المتواترة بخبر الواحد .

الكلام في هذه المسألة في ناحيتين :

- ١ - جواز ذلك عقلا ؟
- ٢ - جواز ذلك شرعا .

الجانب الأول : لا يستحيل عقلا نسخ السنة المتواترة بخبر الواحد كما هو رأي الجمهور .

٢- وقال قوم هو مستحيل من ناحية العقل - ساءهم الغزالي بأنهم الخوارج .

الأدلة : استدل الجمهور على ما ذهبوا إليه بأن خبر الواحد دليل شرعي

فجاز الرفع به ، لأن الدليل طريق إلى معرفة مقصود صاحب الشرع .

واستدل المانعون بالآتي :

ما ثبت بكتاب الله تعالى والسنة المتواترة مقطوع به ، وخبر الواحد مظنون والمقطوع به لا يرفع بالمظنون ، وذلك لأن الرفع أي الناسخ يجب أن يكون

اقوى من العرف - المنسوخ - وأن يكون أعلى منه رتبة ، والمظنون أقل رتبة  
فلا ينسخ ما فوقه .

ويجاب عن ذلك بالآتي :

إن استفسارا يوجه الى قولهم بقطعية ما ثبت بالقران والسنة المتواترة .

فما تعنون بكونه مقطوعا به ؟ أتعنون أصله ؟ أم دوامه ؟

الاول : مسلم لأن أصل الحكم مقطوع به ، ولكن النسخ لا يأتي إلى أصل الحكم  
وإنما يبين به انتهاءه .

أما لو قلتم إن المقطوع به هو دوام الحكم فغير مسلم ، لأنه لو كان مقطوعا  
به في الدوام ، ما يتصور نسخه ، لأن النسخ سيخرجه حينئذ عن كونه  
مقطوعا به ، وهذا يؤدي إلى تناقض الأدلة الشرعية ، وهذا في الشرع  
مستحيل .

وفي الجانب الثاني وهو الجواز من ناحية الشرع :

١ - فالجمهور لا يجوز نسخ ما ثبت بالقران والسنة المتواترة بخبر الآحاد .

٢ - وأجاز ذلك داود وأهل الظاهر .

الأدلة :

استدل الجمهور باجماع الصحابة ، وأنهم كانوا عند نزول الحوادث  
يبحثون عن حكم لها في كتاب الله ، فإن لم يجدوه فيه بحثوا عنه في سنة رسول  
الله ، فإن لم يجدوه فيها ، طلبوه من القياس ، وهذا يفيد أنهم لا ينسخون  
القران وكذا السنة المتواترة بخبر آحاد .

لذا قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، لاندع كتاب ربنا وسنة نبينا لقول  
امراتي ، لاندري أصدقت أم كذبت ؟ وقال علي بن أبي طالب ، لا نقبل خبر

أعرابي بوال على عقبه ، ولا يعرف لهما مخالف فكان هذا إجماعا .  
واستدل الظاهرية على الجواز بالآتي :

ما روى أن أهل قباء كانوا يصلون إلى بيت المقدس بناءً على ما ثبت من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاء منادى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال لهم : ألا إن القبلة قد حولت فاستداروا وينوا " ( صحيح البخاري ١١١/١ )

وما أنكر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ، فدل على أنه جائز .  
وأجاب الجمهور : بأن هذا الحديث لا حجة فيه ، لأنه من أخبار الآحاد فلا يثبت به أصل .

أيضا هناك احتمال أنه قد اتصلت به قرينة أوجبت العلم ، فلم يكن النسخ بدليل ظني الذي هو خبر آحاد ، بل كان بدليل قطعي ، ومعلوم أن الدليل القطعي يجوز النسخ به . ( الوصول إلى الأصول ١/٤٩ - ٥٠ ، نهاية السؤل ٢/٥٨٦ - ٥٨٩ ، الإبهاج ٢/٢٥١ - ٢٥٣ )

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٣
المجمل	٥
الإجمال	٦
حكم المجمل	١٢
ما ظن أنه من المجمل وهو ليس منه	١٤
البيان ( تعريفه )	٢٠
وجوه البيان	٢٧
المبين	٣١
تأخير البيان	٣٦
تأخير تبليغ الأحكام	٧٠
السنة	٧٢
الكلام على العصمة	٧٥
الطرق التي يعرف بها جهة وجوب العقل أو نفيه أو استحبابه	٨٥
التقرير	٩٨
الإخبار	١٠١
الإجماع	١٣٢
النسخ	١٧٠
الناسخ والنسخ	١٩٨